الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/39/591
29 October 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٧١ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى اعضاء الجمعية العامة التقرير المرفق الذى قدم اليه بموجب الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٩ دال المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة .

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمسّ حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
رسالة الاحالة		٥
أولا ــ مقدمة	١ ــ ٨	٨
ثانيا ــ تنظيم الأعمال	٩ ــ ٢٢	١١
ثالثا ــ الولاية	٢٣ ــ ٢٧	١٧
رابعا ــ المعلومات والأدلّة المقدمة الى اللجنة الخاصة	٢٨ ــ ٣٢٤	١٩
ألف ــ أدلّة شفوية تلقّتها اللجنة الخاصة	٣٢ ــ ٤٦	٢٠
١ ــ الحريّات الأساسية	٣٢ ــ ٣٥	٢٠
(أ) الحق في حريّة التعليم	٣٢	٢٠
(ب) الحق في حريّة التعبير	٣٣ ــ ٣٤	٢١
(ج) الحق في العمل وفي حريّة تشكيل الجمعيات	٣٥	٢٢
٢ ــ معاملة المدنيين	٣٦ ــ ٣٨	٢٤
٣ ــ الضمّ والاستيطان	٣٩ ــ ٤٠	٢٦
٤ ــ معاملة المحتجزين	٤١ ــ ٤٦	٢٧
باء ــ معلومات عن السياسة التي تتبعها حكومة اسرائيل في الأراضي المحتلة	٤٧ ــ ٥٩	٢٩
١ ــ معلومات عن السياسة العامة	٤٧ ــ ٥٢	٢٩
٢ ــ معلومات عن سياسة معاملة السكان المدنيين	٥٣ ــ ٥٩	٣٠

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
جيم ــ معلومات عن الحالة في الأراضي المحتلة	٦٠ ــ ٢٤٣	٣٤
١ ــ معلومات عن معاملة المدنيين بوجه عام	٦٠ ــ ١٣٠	٣٤
(أ) الحوادث	٨٤ ــ ٨٥	٣٩
(ب) العقوبة الجماعية ، بما في ذلك هدم المنازل	٨٦ ــ ١١٦	٦٠
(ج) الأعمال الانتقامية	١١٧ ــ ١٢٧	٦٥
(د) الطرد والترحيل	١٢٨ ــ ١٣٠	٦٨
٢ ــ أنشطة المستوطنين الاسرائيليين التي تؤثر على السكان المدنيين في الأراضي المحتلة	١٣١ ــ ١٧٦	٧٠
(أ) تقرير كارب	١٤٩ ــ ١٥٤	٧٥
(ب) المجموعات السرية اليهودية	١٥٥ ــ ١٧٦	٨٠
٣ ــ المعلومات المتعلقة بالتدابير التي تؤثر على حقوق معيّنة	١٧٧ ــ ٢٤٣	٩١
(أ) الحق في حرية الانتقال ..	١٧٧ ــ ٢٠٤	٩١
(ب) الحق في حرية التعليم ..	٢٠٥ ــ ٢٢٣	٩٦
(ج) الحق في حرية التعبير ..	٢٢٤ ــ ٢٤٣	١٠٠
دال ــ معلومات عن تدابير الضم والاستيطان ..	٢٤٤ ــ ٢٨٣	١٠٥
١ ــ انشاء المستوطنات	٢٤٤ ــ ٢٧١	١٠٥
٢ ــ مصادرة الممتلكات	٢٧٢ ــ ٢٨٣	١١٤
هاء ــ المعلومات المتصلة بمعاملة المحتجزين	٢٨٤ ــ ٣٠٧	١١٥

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحـة
واو ــ معلومات عن وسائل الانتصاف القضائية التي يلجأ اليها السكان المدنيون ..	٣٠٨ ــ ٣٢٤	١٢٤
خامسا ــ النتائج	٣٢٥ ــ ٣٣٩	١٢٨
سادسا ــ اعتماد التقرير	٣٤٠	١٣٤

المرفقات

الأول ــ	مواد اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، المشار اليها في الفقرة ٣٣٨	١٣٧
الثاني ــ	بيان مقدم من وزارة الخارجية بالجمهورية العربية السورية الى اللجنة الخاصة في ٣ حزيران /يونيه ١٩٨٤	١٤١
الثالث ــ	تقرير لجنة كارب	١٤٦
الرابع ــ	بيان مقدم من وزير شؤون الأراضي المحتلة بالأردن الى اللجنة الخاصة في ٢٨ أيار/مايو ، قائمة بالمؤسسات التعليمية التي اغلقت خلال الفترة من شباط/فبراير ١٩٨٣ ولغاية شباط/فبراير ١٩٨٤	١٦٧
الخامس ــ	خريطة تبيّن المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت أو المزمع اقامتها أو الجارى اقامتها في الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧	١٦٩
السادس ــ	دراسة عن المستوطنات في الأراضي المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة : الدكتور وليد مصطفى والسيد عبد الجواد صالح - قائمة بالمستوطنات التي انشئت من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٣ والمستوطنات المزمع انشاؤها في الضفة الغربية وقطاع غزة ...	١٧٠

رسالـــة الاحالـة

١٤ أيلول/سبتمبـر ١٩٨٤

سيـــدى ،

تتشرف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة بأن تحيل اليكم رفق هذه الرسالة تقريرها السادس عشر، الذى اعد وفقا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة باللجنة الخاصة ولا سيما القـــرار ٢٤٤٣ (د-٢٣) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨، الذى انشئت اللجنة الخاصـــة بموجبه، والقرار ٣٨/٧٩ دال المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، وهو آخـــر قرار جددت الجمعية العامة بموجبه ولاية اللجنة .

ويتناول هذا التقرير الفترة من ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٣، وهو تاريخ اعتماد التقريـر السابق، الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٤ . ويستند التقرير الى معلومات تلقتها اللجنـــة الخاصة من خلال شهادات شفوية ادلى بها اشخاص لهم خبرة مباشرة بحالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة . رتبت اللجنة الخاصة مرة أخرى أمر عقد جلسات استماع لهذا الغـرض في المنطقة المعنية مباشرة ؛ وقد عقدت جلسات استماع في عمان ودمشق وتقرر عقد جلسات استماع في مصر ولكنها أجلت وستعقد في الوقت المناسب لجميع الأطراف . وواصلت اللجنـة الخاصة رصد البيانات التي أدلى بها أعضاء حكومة اسرائيل والتي تعكس سياسة تلـــك الحكومة في الأراضي المحتلة والتقارير التي تتناول التدابير المتخذة لتنفيذ تلك السياســة . وأحاطت اللجنة الخاصة علما بالرسائل الموجهة اليكم والى رئيس مجلس الأمن خلال الفتـرة التي يشملها هذا التقرير، المتعلقة بولاية اللجنة الخاصة والمعممة بوصفها من وثائـــق الجمعية العامة ومجلس الأمن . وتلقت اللجنة الخاصة معلومات من بعض المنظمات عـــن مختلف جوانب الحالة في الأراضي المحتلة .

ولم تغير حكومة اسرائيل موقفها فيما يتعلق باللجنة الخاصة بالرغم من الجهود التـي بذلت في ذلك الاتجاه . ومن ناحية أخرى، كان تعاون حكومات الأردن والجمهوريـــة العربية السورية ومصر مفيدا في اضطلاع اللجنة الخاصة بولايتها .

الى سعادة السيد خافيير بيريز دى كوييار
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

../..

لقد حاولت اللجنة الخاصة لدى اعداد تقريرها ان تقدم لكم الصورة الكاملة للواقع في الاراضي المحتلة من حيث مساسه بحقوق الانسان للسكان المدنيين . ويتضح من المعلومات الواردة في هذا التقرير استمرار سياسة الضم والاستيطان التي تتبعها حكومة اسرائيل بنشاط متزايد في الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ . ويجرى توسيع وتدعيم المستوطنات التي انشئت في الاعوام السابقة كما يجرى انشاء مستوطنات جديدة ، وأعلن عن خطط لانشاء مزيد من المستوطنات يمتد تنفيذها الى القرن القادم . وعدد المستوطنين الاسرائيليين مستمر في الازدياد . وتتجلى آثار توسيخ هؤلاء المستوطنين في أعمال العنف التي اتسمت بها الفترة التي يشملها التقرير . وتتميز هذه الفترة باكتشاف عدد من جماعات المستوطنين الاسرائيليين على درجة عالية من التنظيم يتمثل هدفها في تعزيز الوجود الاسرائيلي في الاراضي المحتلة عن طريق نشر الرعب بين السكان المدنيين . وهكذا تزداد صعوبة الحياة اليومية للمواطن المدني باطراد ؛ وفضلا عن ذلك فان سلطات الاحتلال العسكرى تواصل تنفيذ مجموعة متنوعة من التدابير التي تمس جميع نواحي الحياة في الواقع ، كحرية التعبير وحرية الحركة والحرية الأكاديمية . وما زالت اللجنة الخاصة تشعر ببالغ القلق ازاء ازدياد تدهور مستوى احترام حقوق الانسان للسكان المدنيين .

وقد ازداد تدهور الحالة في مرتفعات الجولان أيضا حيث تتخذ سلطات الاحتلال تدابير تستهدف ادامة السيادة الاسرائيلية على تلك الأراضي . واللجنة الخاصة تشعر بقلق بالغ ازاء الآثار الضارة التي ستحدثها هذه السياسات والتدابير على حالة حقوق الانسان للسكان المدنيين في تلك الأراضي وبالتالي على السلم والأمن في المنطقة .

ومما يوضح محنة السكان المدنيين أيضا ، الطريقة التي يعامل بها آلاف المحتجزين المسجونين بسبب جرائم سياسية أو أمنية ، وعددهم يزداد باطراد . وما زالت اللجنة الخاصة تتلقى اعدادا متزايدة من التقارير عن معاناتهم .

وفي هذه الظروف تشعر اللجنة الخاصة بالقلق لأن المجتمع الدولي لم يستطع حتى الآن ان يتخذ تدابير فعّالة لتحسين حالة حقوق الانسان للسكان المدنيين . ولا يسع اللجنة الخاصة الا ان تكرر الاعراب عن أملها في أن يتخذ هذا التقرير أساسا يستند اليه المجتمع الدولي في تقييم محنة السكان المدنيين والحاجة الماسة الى تحسين حالهم . وبدون اتخاذ اجراءات موضوعية وفعّالة في هذا الصدد يعرض المجتمع الدولي نفسه للاقتراب بصورة متزايدة من حالة في المنطقة سيجد في النهاية ان حلها بالغ الصعوبة .

وقد أحاطت اللجنة الخاصة علما ، لدى اضطلاعها بولايتها ، بعدة تقارير تتعلق بحالة حقوق الانسان في جنوب لبنان وبصفة خاصة الأحوال في معتقل أنصار . ولم تتطرق اللجنة الخاصة لهذه المشكلة في هذا التقرير ، بسبب القيود المتعلقة بولايتها ، ولكنها

لا تستطيع ، للاعتبارات الانسانية وحدها ، ان تدع هذه المناسبة تمر دون ان توجه انتباه الجمعية العامة، عن طريقكم، الى خطورة حالة حقوق الانسان في تلك المنطقة .

وبالنيابة عن زملائي وبالأصالة عن نفسي ، أرجو، سيدى ، ان تتقبلوا فائق الاحترام.

(توقيع) ن . ويجيوارد انيه
رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الاسرائيلية التي تمس
حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة

أولا ــ مقدمة

١ــ انشئت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د ــ ٢٣)، المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ . وبمقتضى هذا القرار، قررت الجمعية العامة انشاء اللجنة الخاصة المؤلفة من ثلاث دول أعضاء ؛ وطلبت من رئيس الجمعية العامة تعيين أعضاء اللجنة الخاصة، كما طلبت من حكومة اسرائيل استقبال هذه اللجنة والتعاون معها وتيسير مهمتها ؛ وطلبت أيضا من اللجنة الخاصة أن تقدم تقريرا الى الامين العام في أقرب وقت ممكن وكلما دعت الحاجة الى ذلك فيما بعد ؛ وطلبت من الأمين العام تزويد اللجنة الخاصة بكل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها .

٢ــ وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ تم تعيين الدول الأعضاء التالية للعمل في اللجنة الخاصة ؛ سرى لانكا والصومال ويوغوسلافيا . وعينت حكومة سرى لانكا السيد هـ . س . اميراسينغ ، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، ممثلا لها في اللجنة الخاصة . وعينت حكومة يوغوسلافيا السيد بوروت بوهتي ، الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة ليوبليانا وعضو الجمعية الاتحادية ليوغوسلافيا ممثلا لها في اللجنة الخاصة . أما حكومة الصومال فقد عينت السيد ع . أ . فرح ومن بعده السيد ح . نور علمي ، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة، ممثلا لها في اللجنة الخاصة . وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، ابلغ رئيس الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والعشرين ، الأمين العام بأن الصومال قد قررت الانسحاب من اللجنة الخاصة، وانه قد قام، وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د ــ ٢٣) بتعيين السنغال عضوا في اللجنة الخاصة . وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، اخبر الممثل الدائم للسنغال لدى الامم المتحدة الأمين العام بأن حكومته عينت السيد كيبا مباى ، قاضي قضاة السنغال (الرئيس الاول للمحكمة العليا في السنغال) ممثلا لها في اللجنة الخاصة . وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، اعلم الممثل الدائم لسرى لانكا لدى الامم المتحدة الامين العام بأن السيد هـ . س . اميراسينغ قد استقال من اللجنة الخاصة لدى انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٧ ابلغت حكومة سرى لانكا الامين العام بأن السيد ف . ل . ب . منديس ، المفوض السامي لسرى لانكا لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . سيعمل في اللجنة الخاصة في الاجتماعات التي ستعقد في جنيف خلال الفترة من ٢٢ شباط/فبراير الى ١ آذار/مارس ١٩٧٧ .

٣ــ وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ابلغت حكومة سرى لانكا الامين العام انها عينت السيد ا . ب . فونسيكا ، نائب الممثل الدائم لسرى لانكا لدى الأمم المتحدة،

ممثلا لها في اللجنة الخاصة . وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٧٧ اعلمت حكومة السنغال اللجنة الخاصة بأن السيد كيبا مباى قد استقال من اللجنة الخاصة ، وانها عينت بدلا منه السيد عثمان غونديام ، النائب العام لدى المحكمة العليا ، ممثلا لها في اللجنة الخاصة، وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، ابلغت حكومة سرى لانكا الامين العام بانها قد عينت السيد ب . ج . فرناندو ، الممثل الدائم لسرى لانكا لدى الأمم المتحدة، ممثلا لها في اللجنة الخاصة . وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، عينت حكومة سرى لانكا السيد د . ر. بيريرا ليحضر اجتماعات اللجنة الخاصة خلال الفترة من ١٠ الى ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ .

٤- وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، عينت حكومة سرى لانكا السيد ناداراجا بالاسوبرامانيام ، السفير والقائم بالاعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لسرى لانكا لدى الامم المتحدة، لتمثيل سرى لانكا في اجتماعات اللجنة الخاصة من ١٩ الى ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٠ . وعين السيد بالاسوبرامانيام ممثلا لسرى لانكا في اللجنة الخاصة بمذكرة شفوية مؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ . وفي الاجتماعات التي عقدت من ٢١ الى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، مثل سرى لانكا السيد ك . ك . بريكنريدج ، الذى كان قد عين بمذكرة شفوية مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

٥- وبموجب رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، اخطرت حكومة يوغوسلافيا الامانة العامة بتعيين السيد بشير ميخوليتش ، رئيس لجنة مدينة سراييفو للشؤون الخارجية (البوسنة والهرسك) ممثلا ليوغوسلافيا في اللجنة الخاصة . وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، ابلغت حكومة سرى لانكا الامين العام بتعيين السيد ا . ب . فونسيكا الممثل الدائم لسرى لانكا لدى الامم المتحدة لتمثيل سرى لانكا في اجتماعات اللجنة الخاصة المعقودة في ٢١ نيسان/ابريل الى ١ ايار/مايو ١٩٨١ . وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨١ ابلغ امين وزارة خارجية سرى لانكا الامين العام بتعيين السيد فونسيكا ممثلا لسرى لانكا في اللجنة الخاصة . وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة في ٣١ اب/اغسطس ١٩٨١ ، اخطرت حكومة السنغال الامانة العامة بتعيين السيد اليوني سيني ، سفير السنغال في برن والممثل الدائم للسنغال لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف، ممثلا للسنغال في اللجنة الخاصة .

٦- وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ اخطرت حكومة سرى لانكا الأمانة العامة انها عينت السيد نيسانكا ويجيواردانيه ، الممثل الدائم لسرى لانكا لدى الامم المتحدة، ممثلا لها في اللجنة الخاصة بدلا من السيد ا . ب . فونسيكا . وبموجب رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ اخطرت حكومة يوغوسلافيا الامانة العامة بوفاة السيد بشير ميخوليتش . وبموجب رسالة مؤرخة في ١٥ ايار/مايو ١٩٨٤ عينت حكومة

يوفوسلافيا السيد دراغان يوفانتش ، استاذ القانون ورئيس مجلس الادارة بكلية الحقوق بجامعة ريبيكا ، ممثلا لها في اللجنة الخاصة بدلا من السيد ميخوليتش .

٧- وقد قدمت اللجنة الخاصة منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، ١٥ تقريرا (١) ، ناقشتها اللجنة السياسية الخاصة وقدمت تقارير عنها الى الجمعية العامة (٢) . وبناء على توصية اللجنة السياسية الخاصة، اتخذت الجمعية القرارات ٢٧٢٧ (د-٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، و٢٨٥١ (د-٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، و٣٠٠٥ (د-٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و٣٠٩٢ ألف وباء (د-٢٨) المؤرخين في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و٣٢٤٠ ألف الى جيم (د-٢٩) المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، و٣٥٢٥ الف الى دال (د-٣٠) المؤرخة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و٣١/١٠٦ الف الى دال المؤرخة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و٣٢/٩١ الف الى جيم المؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و٣٣/١١٣ الف الى جيم المؤرخة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و٣٤/٩٠ الف الى جيم المؤرخة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و٣٥/١٢٢ ألف الى واو المؤرخة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و٣٦/١٤٧ الف الى زاى المؤرخة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و٣٧/٨٨ الف الى زاى المؤرخة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و٣٨/٧٩ ألف الى حاء المؤرخة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

٨- وقد اعد هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د-٢٣) و ٢٥٤٦ (د-٢٤) ، و٢٧٢٧ (د-٢٥) و ٢٨٥١ (د-٢٦) و٣٠٠٥ (د-٢٧) و٣٠٩٢ باء (د-٢٨) و٣٢٤٠ ألف وجيم (د-٢٩) و٣٥٢٥ الف وجيم (د-٣٠) و ٣١/١٠٦ جيم ودال و٣٢/٩١ باء وجيم و٣٣/١١٣ جيم و٣٤/٩٠ الف الى جيم و٣٥/١٢٢ جيم و٣٦/١٤٧ جيم و٣٧/٨٨ جيم و٣٨/٧٩ دال .

ثانيا - تنظيم الاعمال

٩ - واصلت اللجنة الخاصة اعمالها بموجب النظام الداخلي الوارد في تقريرها الاول الى الامين العام(٣) . وواصل السيد ا.ب. فونسيكا (سرى لانكا) عمله كرئيس للجنة خلال سلسلة اجتماعاتها الاولى . وقامت اللجنة الخاصة ، خلال السلسلة الثانية من اجتماعاتها المعقودة من ٢٥ ايار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بانتخاب السيد ن. ويجيواردن بالاجماع رئيسا لها ، خلفا للسيد فونسيكا كممثل لسرى لانكا في اللجنة الخاصة .

١٠ - وعقدت اللجنة الخاصة ثلاث سلاسل من الاجتماعات : اولاها في الفترة من ٩ الى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ بجنيف . وفي تلك الاجتماعات استعرضت اللجنة ولايتها المترتبة على اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٩ دال المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ الذى قررت الجمعية العامة بمقتضاه ان :

" ١٤ - ترجو من اللجنة الخاصة ان تواصل ، الى حين انهاء الاحتلال الاسرائيلي في وقت مبكر ، التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وان تتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع لجنة الصليب الاحمر الدولية بغية ضمان حماية رفاه سكان الاراضي المحتلة وما لهم من حقوق الانسان ، وان تقدم تقريرا الى الامين العام في اقرب وقت ممكن ، وكلما دعت الضرورة بعد ذلك ؛".

وقررت مواصلة نظامها القائم على رصد المعلومات المتعلقة بالاراضي المحتلة وان تعمد ، عملا بالفقرة ١٥ من القرار ٣٨/٣٩ دال ، الى ايلاء اهتمام خاص للمعلومات المتعلقة بمعاملة المدنيين المحتجزين . ودرست اللجنة الخاصة المعلومات المتعلقة بالحالة في الاراضي المحتلة عن الفترة التي تبدأ منذ موعد اعتماد تقريرها الى الجمعية العامة (A/38/409) في ١٩ اب/اغسطس ١٩٨٢ ، وكذلك عددا من الرسائل التي احيلت اليها فيما يتعلق بحالات فردية عن ادعاءات بانتهاك حقوق الانسان في الاراضي المحتلة . وقررت تنظيم اعمالها للسنة . ووافقت اللجنة الخاصة على الاتصال بحكومة اسرائيل وبحكومات الاردن والجمهورية العربية السورية ومصر ، طلبا لتعاونها في تنفيذ ولاية اللجنة . ووافقت اللجنة ايضا على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية وبلجنة الصليب الاحمر الدولية . وفي الختام قررت اللجنة ان تعقد خلال سلسلة اجتماعاتها المقبلة جلسات استماع لشهود في المنطقة بغية تسجيل اية معلومات او ادلة ذات صلة بالموضوع .

١١ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ وجهت اللجنة الخاصة رسالة الى الامين

العام تطلب فيها تدخله في محاولة لضمان تعاون حكومة اسرائيل . وفيما يلي نص الرسالة :

" . . . "

" اجتمعت اللجنة الخاصة بمكتب الامم المتحدة بجنيف في الفترة من ٩ الى ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، لدراسة ولايتها وللبت في مسألة تنفيذها . وقد قررت اللجنة الخاصة الاتصال بالحكومات المعنية طالبة تعاونها واية معلومات متاحة تمكن اللجنة الخاصة من التثبت من الواقع السائد في الاراضي التي احتلتها اسرائيل في حزيران /يونيه ١٩٦٧ ولا تزال تحت الاحتلال العسكري . وقد اتصلت اللجنة الخاصة مباشرة بحكومتي الاردن والجمهورية العربية السورية اللتين مدتا في الماضي يد التعاون الى اللجنة الخاصة .كذلك تبعث اللجنة الخاصة رسالة الى حكومة مصر كمتابعة لمسألة مركز بعض اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة الذين تخلفوا في الاقليم المصري عقب اعادة تخطيط الحدود بين مصر واسرائيل ، والذين قامت اللجنة الخاصة بدراسة حالتهم استجابة لطلب في هذا المعنى مقدم من حكومة مصر .

" اما حكومة اسرائيل فقد اتخذت للاسف موقفا سلبيا فيما يتعلق باللجنة الخاصة وامتنعت عن التعاون معها منذ انشائها في عام ١٩٦٨ . وقد كرر ممثل اسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة في الدورة الثامنة والثلاثين هذا الموقف . ولاحظت اللجنة الخاصة ، كما اشارت في تقاريرها حتى الآن ، ان جهودها الرامية الى الحصول على تعاون حكومة اسرائيل لم تفلح الى الآن . وبالرغم من هذا الموقف السلبي ، الذى وضعته اللجنة الخاصة في اعتبارها الكامل في اجتماعاتها المعقودة في شهر كانون الثاني /يناير فقد ارتئي ان تواصل اللجنة الخاصة ممارسة اقصى جهودها الهادفة الى الحصول على تعاون حكومة اسرائيل التي يطعن في ادارتها للاحتلال .

" وقد طلبت اللجنة الخاصة اليّ ان اطلب اليكم التدخل مرة اخرى في محاولة لاقناع السلطات الاسرائيلية بالتعاون مع اللجنة الخاصة . وستعقد اللجنة سلسلة اجتماعاتها المقبلة في جنيف في الفترة من ٢١ ايار/مايو الى ٦ حزيران /يونيه ١٩٨٤ . واثناء تلك الفترة ، ستقوم اللجنة الخاصة ، اذا دعت الحالة الى ذلك ، بعقد جلسات استماع للشهود وربما ايضا في دمشق وعمان . وستبحث اللجنة الخاصة في هذه الاجتماعات اى متابعة يمكن ان تكون قد جرت فيما يتعلق بطلبها التعاون من الحكومات المعنية ، بما في ذلك الطلب الوارد في هذه الرسالة " .

١٢ - وفي ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، وجهت اللجنة الخاصة رسالة الى الممثل الدائم لمصر ، فيما يلي نصها :

" . . .

"وعقدت اللجنة الخاصة سلسلة من الاجتماعات في الفترة من ٩ الى ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ للنظر في ولايتها ودراسة المعلومات المتعلقة بالحالة في الاراضي المحتلة . وقررت اللجنة الخاصة ان تواصل رصد حالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، وان تفعل ذلك بان تحصل على المعلومات ، على اساس منتظم ، من افضل المصادر المتاحة . وكانت اللجنة الخاصة قد اعتمدت في الماضي على شهادة اشخاص لهم معرفة وخبرة مباشرتين بمسائل حقوق الانسان في الاراضي المحتلة وعلى ما ورد في الصحف من تقارير وغيرها في الاراضي المحتلة .

" وفي هذه الاجتماعات اشارت اللجنة الخاصة الى الطلب الذي صاغته حكومتكم في ٦ حزيران /يونيه ١٩٨٣ فيما يتعلق بحالة عدد من اللاجئين الفلسطينيين في مصر ؛ وكانت اللجنة الخاصة قد درست هذه المسألة وتبعا لذلك قدمت تقريرا عنها الى الجمعية العامة (A/38/409) .

" وسوف تعقد اللجنة الخاصة سلسلة اجتماعات في الفترة من ٢١ ايار/مايو الى ٥ حزيران /يونيه ١٩٨٤ لاستعراض حالة حقوق الانسان للسكان المدنيين في الاراضي المحتلة ، ولهذا الغرض ، سوف تعقد جلسات استماع لشهود في منطقة الشرق الاوسط . وسيكون موضع تقدير اللجنة الخاصة ان تتلقى اية معلومات متوفرة لدى حكومتكم قد تساعد اللجنة في تنفيذ ولايتها بما في ذلك معلومات مستكملة عن حالة الفلسطينيين الموجودين في مصر الذين درست اللجنة حالتهم في عام ١٩٨٣ " .

١٣ - وفي اليوم ذاته ، وجهت اللجنة الخاصة رسالة الى الممثل الدائم للاردن ،فيما يلي نصها :

" . . .

" عقدت اللجنة الخاصة سلسلة من الاجتماعات في الفترة من ٩ الى ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ للنظر في ولايتها ودراسة المعلومات المتعلقة بالحالة في الاراضي المحتلة . وقررت اللجنة الخاصة ان تواصل رصد حالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، وان تفعل ذلك بالحصول على المعلومات ، على اساس منتظم من افضل المصادر المتاحة . وكانت اللجنة قد اعتمدت في الماضي على شهادة اشخاص لهم معرفة وخبرة مباشرتين بمسائل حقوق الانسان وعلى ما ورد في الصحف من تقارير وغيرها عن الحالة

في الاراضي المحتلة . واثناء الاضطلاع بولايتها السابقة كانت اللجنة قد استفادت من تعاون حكومة سعادتكم مما مكنها من الاستماع لشهود في عمان .

" وقد احاطت اللجنة الخاصة علما بعدد من التقارير التي تشير الى انه لربما توجد معلومات في هذا الشأن في المملكة الاردنية الهاشمية . وتعتزم اللجنة ان تجتمع مرة اخرى في الفترة من ٢١ ايار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ لاستعراض الحالة في الاراضي المحتلة وستكون على استعداد للقيام بزيارة الى عمان بغرض تسجيل اية معلومات او ادلة ذات صلة بالتطورات الحاصلة في الاراضي المحتلة .

" وسيكون موضع اقصى تقدير اللجنة الخاصة لو ابدت حكومة سعادتكم ما يدل على انه ربما يكون بوسع اللجنة الخاصة ان تستفيد مرة اخرى من تعاونها فيما يتصل بتنظيم جلسات استماع في عمان .

" وفي هذه الاثناء سوف تقدر اللجنة الخاصة تلقي اية معلومات متاحة لدى حكومة سعادتكم من شانها ان تساعد اللجنة في تنفيذ ولايتها" .

١٤ - وفي نفس اليوم وجهت اللجنة الخاصة رسالة الى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية ، نصها كما يلي :

" . . .

" وقد عقدت اللجنة الخاصة سلسلة من الاجتماعات في الفترة من ٩ الى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ للنظر في ولايتها ودراسة المعلومات المتعلقة بالحالة في الاراضي المحتلة . وقررت اللجنة الخاصة ان تواصل رصد حالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، وان تفعل ذلك بالحصول على المعلومات على اساس منتظم ، من افضل المصادر المتاحة . وكانت اللجنة قد اعتمدت في الماضي على شهادة اشخاص لهم معرفة وخبرة مباشرتين بمسائل حقوق الانسان وعلى ما ورد في الصحف من تقارير وغيرها عن الحالة في الاراضي المحتلة . واثناء الاضطلاع بولايتها السابقة كانت اللجنة قد استفادت من تعاون حكومة سعادتكم مما مكنها من الاستماع لشهود في دمشق .

" وقد احاطت اللجنة الخاصة علما بعدد من التقارير التي تشير الى انه ربما توجد معلومات في هذا الشان في اقليم الجمهورية العربية السورية . وتعتزم اللجنة ان تجتمع مرة اخرى في الفترة من ٢١ ايار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ لاستعراض الحالة في الاراضي المحتلة وستكون على استعداد للقيام بزيارة الى دمشق بغرض تسجيل اية معلومات او ادلة ذات صلة بالتطورات الحاصلة في الاراضي المحتلة .

" وسيكون موضع اقصى تقدير اللجنة الخاصة لو ابدت حكومة سعادتكم ما يدل على انه ربما يكون بوسع اللجنة ان تستفيد مرة اخرى من تعاونها فيما يتصل بتنظيم جلسات استماع في دمشق .

" وفي هذه الأثناء سوف تقدر اللجنة الخاصة تلقي أية معلومات متاحة لدى حكومة سعادتكم من شانها ان تساعد اللجنة في تنفيذ ولايتها " .

١٥ - ووجهت رسالتان مماثلتان الى منظمة التحرير الفلسطينية ولجنة الصليب الاحمر الدولية .

١٦ - وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، وجه وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة رسالة الى رئيس اللجنة الخاصة ، نصها كما يلي :

" اود بالنيابة عن الامين العام ان اوجه اليكم الشكر على رسالتكم المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ المتعلقة بتجديد ولاية اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ووصف خطة عملها لعام ١٩٨٤ .

" وقد قمنا مرة اخرى ، كما طلب في رسالتكم ، بالاتصال بالسلطات الاسرائيلية طالبين تعاونها مع اللجنة الخاصة . ويؤسفني ابلاغكم بان ممثل الحكومة الاسرائيلية افادنا بان موقف حكومته " المعروف جيدا " لم يطرأ عليه اى تغيير " .

١٧ - وردت حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر بعد ذلك على اللجنة الخاصة ، مؤكدة من جديد استعدادها لمواصلة التعاون معها .

١٨ - وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ وجه المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في جنيف رسالة الى رئيس اللجنة الخاصة يؤكد فيها تعاون منظمته مع اللجنة ويبلغها استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لتسهيل عقد اللجنة جلسات استماع .

١٩ - وعقدت اللجنة الخاصة سلسلة من الاجتماعات في جنيف وعمان ودمشق في الفترة من ٢٥ ايار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وفي هذه الاجتماعات درست اللجنة الخاصة معلومات عن التطورات الحاصلة في الاراضي المحتلة في الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ونيسان/ابريل ١٩٨٤ . وكان معروضا عليها عدد من الرسائل الموجهة اليها من الحكومات والمنظمات والافراد فيما يتعلق بولايتها . واحاطت اللجنة الخاصة علما بعدة رسائل موجهة اليها من المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنيف وبعدد من الرسائل الموجهة الى الامين العام من الممثلين

الدائمين للاردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية بشان مسائل تتصل بتقريرها . وفي عمان ودمشق استمعت اللجنة الخاصة الى شهادة اشخاص يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان فيما يتعلق بالحالة في هذه الاراضي . وقررت اللجنة الخاصة عقد اجتماعات في القاهرة في مواعيد تحدد بعد التشاور مع حكومة مصر .

٢٠ - وفي عمان استقبل اللجنة الخاصة السيد شوكت محمود وزير شؤون الاراضي المحتلة . واستقبل اللجنة الخاصة في عمان ايضا السيد طاهر المصرى وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية . وقدمت الى اللجنة الخاصة تقارير عن الحالة في الاراضي المحتلة ، اعدتها الوزارتان المعنيتان وبحثت اللجنة ، مختلف جوانب ولا يتها خلال اجتماعاتها مع الوزيرين المعنيين .

٢١ - وفي دمشق اجرت اللجنة الخاصة مشاورات مع السيد فتحي المصرى ، المدير العام لادارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية الذى قدم الى اللجنة الخاصة تقريرا مستكملا عن حالة حقوق الانسان في الاراضي السورية المحتلة .

٢٢ - وعقدت اللجنة الخاصة مرة اخرى اجتماعات في الفترة من ١٠ الى ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . وفي تلك الاجتماعات بحثت معلومات تتعلق بالحالة في الاراضي المحتلة فيما بين ايار/مايو واب/اغسطس ١٩٨٤ . وكان معروضا عليها رسائل موجهة اليها من سكان الاراضي المحتلة تتضمن ادعاءات بانتهاكات لحقوق الانسان بسبب بعض التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال . وكان معروضا على اللجنة الخاصة محاضر للشهادات التي سجلتها خلال سلسلة اجتماعاتها السابقة . ونظرت اللجنة الخاصة في تقريرها ، الوارد في هذه الوثيقة واكملته في ١٤ ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ . وهو يعكس حالة حقوق الانسان في الاراضي المحتلة خلال الفترة منذ تاريخ اعتماد تقريرها الاخير (A/38/409) .

ثالثا - الولايـــة

٢٣ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المعنون " احتـرام حقـــوق الانسان وإعمالها في الأراضي المحتلة " ، انشاء لجنة خاصة معنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، تتألف من ثلاث دول أعضاء .

٢٤ - وكانت ولاية اللجنة الخاصة ، كما وردت في القرار المذكور أعلاه وقرارات لاحقة ، هي " التحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة " .

٢٥ - وقررت اللجنة الخاصة ، عند تفسير ولايتها ، ما يلي :

(أ) ان الأراضي التي تعتبر أراضي محتلة هي المناطق الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي ، أي مرتفعات الجولان والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غـزة وشبه جزيرة سيناء . وبعد تنفيذ الاتفاق المصري الاسرائيلي بشأن فض اشتباك القـوات ، المؤرخ في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، والاتفاق بشأن فض اشتباك القوات ، المؤرخ في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ ، والاتفاق بشأن فض الاشتباك بين القوات الاسرائيليـــة والسورية المؤرخ في ٣١ أيار / مايو ١٩٧٤ ، تغير تحديد المناطق الواقعة تحت الاحتلال على النحو المبين في الخرائط المرفقة بهذين الاتفاقين . وعدل مرة أخرى تحديد مناطـــق الأراضي المصرية الواقعة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، وفقا لمعاهدة السلام بيـــن جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل الموقعة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ والتي بدأ نفاذهـا في ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٧٩ . وفي ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٨٢ ، أعيد ما تبقى من الأراضي المصرية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي الى حكومة مصر وفقا لأحكام الاتفاق المذكور آنفا . ومن ثم فان الأراضي التي تعتبر أراضي محتلة ، لأغراض هذا التقرير ، هي الأراضي التـي لا تزال باقية تحت الاحتلال الاسرائيلي ، أي مرتفعات الجولان ، والضفة الغربية (بمـــا فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة ؛

(ب) ان الأشخاص الذين يشملهم القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٣) ، والذين هم من ثم موضوع تحقيق اللجنة الخاصة ، هم السكان المدنيون الذين يعيشون في المناطق المحتلة نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، والأشخاص الذين كانوا عـــادة يقيمون في المناطق الواقعة تحت الاحتلال ولكنهم تركوا هذه المناطق بسبب القتال . غير أن اللجنة الخاصة لاحظت أن القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٣) قد أشار الى " السكان " ، دون تحديد لأية فئة من فئات المقيمين في الأراضي المحتلة ؛

(ج) ان " حقوق الانسان " لسكان الأراضي المحتلة تتكون من عنصرين ، همـــا الحقوق التي أشار اليها مجلس الأمن بوصفها " حقوق الانسان الأساسية وغير القابلة للتصرف " وذلك في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران / يونيـــه ١٩٦٧ ؛ وثانيا الحقـــوق

التي تقوم على أساس الحماية التي يوفرها القانون الدولي في ظروف معينة مثل الاحتلال العسكري ، والأسر في حالة أسرى الحرب . ومطلوب من اللجنة الخاصة أيضا ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٠٥ (د - ٢٧) ، أن تحقق في الاتهامات المتعلقة باستغلال موارد الأراضي المحتلة ونهبها ؛ وسلب التراث الأثري والثقافي للأراضي المحتلة ؛ والمساس بحرية العبادة في الأماكن المقدسة الموجودة في الأراضي المحتلة ؛

(د) ان " السياسات " و " الممارسات " التي تمس حقوق الانسان والتي تقع في نطاق تحقيقات اللجنة الخاصة ، تشير ، في حالة " السياسات " الى أى نهج عمل تعتمده وتتبعه حكومة اسرائيل عامدة ، بوصفه جزءا من نيتها المعلنة أو غير المعلنة ؛ في حين ان " الممارسات " تعني الأعمال التي تعكس نمطا من السلوك من جانب السلطات الاسرائيلية نحو السكان العرب في المناطق المحتلة ، سواء أكانت تلك الأعمال تنفيذا لسياسة أم لم تكن .

٢٦ - وقد اعتمدت اللجنة الخاصة ، منذ انشائها ، على الصكوك الدولية التالية في تفسير ولايتها والاضطلاع بها ، وهي :

(أ) ميثاق الأمم المتحدة ؛

(ب) الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛

(ج) اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (٤) ؛

(د) اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (٥) ؛

(هـ) اتفاقية لاهاى لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح ، المؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٤ (٦) ؛

(و) اتفاقيتا لاهاى المعقودتان في ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية (٧) ؛

(ز) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٨) .

٢٧ - واعتمدت اللجنة الخاصة أيضا على القرارات ذات الصلة بحالة المدنيين في الأراضي المحتلة التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان ، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية .

رابعا - المعلومات والأدلة المقدمة الى اللجنة الخاصة

٢٨ - أحاطت اللجنة الخاصة علما ، في معرض قيامها بمهامها ولا يتها ، بالمعلومات التي تصلها من خلال مجموعة متنوعة من المصادر كالأفراد والمنظمات والحكومات . وكان أمام اللجنة في اجتماعاتها عدة رسائل موجهة اليها مباشرة أو محالة اليها من قبل الأمين العام ، من مصادر داخل الأراضي المحتلة وكذلك من أنحاء مختلفة من العالم . وقد تابعت اللجنة المعلومات الواردة في هذه الرسائل حسب الاقتضاء .

٢٩ - وكانت اللجنة الخاصة شديدة الحرص على الاعتماد على المعلومات التي لم تكذبها حكومة اسرائيل أو التي تعتبرها تلك الحكومة عموما معلومات موثوقا بها .

٣٠ - واعتمدت اللجنة الخاصة على المصادر التالية :

(أ) شهادات الأشخاص الذين لهم علم مباشر بحالة السكان في الأراضي المحتلة ؛

(ب) الأنباء المنشورة في الصحافة الاسرائيلية عن تصريحات صادرة عن مسؤولين في حكومة اسرائيل ؛

(ج) الأنباء المنشورة في وسائط الاعلام الأخرى ، بما في ذلك الصحف الصادرة باللغة العربية في الأراضي المحتلة في اسرائيل وفي الصحافة الدولية ؛

(د) التقارير المقدمة اليها من الحكومات والهيئات غير الحكومية والأفراد عن الحالة في الأراضي المحتلة .

وتلقت اللجنة الخاصة بيانات كتابية من حكومتي الأردن والجمهورية العربية السورية . ويرد مقتطف من بيان حكومة الأردن في المرفق الرابع وتنعكس محتوياته في مواضع أخرى من التقرير، ويرد في المرفق الثاني البيان الوارد من حكومة الجمهورية العربية السورية .

٣١ - وقد عقدت اللجنة الخاصة سلسلة من جلسات الاستماع في عمان ودمشق خلال اجتماعاتها المعقودة في الفترة من ٢٥ أيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . واستمعت اللجنة في هذه الاجتماعات الى شهادات أشخاص يعيشون هم انفسهم في الأراضي المحتلة ولديهم علم مباشر بحالة حقوق الانسان القائمة في تلك الأراضي . وترد هذه الشهادات في الوثائق A/AC.145/RT.387 الى 392 ويتضمنها الفرع ألف أدناه ؛ وتتضمن الفروع باء الى واو المعلومات الأخرى التي تلقتها اللجنة . وهي مقسمة كما يلي :

ألف - أدلة شفوية تلقتها اللجنة الخاصة ؛

باء - معلومات عن السياسة التي تتبعها حكومة اسرائيل في الأراضي المحتلة ؛

جيم - معلومات عن الحالة في الأراضي المحتلة ؛

دال - معلومات عن تدابير الضم والاستيطان ؛

هاء - معلومات عن معاملة المحتجزين ؛

واو - معلومات عن سبل الانتصاف القضائية التي يلجأ اليها السكان المدنيون .

ألف - أدلة شفوية تلقتها اللجنة الخاصة

١ - الحريات الأساسية

(أ) الحق في حرية التعليم

٣٢ - وصف عدد من الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة الخاصة آثار الاحتلال الاسرائيلي السلبية على المستويات التعليمية للمعلمين والطلاب على السواء . فقد أثرت التغييرات الرئيسية التي ادخلتها سلطات الاحتلال في مناهج التعليم وشملت مراقبة الكتب والخرائط ، وتعيين المعلمين وتثبيتهم ، وادارة المدارس . وذكرت احدى المعلمات ، وهي الآنسة عطاف يوسف ، لدى ادلائها بأقوالها ما يلي :

" منذ بداية الاحتلال طرأ تغيير كبير على البرنامج في الضفة الغربية . ومع أن منهاج التعليم الأردني يتبع رسميا ، الا انه حدث تغيير كبير فيه ، وخاصة في التاريخ . ففي البداية كان لدينا موضوع يسمى " القضية الفلسطينية ". ولكن هذا الموضوع زال تماما الآن . وكلما ورد ذكر لفلسطين في كتب التاريخ والجغرافيا ، يحذف ذلك ويستعاض عنه باسرائيل . وهذا ينطبق أيضا على الأدب العربي ، بل وعلى اللغة العربية ، وأى قطعة أدبية أو قصيدة تدور حول القومية العربية أو المشاعر العربية ، تحذف من المنهاج بانتظام ".
(A/AC.145/RT.388)

وحاول شاهد آخر تتبع الجهود المبذولة لتهويد المنهاج والتعليم في المدارس العربية . ذلك هو السيد هاني يحيى ، وهو أحد المعلمين ، الذى ذكر ما يلي :

" ... يتخذ هذا التهويد شكل سحب بعض الكتب المدرسية واجازة الكتب المدرسية التي تخدم غرض العقيدة الصهيونية . فقد تم سحب مئة واربعين كتابا مدرسيا أو شطبها من قائمة الكتب المدرسية لصفوف شتى . وأذكر من هذه الكتب ، لاعطائكم مثلا على ذلك ، كتابا عنوانه " وطني الصغير " ، وهو كتاب كان من المفترض ان يدرس للطلاب العرب ولكنه سحب . وهناك أيضا كتاب آخر

عن المجتمع الفلسطيني يستخدم ككتاب مدرسي في المدارس الثانوية ومدارس التعليم العالي لطلاب فقه اللغة . كذلك سحبت بعض كتب الجغرافيا ، بل سحبت في الواقع جميع الخرائط التي ترسم الحدود السياسية والجغرافية لفلسطين من البرنامج . ونحن نعلم البعد السياسي لهذا كله ... انهم يحاولون تغيير مضمون كتب الجغرافيا المدرسية بالذات لشمول غزو لبنان . والحدود هي ، مثلا ، نهر القاسمية من الشمال ؛ والعريش الى ايلات من الجنوب ؛ ووادى نهر الأردن من الشرق ؛ والبحر الأبيض المتوسط من الغرب . واتخذت محاولة أخرى للتهويد شكل استبدال الاسماء العربية باسماء اسرائيلية . فبلدة المجدل ، مثلا ، تسمى الآن أشكلون . وهي بلدة عربية تحمل الآن اسما اسرائيليا . وهناك أيضا حالة مدينة صفد التي أصبحت تسفات ، وأصبح وادى الخزا في غزة حسبور ، وتسمى جبال القدس والخليل جبال السامرة ، وتسمى القدس اورشليم . وهناك قرية تدعى دير سنيد على حدود غزة أطلقوا عليها اسم ياد موردخاى . ويحاول العدو الصهيوني حذف أى مقطع في أى كتاب قد يؤكد روابط الفلسطيني بوطنه . وهم يحاولون حذف أى قصائد تتغنى بحب الفلسطيني لوطنه ، مثل القصائد التي تبدأ بعبارة : " كأننا ... " ، التي لا تروق للسلطات الصهيونية بسبب اصدائها الوطنية . وأى مؤلف يدأب على التعبير عن المشاعر الوطنية لا يروق لهم . والواقع أن السلطات الاسرائيلية تحاول ان تعطي انطباعا بأن العرب والفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة كانوا دائما ولا يزالون برابرة ... " .
(A/AC.145/RT.392)

ووصف أيضا معاملة السلطات الاسرائيلية للطلاب الفلسطينيين ، بما في ذلك نظمهم من بلدة لأخرى ، أو اغلاق أبواب مدارسهم بين الفينة والأخرى ، أو القاء القبض عليهم قبيل موعد تقدمهم للامتحانات النهائية . وأدلى شاهد آخر من بير زيت بأقواله أمام اللجنة الخاصة بصدد حالة مماثلة في الجامعات الفلسطينية .

(ب) الحق في حرية التعبير

٣٣ - أبلغ عدد من الشهود اللجنة الخاصة بمشكلة حرية التعبير التي يواجهها محررو الكتب والكراسات والصحف . وتنشأ هذه المشاكل عن شدة الرقابة الاسرائيلية التي تستخدم أوامر عسكرية اسرائيلية وأنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام ١٩٤٥ لفرض قيود صارمة على المحررين ، مما يؤدى الى اغلاق كثير من الصحف . ويحظر استيراد أو تصدير كتب دون تصريح مسبق من الرقابة العسكرية الاسرائيلية . وقدم الشهود وصفا مفصلا للطريقة التي يلتمس فيها السكان المدنيون في الأراضي المحتلة معلومات ثقافية لانهم محرومون من الكتب ، بما في ذلك ترجمات كتب لمؤلفين غير عرب . وحسب أقوال أحد الشهود ، وهو السيد رياض أبو عوض ، لا تزال الأراضي المحتلة محرومة من التعبير الثقافي .

"لقد قيل انه بمجرد قدومك الى مكان من الأراضي المحتلة تجد نفسك في الواقع مطوقا من اناس يلتمسون معلومات ثقافية نظرا لعدم توفر الكتب، واستحالة متابعة التطورات الثقافية الأخيرة في العالم العربي ، وهذا يشمل أيضا الكتب باللغات الأخرى المترجمة الى العربية . وهذا كله لم يدخل الأرض الفلسطينية المحتلة اعتبارا من ١٩٤٨ بل وعلى الأخص منذ ١٩٦٧ . وعليه هناك حرمان ثقافي حقيقي ... " (A/AC.145/RT.391)

٣٤ - ويخضع الفنانون والمؤلفون لأنواع كثيرة من القيود ، بما في ذلك مصادرة مؤلفاتهم ولوحاتهم . وذكر السيد عوض ما يلي :

" ... أود أن أقول ان عددا كبيرا من المؤلفين العرب تعرض لثلاثة أنواع من التهديد من جانب السلطات العسكرية الاسرائيلية : أولا ، القاء القبض عليهم مباشرة - وباستطاعتي أن أذكر لكم كثيرا من الاسماء مثل بدر الجبر وعلي الخليلي ، ويمكن اضافة أسماء أخرى الى هذه القائمة . وهذا ينطبق أيضا على الصحفيين الفلسطينيين . ثم هناك ، ثانيا ، الاقامة الجبرية حيث يتعذر على المؤلف مغادرة منزله من الصباح الى المساء . ولا يستطيع الخروج الا للذهاب الى مركز الشرطة ليثبت لهم أنه مازال في البلدة . والنوع الثالث من التهديد هو انه يتعذر على المؤلفين نشر كتبهم أو أشعارهم أو توزيعها اذا أفلحوا في طباعتها " . (A/AC.145/RT.391)

وتفرض السلطات الاسرائيلية رقابة شديدة على المعارض . كذلك ذكر السيد عوض ما يلي :

" ... وعلى سبيل المثال ، صادرت السلطات الاسرائيلية في آب/ أغسطس ١٩٧٩ أكثر من مرة اللوحات المعروضة في متحف رام الله . وفي حالات كثيرة ، يحال دون توزيع الصور المنشورة والمباعة ، كما هي الحال في لوحة لينا النابلسي التي رسمها الفنان المعروف ، منصور . وقام سليمان منصور ذاته ومحمد عبد السلام ومحمد ركوى وغيرهم من الرسامين الفلسطينيين الذين حاولوا تأكيد وجودهم من جديد بوصفهم فلسطينيين وعربا ، برسم لوحات معروفة خارج حدود العالم العربي ".
(A/AC.145/RT.391)

(ج) الحق في العمل وفي حرية تشكيل الجمعيات

٣٥ - استرعى بعض الشهود انتباه اللجنة الخاصة الى أنه لا توجد نقابات لجميع المهن والحرف . فالأوامر العسكرية تفرض قيودا ورقابة شديدة على تشكيل النقابات . ويخشى الناس عموما من الانضمام الى النقابات نظرا لمضايقة أعضائها باستمرار ، وخاصة زعمائها .

وأعطى أحد الشهود من نابلس أمثلة على زعماء النقابات في نابلس الذين يمنعون من السفر أو يخضعون لاقامة جبرية أو يلقى القبض عليهم مرارا وتكرارا . وأدلى السيد أسامة خالد ، وهو عامل مطبعة من نابلس يبلغ من العمر ٣٤ سنة ، بأقواله أمام اللجنة الخاصة بصدد الظروف الخطرة التي يعمل في ظلها الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك انخفاض أجور العمال الفلسطينيين عن أجور العمال الاسرائيليين ، والسياسات التمييزية فيما يتعلق بالافتقار الى التأمين الصحي ، والضمان الاجتماعي ، والتعويض عن البطالة . وجاء في أقوال السيد خالد ما يلي :

" ان مرتباتنا تقل كثيرا عن مرتبات الاسرائيليين . وفي حين أن العمال الاسرائيليين يكسبون أحيانا ١٠٠ شيكل فاننا نكسب حوالي ٤٥ شيكل . وهناك عدة استقطاعات من المرتب : ١٥ في المائة للعناية الطبية واستقطاع آخر لمشروع ادخار علينا الاشتراك فيه . كما أن الأجور اليومية المدفوعة لنا أقل من أجور الاسرائيليين . وقد سألناهم ، "لماذا تستقطعون ١٥ في المائة من مرتبنا في الوقت الذى لا نحصل فيه على أى استحقاق اجتماعي ؟ " فالعمال الاسرائيليون مؤمن عليهم ، وتوفر لهم العناية الطبية مجانا ، أما نحن فلماذا يستقطع ١٥ في المائة من مرتبنا ؟ " (A/AC.145/RT.390)

٢ ـ معاملة المدنيين

٣٦ ـ قدم عدد من الشهود وصفا تفصيليا للمضايقات التي يتعرض لها المدنيون على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين الاسرائيليين . من ذلك أنه يفرض على أفراد أسر الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالأمن عقاب جماعي مثل الحبس أو هدم ديارهم أو الطرد أو الحرمان من الحق في العمل أو في المشاركة في أي نشاط انتاجي . ووصفت الآنسة عطاف يوسف ، احدى الشهود هذه التدابير على النحو التالي :

" تتعرض أسر المحتجزين لمضايقات مستمرة . فعندما يلقى القبض على الشباب تتخذ السلطات خطوات معينة ضد اسرهم . فأولا يجرى احضار بعض أفراد الاسرة لاستجوابهم ، واثناء حبس المحتجز يعذب افراد اخرون من اسرته امامه أو بالعكس ـ يعذب المحتجز أمام ابيه وأمه وأفراد آخرين من اسرته . وكثيرا ما يدمر منزلهم وهذا اجراء عقابي جماعي يتخذ ضد الاسرة . وتلي ذلك مضايقات أخرى مثل عدم السماح للأسرة بالسفر أو حرمانها من المنح الدراسية التي تتيح لابنائها مواصلة الدراسة ، أو منعها من التنقل داخل الاراضي المحتلة أو خارجها ، ومنعها من القيام برحلة لأي سبب آخر أيا كان . وفي حالتي فانه على الرغم من اطلاق سراحي لا يمكن لوالديّ السفر الى الاردن ، والذريعة التي تقدم لتبرير ذلك هي أنه " والد مجرمة " ، ولذا فانه يجب ألا يسمح له بمغادرة البلد " . (A/AC.145/RT.388) .

٣٧ ـ وقد أدلى طبيبان فلسطينيان ، هما أصلا من الخليل وقلقيلية ، بشهادتيهما أمام اللجنة الخاصة بشأن الآثار السلبية للسياسة الاسرائيلية المتعلقة بالأحوال الصحية في الاراضي المحتلة . واستشهد كلاهما باحصائيات حديثة تبين اغلاق عدد من المستشفيات ، وزيادة الرسوم والأجور الطبية ، وعدم كفاية موظفي الصحة والأسرة واللوازم الطبية . كما وصفا نقص الرعاية الصحية الوقائية وبالتالي تدهورها ، وانحطاط الرعاية الصحية للأطفال ، وسوء التغذية ، واستمرار الاضطرابات النفسية ، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال .

٣٨ ـ وذكر ان نقص المياه في كثير من المدن والقرى في الاراضي المحتلة نتيجة لانشاء المستوطنات الاسرائيلية هو السبب الرئيسي في تدهور الصحة ونوعية الحياة بين السكان المدنيين الفلسطينيين . ووصف شهود التدخل في الزراعة ، وأشاروا الى التدابير التي تؤثر مباشرة على زراعة محاصيل معينة . فقد قال السيد نعمان محمد :

" يحصل المستوطنون ايضا على دعم من الحكومة الاسرائيلية من أجل منافسة الانتاج الزراعي الفلسطيني وتنتهج اسرائيل سياسة مباشرة أو غير مباشرة ترمي الى تخريب الزراعة الفلسطينية ، فان محاصيلنا تدمر ، واشجارنا تقتلع ، ومزارعنا العربية تحرق ، ويحدث هذا اما بشكل مباشر على ايدى الأفراد العسكريين الاسرائيليين ، واما بشكل غير مباشر على أيدى عصابات المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة . . . وتوفد سلطات الاحتلال وادارة الزراعة في الضفة الغربية لنهر الاردن خبراء للتفتيش على المستوطنات الزراعية في وادى الاردن لمعرفة المزارعين الذين يزرعون الباذنجان والبندورة (الطماطم) دون أن يكونوا قد حصلوا على اذن مسبق . وتفرض على هؤلاء المزارعين العرب غرامات كبيرة تبلغ حوالي ١٥٠٠٠ شيكيل اسرائيلي . وقد فرضت هذه الغرامات على المزارعين الذين قاموا بزراعة محاصيل لا تريدهم السلطات الاسرائيلية أن يزرعوها " .

وأضاف الشاهد قائلا :

" وفي سنة ١٩٨٣ ، أصدر وزير الزراعة الاسرائيلي مجموعة من التعليمات بهدف عرقلة الزراعة . وخفضت المحاصيل الزراعية التي تزرع لتصديرها الى البلدان العربية . وفرض مزيد من الخفض على المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من المياه وكذلك على المحاصيل التي تنافس الانتاج الزراعي الاسرائيلي مباشرة . . . على سبيل المثال ، خفضت الاسمدة مما قد يؤدى الى تشجيع انتاج المحاصيل التي يمكن ان تصدرها اسرائيل الى اوروبا وتحصل في مقابلها على العملات الاجنبية التي تحتاجها . وكان الامر العسكرى رقم ١٢٠٠ يقضي بخفض محاصيل الحمضيات (الموالح) ؛ واضطر المزارعون الى خفض انتاجهم بنسبة ٥٠ في المائة . وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو تدمير عشرات الآلاف من الأشتال التي زرعت لبيعها . كما سحبت التراخيص الممنوحة لزراعة هذه المحاصيل ، وفعلت السلطات الاسرائيلية ذلك بشكل تعسفي . ولنفس السبب تراقب وترصد الأنشطة الزراعية بدقة ، ويتعين الحصول على تصريح لنقل المحصول الزراعي داخل الاراضي المحتلة . فمثلا اذا كنت تريد نقل خضراوات أو موالح من قرية الى أخرى يتعين عليك الحصول على تصريح . ويتعين الحصول على تصريح لعبور الحدود الاسرائيلية الى الاردن ، وهناك حراسة مشددة على هذه الحدود . وقد زيدت الرسوم الجمركية على كل مركبة زيادة كبيرة . ففي عام ١٩٧٠ كان الرسم الجمركي ٣٠٠٠ شاقل ، وفي عام ١٩٨٠ كان ٥٠٠٠ شاقل عن كل مركبة تعبر الجسر وهي تحمل

محصولا زراعيا . وفرضت رسوم جمركية باهظة على المزارعين الذين يبيعون الخضراوات والفواكه في أسواق الضفة الغربية . وزيدت الضريبة المفروضة على كل سلة تباع في الضفة الغربية من ٥ الى ٢٥ شاقلا خلال الفترة المذكورة آنفا" . (A/AC.145/RT.392) .

٣ ـ الضم والاستيطان

٣٩ ـ استمعت اللجنة الخاصة في جلسات الاستماع التي عقدتها في عمان ودمشق الى شكاوى عدة شهود صودرت اراضيهم قبل طردهم وابعادهم قسرا من الاراضي المحتلة . وقد طرد هؤلاء الأشخاص أو ابعدوا من أجل انشاء مستوطنات يهودية جديدة أو بحجة انشاء طرق لربط المستوطنات بعضها ببعض . وفي هذا الصدد ، قال السيد شادي سلام ما يلي :

"أود الآن أن اتكلم عن جميع الاراضي التي استولت عليها السلطات الصهيونية في الضفة الغربية في عام ١٩٨٣ . ولقد اخترت سنة ١٩٨٣ لأن السلطات الصهيونية كما نعرف لا تعلن عن جميع انشطتها فيما يتعلق بانشاء المستوطنات لكي تتلافى تنبيه الرأى العام المعادى للصهيونية داخل الأمم المتحدة وفي جميع انحاء العالم . ففي خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٨٣ استولت السلطات الصهيونية على ٢١٣٠٠٠ دونم من الاراضي في المنطقة المحيطة بنابلس والخليل والقدس . ومنذ فترة قصيرة ، تركز السلطات الصهيونية على نابلس والخليل لأنه يعيش في هاتين المنطقتين من الضفة الغربية أكبر عدد من الفلسطينيين . ففي القدس والمنطقة المحيطة بها استولي على ٢٣٣٦٧ دونما من الاراضي ؛ وعلى ٣٤٣٠ دونما في نابلس ؛ وفي الخليل استولت السلطات الاسرائيلية على ١١٧٨٥٨ دونما . ولقد بينت لكم المساحة التي استولي عليها خلال الأشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٩٨٣ ، بيد انه في شهر نيسان/ابريل من تلك السنة تقرر اعتبار ٣٩ منطقة ، مناطق محظورة على العرب وفقا للقرار المتخذ في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٣ . وأبلغت السلطات الصهيونية السكان انه اعتبارا من ذلك الوقت اصبحت مناطق جبع وأم الصغار والنبي صالح في منطقة رام الله مغلقة في وجه العرب . واستولي على هذه المناطق في ١١ نيسان/ابريل . وفي قرية الخضر في منطقة بيت لحم ضمت مساحة قدرها ١٠٠٠ دونم من الاراضي الى مستوطنة دانيم . واستولت السلطات على ٤٠٠ دونم في بيت لد ، واعلن ذلك النبأ في الاذاعة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣" . (A/AC.145/RT.390) .

٤٠ ــ ووصف السيد سلام للجنة الخاصة ايضا الكيفية التي استولت بها السلطات الاسرائيلية على أرضه والمجموعة المختلفة من القوانين والتدابير الاخرى التي استخدمتها سلطات الاحتلال في عملية نزع الملكية ، بما في ذلك القيود المفروضة على أصحاب الاراضي لارغامهم على التخلي عن اراضيهم . وأشير الى الأمر العسكري ١٠٥١ الذي حرم بموجبه اصحاب الاراضي الذين لم تكن اراضيهم قد صودرت بعد من حقهم في العمل فيها أو في تصدير أي محاصيل زراعية دون الحصول على تصريح خاص مسبق . وذكر الشاهد أمثلة لمجموعة مختلفة من الممارسات الاسرائيلية التي تؤدي الى نزع ملكية الاراضي منها تدمير المنازل والمخيمات واعادة توطين السكان في اماكن أخرى ، بما في ذلك اعلان " أصحاب الأملاك الغائبين " أو اعلان أن الارض " ملك للدولة " .

٤ ــ معاملة المحتجزين

٤١ ــ استمعت اللجنة الخاصة الى شهادات عديدة بشأن معاملة المحتجزين . وفي هذه الشهادات قدمت عدة ادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة للحق في عدم التعرض لمعاملة لاانسانية . فأبلغ شهود سجنوا لفترات مختلفة ــ معظمهم لجرائم تتعلق بالأمن ــ اللجنة الخاصة بالمعاملة القاسية والظروف الشاقة السائدة سواء في مراكز الاستجواب أو في السجون الاسرائيلية (السجون ومراكز الاعتقال التي ذكرت هي صرفند والمسكوبية (القدس) وعسقلان وبئر السبع والرملة والخليل، الخ.) . وقد أدت هذه الظروف الى اضرابات عن الطعام لفترات مختلفة في ١٩٧٠ و ١٩٧٦ و ١٩٨٠ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . ووفقا للشهود الذين قاموا بهذه الاضرابات عن الطعام كان الهدف منها جميعا واحدا وهو أن السجناء كانوا يريدون ان تحسّن الظروف السائدة في السجون ، وأن تحترم حقوقهم الاساسية الدنيا . وقال هؤلاء الشهود ان السلطات الاسرائيلية تطبق تدابير قاسية للضغط على السجناء لانهاء اضرابهم دون تلبية مطالبهم ، ولمنع انتشار تأثير المضربين عن الطعام على غيرهم من السجناء ، ولكن بلا جدوى .

٤٢ ــ وتضمنت تدابير القمع وفقا لما قاله عدة شهود ، استخدام الغاز المسيل للدموع الذي أدى على المدى الطويل الى آثار ضارة بصحتهم . وجرت محاولات لتغذية المضربين عن الطعام قسرا بوحشية أدت الى وفاة عدة سجناء .

٤٣ ــ كما استمعت اللجنة الخاصة الى شهادة شاهدة كانت في سجن النساء في نيفي ترتزه (الرملة) اثناء الحوادث التي وقعت في حزيران/يونيه ١٩٨٣ إثر رفض السجينات طهو الطعام لحارسات السجن . وذكرت الشاهدة انه قد فرض على السجينات عقاب جماعي والحبس الانفرادي والحرمان من أن يزورهن اقاربهن أو اباؤهن وامهاتهن الخ .

٤٤ - وعلاوة على الضرب بصفة منتظمة وسوء المعاملة بدنيا ونفسيا خلال الاستجواب، تضمنت شهادات الشهود اشكالا اخرى متعددة من سوء المعاملة مثل الازدحام والحبس الانفرادي لفترات طويلة وسوء التغذية ونقص المرافق الصحية مما أدى الى انتشار الامراض داخل السجون .

٤٥ - كما ذكر أن المنع المستمر للمواد التعليمية والثقافية والاعلامية كعقاب يشكل عاملا اساسيا في الاضطراب والثورة اللذين تتسبهم بهما الحياة اليومية في المعتقل .

٤٦ - وقدم شاهد من نابلس، قضى ١٦ سنة في السجن، أسماء اشخاص قضوا نحبهم أثناء الاعتقال أو الاستجواب .

باء ــ معلومات عن السياسة التي تتبعها حكومة اسرائيل في الأراضي المحتلة

١ ــ معلومات عن السياسة العامة

٤٧ - قال وزير الخارجية اسحق شامير في حديث اذاعي " انني لم أتكلم قط عن الضم ولا أفكر في ضم يهودا والسامرة الى دولة اسرائيل " . (جيروساليم بوست ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣) .

٤٨ - وأفادت التقارير أن ايغال كوهين - اورغاد وزير المالية الاسرائيلي صرح بأنه ينبغي لاسرائيل أن تقوم بتطوير القدس بصورة لا تشجع العرب على القدوم اليها سعيا وراء العمل . ويقال أنه أعلن أن هذا من شأنه أن يحافظ على البنية اليهودية للمدينة وأنه قال انه ينبغي لاسرائيل أن تبقي على الأراضي وأن تسمح للجيش بحرية العمل فيها وأن تمنح المستوطنات اليهودية الحكم الذاتي . (الفجر ، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣) .

٤٩ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ صرح رئيس الوزراء اسحق شامير بأن موافقة اسرائيل في كامب ديفيد على مناقشة مسألة منح الحكم الذاتي للشعب في الضفة الغربية " لا يعني أنها تنازلت عن حقها في استيطان تلك المنطقة وتطويرها . اننا نقوم ببناء المجتمعات في يهودا والسامرة وسنواصل بناء كل أرض اسرائيل الكبرى " . (جيروساليم بوست ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣) .

٥٠ - وأفادت التقارير أن موشيه نسيم وزير العدل أعلن في لجنة الدستور والقانون والعدل التابعة للكنيست أنه طالما ظلت الحكومة الاسرائيلية ملتزمة بعملية كامب ديفيد ، فلن يكون هناك ضم عن طريق توسيع نطاق القانون الاسرائيلي ليشمل الضفة الغربية وقطاع غزة (معاريف ، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣) .

٥١ - وفي ١ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، أعلن نائب رئيس الوزراء ديفيد ليفي في الكنيست أن اعادة توطين اليهود في الخليل هي جزء لا يتجزأ من سياسة التوطين التي تتبعها الحكومة. (جيروساليم بوست ، ٢ شباط/فبراير و هاآرتس ، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

٥٢ - وكشف المقدم يوئيل سينغر المستشار القانوني للادارة المدنية في الضفة الغربية أمام لجنة رقابة الدولة التابعة للكنيست عن قيام وزارة العدل ووزارة الدفاع بتكوين لجنة برئاسة بليا ألبيك ، وهو أحد كبار موظفي وزارة العدل ، لدراسة عمل مختلف الأنظمة القانونية في الأراضي ، التي يناقض بعضها بعضا في التطبيق في بعض الأحيان . وصرح سينغر بأن كثيرا من الارتباك نشأ نتيجة لعدم وجود سلطة قانونية واضحة وسائدة في هذه الأراضي . فبينما تقوم الادارات الحكومية بمعالجة المشاكل القانونية التي تمس اليهود وفقا لأحد الأنظمة

تقوم الادارة المدنية بمعالجة المشاكل القانونية التي تمس العرب وفقا لنظام آخر . وقال ان سياسة الحكومة تقضي بتوطين اليهود في الأراضي ولكنها لا تقضي بتطبيق القانون الاسرائيلي هناك ، وبناء على ذلك كان الاحتكاك أمرا حتميا من وجهة النظر القانونية . (جيروساليم بوست و هاآرتس ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٤).

٢ - معلومات عن سياسة معاملة السكان المدنيين

٥٣ - أفادت التقارير أن قوات الأمن في الضفة الغربية استخدمت سياسة عقابية جديدة : فبدلا من معاقبة أسرة بأكملها على عمل أحد أفرادها ، تقرر معاقبة الجاني فقط . وكانت نتيجة ذلك اغلاق ست غرف في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٣ - ثلاثة في مخيم الجلزون للاجئين وثلاثة في مخيم عائدة للاجئين . وقد احتجز شاغلوها وهم من الشباب ، ومن المقرر تقديمهم الى المحاكمة قريبا بتهمة القاء الحجارة وأجهزة حارقة على السيارات الاسرائيلية . (معاريف ٣ آب/أغسطس ١٩٨٣).

٥٤ - وفي مؤتمر صحفي عقد في بيت ايل في ٢٦ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ بمناسبة نشر التقرير السنوي السادس عشر للادارة الاسرائيلية بالضفة الغربية ، صرح العميد شيلومو اليا رئيس الادارة المدنية بالمنطقة بأن العلاقات بين الادارة وبين الحكم العربي المحلي في المنطقة قد تحسنت كثيرا خلال العام الماضي وأنها الآن " طبيعية وسليمة " ، واستخف العميد اليا ، في رده على الأسئلة ، بدور روابط القرى والمحاولات والتي يبذلها زعماء مختلف الروابط لتكوين حركة سياسية ووصفها بأنها " نكتة " . وذكر أن القانون المطبق في المنطقة مازال يمنع النشاط السياسي . ويتمثل التغيير الاداري الرئيسي الذي ادخل في المنطقة على مدى العام الماضي في تكوين وحدة للخدمات الاجتماعية قائمة بذاتها تشمل الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية . ويقال ان ثلاثة وأربعين في المائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مشمولون بالتأمين الصحي . وأن مشاريع توسيع المستشفيات في بيت جالا ورام الله قد تمت الموافقة عليها ويجرى تنفيذها . وقد أضيف مائة حجرة دراسية على مدى العام الماضي ويجرى انشاء مائة حجرة أخرى . وزادت ميزانية الادارة المدنية في مجال التنمية بنسبة ٢٥٠ بالمائة بالقيمة الحقيقية منذ ١٩٨١ وتبلغ الآن بليون شاقل . أما الميزانية الكلية للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ فتبلغ ٧ر٥ بليون شاقل ، ستساهم فيها اسرائيل بنسبة ٤٢ في المائة . وقد تحسنت الحالة الاقتصادية في المنطقة باطراد وحقق الناتج القومي الاجمالي زيادة بنسبة ٥ في المائة في السنة . كذلك ازداد الاستهلاك الخاص بنسبة ٤ في المائة خلال الفترة التي يشملها التقرير . (جيروساليم ، ٢٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٣).

٥٥ - وصرح رئيس الاركان اللواء موشيه ليفي للجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست

بأن تدمير أو اغلاق المساكن في الضفة الغربية لا يتم الا بموافقته الشخصية أو بالموافقة الشخصية لوزير الدفاع بعد دراسة رأى قانوني بشأن الحالة قيد النظر . (جيروساليم بوست و هاآرتس ، ١٤ كانون الأول /ديسمبر ؛ معاريف ، ١٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣).

٥٦ - وأفادت التقارير بأن رئيس الوزراء اسحق شامير صرح خلال جولة في المستوطنات اليهودية بالضفة الغربية بأن القاء الحجارة في طرق المنطقة يعتبر مشكلة هامشية يمكن حلها عن طريق قوات الأمن التابعة للدولة وأنها لن تمس سياسة الحكومة فيما يتعلق بمعاقبة المذنبين . وبعد مضي بضعة أيام ، صرح وزير الدفاع موشيه اريتز في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع التابعة للكنيسيت بأن على اسرائيل أن تتعايش مع مشكلة القاء الحجارة من جانب المواطنين العرب في الضفة الغربية لأنها لا تريد اتخاذ تدابير تتنافى مع المعايير السائدة فيها . وقال مشيرا الى تدمير المساكن في المنطقة أن كل خبير اسرائيلي يعالج شؤون الضفة الغربية يوافق على أن تدمير المساكن هو أقوى تدبير رادع متاح ، ولذلك لا ينبغي الاستغناء عنه . وقال السيد اريتز أنه " اذا اتضح أن تدمير المساكن لم يعد رادعا فعالا فسوف نكف عن استخدامه" . وفي معرض حديثه عن زيادة عدد الحوادث في المنطقة ، قال وزير الدفاع أنه وقعت في الأراضي خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٨٣ اضطرابات أكثر مما وقع في الشهور المقابلة من عام ١٩٨٢ . وأن الحالة خفت حدتها في شهرى أيلول / سبتمبر وتشرين الأول /اكتوبر ، بيد أن انتفاضة جديدة وقعت في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ اسفرت عن زيادة في الحوادث بنسبة ٤٠ في المائة عما كان عليه الحال في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ . (جيروساليم بوست ، ١٦ و ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣).

٥٧ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، صدر الأمر العسكرى رقم ١٠٠٢ تعديلا لقانون المشاتل رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ . وقد تم ابلاغ الأمر رقم ١٠٠٢ المسمى " النظام المتعلق بزراعة وبيع الأشتال في يهودا والسامرة " الى ملاك المشاتل في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٣ . ويمكن تقسيم هذا النظام الى ما يلي :

١ - زراعة وبيع أشتال الأشجار المتساقطة الأوراق ذات النوى والبذور .

٢ - زراعة وبيع أشتال الحمضيات (الموالح) .

٣ - زراعة وبيع أشتال الزيتون .

٤ - زراعة وبيع أشتال الكرمة .

ويرمي هذا النظام الى ارغام ملاك المشاتل على تخفيض انتاجهم بنسبة ٥٠ في المائة . وكانت المشاتل تأثرا بهذا القانون المشاتل المنتجة لأشتال الزيتون (١ مليون شجرة في السنة) وأشتال الكرمة والأشجار الحرجية : السرو والصنوبر ، وتم ابلاغ أصحاب المشاتل بأن النظام سيدخل حيز النفاذ في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٤ . ومن الواضح أن النظام أصبح نافذا قبل

أن ينشر بصفة رسمية . وقد توقفت وحدة " مان " والاتحادات الكاثوليكية ، وكذلك المؤسسة الامريكية للتنمية الاجتماعية عن شراء الأشتال . وكانت هذه المؤسسات قد اعتادت شراء ٩٠ بالمائة من الأشتال وتوزيعها دون مقابل على المزارعين كحافز لهم . (الطليعة ، ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤).

٥٨ - وأعلنت الحكومة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٤ سياسة جديدة لردع الهجمات التي يشنها العرب على اليهود ، والاجراءات الانتقامية التي يتخذها الحراس اليهود غير القانونيين . وفي بيان مكون من عشر نقاط ، أعلنت الحكومة أن الجيش ، ووكالات الأمن ، والشرطة ستكرس المزيد من قوة العمل والموارد لمعالجة مسألة الخارجين على القانون من العرب واليهود . وبمقتضى السياسة الجديدة ، سوف يطلب الادعاء من المحاكم العسكرية أن تفرض أحكاما قاسية بالسجن على العرب الذين يقومون بالقاء الحجارة أو قنابل البنزين وقد جاء في بيان السياسة أيضا ما يعتقد أنه اشارة الى أعمال التدمير والعقوبات الجماعية وعمليات الابعاد ، اذ ذكر أنه ستجرى الاستعانة بالمشورة القانونية قبل أن تتخذ السلطات أية تدابير يحتمل أن تترتب عليها آثار قانونية وذلك تمشيا مع الاجراءات التي وضعها وزير الدفاع . ومن المحتمل أن تستهدف هذه السياسة أيضا كفالة حرمان العرب المتضررين من أية مبررات لمحاولة الانتصاف في محكمة العدل العليا . وسيكون الجيش مسؤولا عن تنفيذ القانون والنظام . ويتمثل الدور الذى تضطلع به الشرطة ووكالات الأمن في مساعدة الجيش ، والعمل بموجب التشريعات العسكرية ذات الصلة كما أعلنها قادة قوات الدفاع الاسرائيلية وستتحمل الشرطة مسؤولية التحقيق في الجرائم طبقا لاجراءاتها المهنية الاعتيادية . وتقول الفقرة المتعلقة بالحراس غير القانونيين من المستوطنين اليهود أن " أى شخص ليس عضوا في الهيئات المفوضة بتنفيذ القانون والمحافظة على النظام العام ، ليست له سلطة تولي دور رجل الشرطة أو الجندى . ويعتبر أى اجراء يتخذه لتوقيع العقاب أو انتقاما لانتهاك القانون والنظام ، جريمة ، تعرضه لعقوبة الزامية . وليس هناك في هذه الفقرة ما يمكن تفسيره على أنه يستبعد الاجراء القانوني الذى يتخذ دفاعا عن النفس " . وجاء في البيان فيما يتعلق باطلاق النار دفاعا عن النفس ، أن رئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ، ووزير العدل سيوافقون على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمدنيين الذين يحملون أسلحة صرفت لهم من قوات الدفاع الاسرائيلية ، وبمراقبة تلك الأسلحة ، والظروف التي يسمح خلالها للمدنيين باطلاق النار وسيتحمل وزراء الدفاع والداخلية والعدل مسؤولية تنفيذ هذه السياسة ويستفاد مما قاله أمين مجلس الوزراء أنه ستترك للمحاكم مهمة تحديد ماهية الدفاع الشرعي عن النفس . (جيروسالم بوست ، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤).

٥٩ - وأفادت التقارير في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بأن الحكم العسكرى في الضفة الغربية أصدر الأمر العسكرى رقم ١١٠٨ الذى يخول المحاكم العسكرية سلطة اصدار أحكام بالسجن تصل الى ٢٠ سنة فيما يتعلق بالهجمات التي يستخدم فيها القاء الحجارة على المركبات

المارة ؛ ويقضي الأمر بأن مجرد القاء حجر قد يصيب السيارات المارة يعتبر جريمة يحكم فيها بالسجن فترة أقصاها ١٠ سنوات . وأصدرت المحاكم العسكرية حتى الآن احكاما بالسجن لفترات تصل الى ١٨ شهرا وبغرامات كبيرة بسبب القاء الحجارة . وقد أفادت التقارير أن مصدرا عسكريا كبيرا قال ان الأمر الجديد يعكس الحالة السياسية وأوضحت المصادر العسكرية أن الأمر الجديد لا يعدو أن يحدد العقوبات القصوى . (جيروسالم بوست و هاآرتس ، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

جيم ــ معلومات عن الحالة في الأراضي المحتلـــــة

١ ــ معلومات عن معاملة المدنيين بوجه عـــام

٦٠ ــ استقال مؤسس ورئيس روابط قرى الضفة الغربية ، السيد مصطفى دودين ، في ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، من منصبه كرئيس لاتحاد الروابط الفلسطينية ، وهـــو التنظيم الشامل لروابط القرى في المنطقة ، والذى كان مقصودا به أن يـــؤدى دور الجهاز السياسي لتلك الروابط . وأورد السيد دودين عدم وجود دعم من السلطـــات الاسرائيلية ومن زملائه فضلا عن معاناته من مشاكل صحية ، بوصفهما السببين الرئيسيين لقراره ذاك . وفي تطور متصل بهذا الموضوع ، ذكر ان الادارة المدنية قد خفضـــت مؤخرا دعمها المالي لعدد من مشاريع روابط القرى ، نتيجة لما يدعي من وجـــود " ارتباكات مالية " ، ولهجوم شنته مجلة الروابط " المرآة " ضد الادارة المدنية (وقـــد نقل ان الادارة المدنية أخرت توزيع المجلة) . وذكر فيما بعد ان استقالة السيـــد دودين قد قبلت بأغلبية كبيرة في اجتماع لزعماء الروابط عقد في ٧ أيلول /سبتمـــبر ١٩٨٣ . (جيروساليم بوست ، ٥ و ١١ أيلول /سبتمبر ؛ هآرتس ٥ أيلول /سبتمـــبر ١٩٨٣) .

٦١ ــ التقى الدكتور احمد المهتدى ، مدير مستشفى الهوسبيس في القدس ، بثلاثة من أعضاء الكنيست ليناقش معهم الاجراء الاسرائيلي باغلاق قسم الجراحة بالمستشفى . وقام الأعضاء الثلاثة بزيارة المستشفى وأعربوا عن رأيهم بأنه ينبغي أن ترجع وزارة الصحة الاسرائيلية عن قرارها . ومن ناحية أخرى ، حدث اعتصام في مبنى مستشفى الهوسبيس عندما ذكر المسؤولون الاسرائيليون امكانية اغلاق المستشفى بأكمله لنقص الموارد التقنية والبشرية . وأشار السكان أيضا الى أن الذهاب الى أى مستشفى سوف يصبح مستحيلا تقريبا على معظم سكان البلدة القديمة حيث ان رسم الاقامة في المستشفيات الاسرائيلية يبلغ ١٤٠٠٠ شيكل اسرائيلي عن الليلة الواحدة مقابل ٣٥٠ شيكلا اسرائيليا عـــن الليلة الواحدة في مستشفى الهوسبيس . (الفجر ، ٢٢ شباط/فبراير ؛ الطليعـــة ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

٦٢ ــ رفع أمر تحديد الحركة في نطاق البلدة عن السيدة آمال وهدان ، مـــن أبو ديس ، وهي عضو في لجنة المرأة العاملة . وقد اتخذ ذلك القرار بعـــد ان استأنفت محامية السيدة وهدان ، السيدة ليا تسيميل ، الأمر لدى لجنة الاستئنـــاف العسكرية . وقد منع ذلك الأمر ، الذى سرى مفعوله لمدة ستة شهور منذ ٢٦ كانـــون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ، السيدة وهدان وهي حامل في شهرها الثامن ، من زيـــارة

طبيبها . وكانت السيدة وهدان ، التي وصفت بأنها من الناشطات في الحركة النقابية والحركة النسائية ، والتي نظمت أنشطة مشتركة مع مجموعة اسرائيلية تدعى " النساء المناهضات للاحتلال " ، قد قدمت بالفعل خمسة طلبات ، عن طريق محاميتها ، للسفر لاجراء فحوص طبية والسفر الى غزة ، حيث يقضي زوجها ، محمد ، حكما بالسجن مدته ١٨ شهرا . (الفجر ، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

٦٣ - قدمت السلطات العسكرية الى المحكمة العسكرية فتاة تبلغ من العمر ١٢ سنة بتهمة حيازة رصيعة ذهبية عليها خريطة فلسطين . (الطليعة ، ٨ آذار/مارس ١٩٨٤) .

٦٤ - لم تسمح السلطات العسكرية الاسرائيلية للطلاب الدروز من مرتفعات الجولان الذين يدرسون في الجمهورية العربية السورية بزيارة أسرهم . وكان قد ذكر أن هؤلاء الطلاب قدموا طلبات عن طريق الصليب الأحمر . (الفجر ، ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٨٤) .

٦٥ - قامت القوات العسكرية الاسرائيلية ، حسبما قيل ، بمحاصرة قرية ادنه الواقعة شمال الخليل ، عند منتصف الليل في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ، وجمعت السكان في ميدان القرية . وقام الضباط العسكريون والمحققون باستجواب عشرات من السكان بشأن القيام بأعمال مناهضة للاحتلال واشتراك السكان في المظاهرات وأعمال الاستفزاز. وذكر أن حظر التجول رفع في الساعة ١٠/٠٠ صباحا . (الطليعة ، ١٧ أيار/مايو ١٩٨٤) .

٦٦ - استدعت السلطات الاسرائيلية ١٠ من الشخصيات الدرزية البارزة من مرتفعات الجولان الى مقر الشرطة في كريات شمونة وقيل أنها هددت بطردهم الى سوريا اذا واصلوا كفاحهم السياسي ضد الاحتلال . (الفجر ، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤) .

٦٧ - عيّن المدعي العام اسحاق زامير في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ فريقا برئاسة محامي الدولة السيد يونا بلاتمان ، للتحقيق في وفاة اثنين من العرب اشتركا في خطف احدى حافلات شركة ايغيد ، في ١٢-١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤ . وقد تم تأليف الفريق ، الذي يضم ممثلين عن الشرطة والشرطة العسكرية ومكتب محامي الدولة ومكتب المشاور العدلي العام ، امتثالا للنتائج التي توصّلت اليها لجنة التحقيق التي يرأسها السيد مئير زوريا . وفي تطور متصل بهذا الموضوع ، ذكر في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ان عائلات ثلاثة ممن قتلوا أثناء اشتراكهم في الهجوم على الحافلة قدمت التماسا الى المحكمة العليا ، طالبة الاطلاع على النتائج الكاملة التي توصلت اليها لجنة التحقيق

التي ترأسها زوريا . وفي افادة كتابية مرفقة بالطلب ، ادعى والد السيد محمد بركة ، الذى قتل أثناء الهجوم ، ان احدى عيني ولده قد اقتلعت والأخرى كانت خارج محجرها ، وان عددا من اسنانه قد حطم . وهو يطلب معرفة " كيف مثّل بجثة ولده ومن الذى قام بذلك " . وقدمت اسرتا اثنين ممن قتلتهم القوات الاسرائيلية طلبا الى المحكمة العليا الاسرائيلية في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ لتمكينهما من الاطلاع على النص الكامل لتقرير لجنة زوريا . وقد وجهت الاسرتان اتهاما بأن أجزاء معينة فقط من النتائج التي توصلت اليها اللجنة هي التي أعلنت .(جيروساليم بوست ، هاآرتس، ٥ حزيران/يونيه ؛ جيروسالم بوست ، ١١ حزيران/يونيه ؛ الفجر ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤) .

٦٨ - أدلى اثنان من السكان الفلسطينيين في حلحول بلواء الخليل ، واثنان من جنود الاحتياط الاسرائيليين بشهادتهم أمام المحكمة المركزية في القدس في ٢٩ أيار/مايو ، فيما يتعلق بتعرّض ثلاثة من السكان الفلسطينيين للضرب الشديد في حلحول في نيسان/ابريل ١٩٨٢ . وكان قد ذكر ان حرس الحدود الاسرائيليين قاموا بضرب السكان الفلسطينيين واجبارهم على الزحف على أربع ، وانشاد " هاتكفا" ، وهو النشيد الوطني الاسرائيلي ، والثناء على اسرائيل بصوت مرتفع . وقد وجهت الى حاييم هاناتوف ، البالغ من العمر ٢٣ سنة وهو من عكا ، وروني شاباتي ، وعمره ٢١ سنة وهو من القدس ، والسيد داني داهان ، وعمره ٢٣ سنة وهو من بتاح تكفا ، تهمة ضرب العرب واساءة استغلال وظائفهم العسكرية على نحو خطير . (الفجر ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤) .

٦٩ - افاد المتحدث باسم قوات الدفاع الاسرائيلية في ١٣ حزيران/يونيه بأن ضابطا من قوات الدفاع الاسرائيلية - برتبة نقيب - وجنديا برتبة رقيب أول ، يعملان في قطاع غزة ، سوف يقدمان الى المحاكمة لالحاقهما ضررا بدنيا بليغا بأحد السكان المحليين وهو السيد محمود أبو عمرة ، وعمره ٤٠ سنة . وكان الأخير ، وهو من المقيمين بضاحية " الرمال " الفقيرة بغزة ، قد قام ببناء ملحق بمنزله بصورة غير قانونية ودون تصريح . وذكر أنه استدعي الى مكتب الادارة المدنية في بداية أيار/مايو ثم تعرّض في أعقاب مناقشة جرت هناك الى ضرب مبرح من هذين المتهمين . وقد فقد احدى عينيه نتيجة لذلك . (يديعوت أحرونوت ، ١٣ حزيران/يونيه ؛ هاآرتس، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤) .

٧٠ - علم أنه صدر أمر لثلاث عشرة أسرة تقيم في حي الشياح بالقدس بالرحيل عن منازلهم قبل ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ لاخلاء مكان لتوسيع المدافن اليهودية الواقعة

على المنحدر الغربي لجبل الزيتون . وقال سكان تلك البيوت المهددة بالهدم البالغ عددهم ١٤٠ نسمة ان الشرطة الاسرائيلية قد أعطتهم مهلة مدتها ٢١ يوما للرحيل طوعا ، والاّ فان " الطرد سوف ينفذ وفقا لأمر المحكمة " . وادعت شركة بناء اسرائيلية هي شركة " تومار " انها قد اشترت الأرض سنة ١٩٢٨ وعرضت ان تبيعها مرة ثانية الى الأسر الثلاث عشرة التي تعيش هناك حاليا لقاء ١٠ ٠٠٠ دينار أردني . (الفجر ، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤) .

٧١ - ذكر ان تفتيشا روتينيا للهويات عند حاجز طريق في بيت لحم قد انتهى الى قيام الجنود الاسرائيليين باطلاق النار واصابة خمسة من الشبان الفلسطينيين من منطقة بيت لحم بجروح في ٣ تموز/يوليه . وقد ألقي القبض على ١٧ شابا آخر على الأقل . وادخل عدد من الشبان المصابين الى المستشفى ولكن الجيش لم يسمح لأسرهم بزيارتهم . (الطليعة ، ٥ تموز/يوليه ، الفجر ، ٦ تموز/يوليه ، جيروسالييم بوست ، ٦ تموز/يوليه ، هاآرتس ، ٨ تموز/يوليه ١٩٨٤) .

٧٢ - ذكر ان شرطة القدس ألقت القبض على السيد ابراهيم حمادة ، من موظفي الأوقاف الاسلامية في القدس ، لسماحه بدخول جنازة لف التابوت فيها بعلم فلسطيني الى حرم المسجد الأقصى . وذكر ان العلم صودر وأنه يجرى حاليا اعداد صحيفة اتهام ضد هذا الموظف .(الفجر ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤) .

٧٣ - واحاطت اللجنة الخاصة علما بعدة تقارير عن مضايقة موظفي الضرائب الاسرائيليين للمدنيين الفلسطينيين . وترد في الفقرات التالية بعض المعلومات المنتقاة التي ظهرت خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير .

٧٤ - ذكر أن أصحاب المحال في الخليل تعرّضوا لمضايقة مستمرة من جانب موظفي الضرائب الاسرائيليين . كذلك استدعي الأطباء الى القيادة العسكرية وأمروا بدفع ضرائب فادحة . وأجبر كثير من أصحاب المحال في المدينة على اغلاق محالهم لأنهم لم يتمكنوا من دفع الضرائب أو البقاء في مجال العمل التجارى . (الفجر، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣) .

٧٥ - ووفقا لما ورد في عدة تقارير استمر موظفو الضرائب الاسرائيليون في مضايقة التجار والمحامين والصيادلة في عدة مناطق على مدار النصف الأول من شباط/فبراير ١٩٨٤ . فقد طلب موظفو الضرائب اليهم أثناء حملات تفتيشية متعاقبة ، حسبما ذكر ، دفع مبالغ باهظة تراوحت بين عشرة ملايين شيكل اسرائيلي (٥٥ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) ، و ١٥ مليون شيكل اسرائيلي (٨٣ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) بوصفها ضرائب متخلفة على القيمة المضافة . وورد أيضا أنه

قد صودرت عدة وثائق وملفات أثناء الحملات التفتيشية على مكاتب المحامين . (الفجر ، ١ و ٨ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

٧٦ - وفرضت ضرائب على القيمة المضافة قدرها ٥ر٥ مليون شيكل اسرائيلي على أحد المعلمين من طولكرم هو السيد ابراهيم أبو شمعة ، لبيعه كتيبات قام هو بكتابتها الى احدى المكتبات . (الفجر ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

٧٧ - صدر أمر للسيد عدنان موسى عياد ، أحد سكان قرية شعفاط ، بدفع ٥ر١ مليون شيكل اسرائيلي كضريبة عقارية على أرض قيل أن الحكومة العسكرية قد صادرتها في السنة الماضية . (الفجر ، ٧ آذار/مارس ١٩٨٤) .

٧٨ - وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤ ، ذكر ان كثيرا من التجار في حي المصارارة التجاري (القدس الشرقية) اغلقوا متاجرهم الصغيرة للاحتجاج على الحملات التفتيشية المتكررة من جانب موظفي الضرائب خلال السنتين الماضيتين . (الفجر ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤) .

٧٩ - تلقت صيدلية في دورا كشف حساب من ادارة الضرائب لدفع ضرائب قدرها ١٠ ملايين شيكل اسرائيلي . وكان صاحب الصيدلية قد افتتح متجره قبل أربعة أشهر فقط . (الفجر ، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤) .

٨٠ - ذكر أن اضرابا تجاريا جزئيا حدث في القدس الشرقية في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٤ احتجاجا على ما يدعى من المغالاة في جمع ضريبة القيمة المضافة (يديعوت أحرونوت ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤) .

٨١ - وأشارت عدة تقارير الى أن سلطات جمع الضرائب الاسرائيلية ما تزال تزعج أصحاب المتاجر الفلسطينيين في الأراضي المحتلة . ففي جنين ، ذكر أن موظفي الضرائب الاسرائيليين قاموا بحملة على متجر لمستحضرات التجميل ، واستولوا على السجلات المحاسبية بحجة التفتيش الضريبي وفرضوا على صاحب المتجر غرامة قدرها ١ر٨ مليون شيكل اسرائيلي مدعين انه لم يدفع ضريبة القيمة المضافة التي فرضها الاحتلال . وفي قلقيلية أمر أحد أصحاب المتاجر بدفع ضرائب قدرها مليون شيكل اسرائيلي . وفي القدس أغار جامعو الضرائب على متجر في المصرارة وقاموا بتفتيش المكان وأخذوا ، فيما يدعى ، كل ما كان صاحب المتجر يحمله من نقود وكل ما كان في المتجر منها . (الفجر ، ٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤) .

٨٢ - وقد أفادت عدة تقارير أن التجار والمزارعين وأصحاب المحال التجارية الفلسطينيين في عدد من المدن احتجوا بشدة على السياسة التي ينتهجها موظفو

الضرائب الاسرائيليون ضدهم . ففي المصرارة على سبيل المثال ، عقد تجار القدس وأصحاب المحال فيها اجتماعا للتذمر من أن موظفي ضرائب القيمة المضافة الاسرائيليين قد جبوا منهم ضرائب قدرها ٣٠٠ مليون شيكل اسرائيلي . وفي غزة ، ذكر ان تاجرا طلب اليه دفع ضرائب قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ألقي القبض عليه وعلى ابنه ورفض طلب الافراج عنهما بكفالة . وقدم بعض تجار رام الله والبيرة طلبا الى الغرفة التجارية يستحثونها فيه على التدخل لدى السلطات فيما يتعلق بفداحة الضرائب وتعسف التقديرات . (الفجر ، ١ حزيران/يونيه ، الطليعة ، ٧ حزيران/يونيه ، الفجر ، ٨ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤) .

٨٣ - وشن موظفو الجمارك الاسرائيليون حملة على عدد من المتاجر في القدس وداخل مدينة نابلس القديمة . وطلبوا من كل متجر دفع مبالغ طائلة من النقود تراوحت من ١٠٠ ٠٠٠ شيكل اسرائيلي الى ١ مليون شيكل اسرائيلي . وفي القدس ، ذكر أن التجار العرب أرسلوا ، مذكرة الى المدير العام لوزارة المالية الاسرائيلية ومدير الجمارك وادارة ضريبة الدخل والتأمين الوطني . (الفجر ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤) .

(أ) الحوادث

٨٤ - تابعت اللجنة الخاصة الحالة في الأراضي المحتلة كما صورتها المعلومات المعروضة عليها ، بما فيها تقارير الحوادث التي نشرت في الصحف خلال الفترة التي يغطيها التقرير . وترد في الجدول المبين أدناه عينة نموذجية من هذه التقارير ؛ ويجب عدم اعتبار تلك القائمة جامعة اذ أن المقصود منها هو ايضاح درجة تواتر تلك الأحداث ومكان وقوعها ونوعها . والهدف من عمود " الملاحظات " هو المساعدة على ايضاح سياق تلك التقارير . وهناك فترات معينة لم يتناولها الجدول ، ولكنها تظهر في موجز ؛ وهذا مرده الى كثافة التقارير التي كانت لولا ذلك ستستغرق حيزا كبيرا لو أريد تدوين كل منها بمفرده .

٨٥ - وتستخدم في النص الأصلي (الانكليزي) المختصرات التالية لأسماء الصحف الواردة في هذا الجدول :

AF	Al Fajr (Weekly)	الفجر الأسبوعية
AT	Al Taliah	الطليعة
H	Ha'aretz	هاآرتس
JP	Jerusalem Post	جيروساليم بوست
M	Ma'ariv	معاريف
YA	Yediot Aharonot	يديعوت أحرونوت

الحوادث

التاريخ	المكان	النوع	المصادر	ملاحظات
٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣	بيت جالا	انفجار عبوة ناسفة	الفجر الاسبوعية ٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣	قتل في الانفجار يوسف صادق الدقاق ،طالب في جامعة النجاح ، يبلغ ٢٥ سنة من العمر
١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣	غزة	هجوم بقنبلة	هآرتس ١٤ أيلول /سبتمبر١٩٨٣ الفجر الاسبوعية ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣	التيت القنبلة من سيارة مسرعة على متر الحكومة العسكرية في المدينة . وقد أصيب جندى من قوات الدفاع الاسرائيلية بجراح طفيفة
١٣ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣	بيت ريما ،في منطقة رام الله	القاء قنبلة مولوتوف	الفجر الاسبوعية ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣	التيت الزجاجة على تاكسي فأصيب السائق وأحد الركاب ، وألحقت أضرار بالغة بالسيارة ، وفرض حظر التجول على القرية
١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣	سوق الخليل	انفجار قنبلة يدوية	هآرتس، وجيروسالم بوست ويديعوت احرونوت ومعاريف ١٨ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣	انفجرت القنبلة في متجر يملكه تاجر من أهل المدينة فأصيب ابناء صاحبه الثلاثة وسائقه . وفرض حظر التجول على المدينة وشرع في اجراء تحقيق
١٦-١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣	طولكرم ،وقلندية والقدس الشرقية	حوادث القاء حجارة واقامة حواجز من الحجارة ، وحرق اطارات السيارات	جيروسالم بوست، وهآرتس ١٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣	
١٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣	نابلس، وجنين ، والقدس الشرقية والبيرة ، ومخيم الدهيشة للاجئين	أعمال شغب ومظاهرات والقاء حجارة	جيروسالم بوست وهآرتس ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣	اقيمت مظاهرات بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لمذبحة صبرا وشاتيلا . واعتقل ٢٤ متظاهرا في القدس الشرقية وأطلق سراحهم في وقت لاحق . وفرض حظر التجول على وسط نابلس ومخيم الدهيشة للاجئين بعد حوادث القاء حجارة

(يتبع)

../..

الحوادث (تابع)

التاريخ	المكان	النوع	المصادر	ملاحظات
٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣	مبنى بلدية نابلس	انفجار قنبلة يدوية	جيروسالم بوست ومعاريف ويد يعوت احرونوت ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣	أصاب الانفجار ٥ أشخاص: جندي في جيش الدفاع الاسرائيلي ، وأحد أفراد شرطة الحدود وثلاثة سكان محليين . واحتجز بضعة أشخاص للتحقيق وفرض حظر التجول على مركز المدينة
٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣	مخيم الجلزون للاجئين	القاء حجارة	يد يعوت أحرونوت ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣	القيت الحجارة على ثلاثة حافلات قادمة من عمانوئيل وقد تحطمت نوافذ الحافلات وأصيب أحد السائقين اصابة طفيفة . وفرضت قوة من جيش الدفاع الاسرائيلي حظر التجول على المخيم
٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣	مخيمات البريج والنصيرات ورفح للاجئين في قطاع غزة	مظاهرات	هآرتس ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣	تظاهر عشرات من السكان المحليين احتجاجا على الاجراءات السورية ضد القوات المؤيدة لعرفات في وادي البقاع بلبنان
٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣	الطريق الرئيسي بين القدس والخليل	اطلقت أربعة عيارات نارية على حافلة	جيروسالم بوست ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ هآرتس ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣	اطلقت العيارات من سيارة مارة . لم يصب أحد بأذى واعتقلت الشرطة أربعة أشخاص مشتبه بهم ثلاثة من مخيم الظاهرية للاجئين قرب الخليل وواحد من القدس الشرقية
٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣	قرية بورين قرب نابلس	القاء حجارة على حافلة اسرائيلية	الفجر الاسبوعية ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣	اصيب اثنين من الركاب من مستوطنة مجاورة
٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣	القدس الشرقية	القاء قنبلة يزين على جيب داوريه حدود	الفجر الاسبوعية ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣	وجد الجنود الاسرائيليون قنبلتي مولوتوف آخرين قرب الموقع

(يتبع)

الحوادث (تابع)

التاريخ	المكان	النوع	المصادر	ملاحظات
١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣	مخيم الدهيشة للاجئين جنوب بيت لحم	القاء حجارة على حافلة	هآرتس ١٩ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣	اصيب شرطي مسافر في الحافلة اصابة طفيفة . وفرض حظر تجول جزئي على المخيم
١٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣	نابلس	القاء قنبلة بنزين	جيروسالم بوست ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ الفجر الاسبوعية ٢١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣	القيت قنبلة البنزين على الداورية العسكرية الاسرائيلية المكلفة برصد تحركات بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس الذى عزل من منصبه . ولم يبلغ عن أية اصابات
٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣	نابلس	انفجار عبوة ناسفة	الفجر الاسبوعية ٢٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣	انفجرت العبوة أمام مقر القيادة العسكرية الاسرائيلية في البلدة . واعتقل بضعة فلسطينيين للتحقيق
٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣	مخيم بلاطة للاجئين جنوب نابلس	مظاهرة ، والقاء حجارة واطلاق نار	جيروسالم بوست، ومعاريف وهآرتس ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣	قامت بالمظاهرة نساء عربيات
٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣	مخيما الجلزون والدهيشة للاجئين وقرية بطة جنوب الخليل	القاء حجارة	هآرتس ٢٨ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣	اصيب عدة ركاب في حافلة اسرائيلية اصابات طفيفة وفرض حظر التجول على مخيم الجلزون للاجئين كما فرض حظر تجول جزئي على مخيم الدهيشة للاجئين

(يتبع)

الحوادث (تابع)

التاريخ	المكان	النوع	المصادر	ملاحظات
٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣	عدة مدن وقرى ومخيمات للاجئين في الضفة الغربية	اضطرابات متفرقة ، وحوادث القاء حجارة ، ورفع العلم الفلسطيني على مسجد في نابلس	جيروسالم بوست ، وهآرتس ومعاريف ٣٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣	فرض حظر التجول على مخيمات الجلزون وعسكر والدهيشة للاجئين . وأطلق الجنود عيارات نارية في الهواء لتفريق مظاهرة داخل مخيم الدهيشة . واحتجز أربعة طلاب من جامعة النجاح من سكان مخيم بلاطة للاجئين ومدينة نابلس ، وفتشت بيوتهم بعد رفع العلم الفلسطيني على مسجد في سوق نابلس

وخلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر الى منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ارتفع عدد الحوادث المسجّلة ارتفاعا حادا . وعكست هذه التقارير وقوع عدة حوادث يوميا في جميع أنحاء الضفة الغربية ، بما فيها القدس وقطاع غزة . وقد اسفرت هذه الحوادث عن عدد من الاصابات اشتمل على وفيّات وأدت الى فرض عقوبات جماعية ونظرا لكثرة هذه الحوادث فلا يرد أدناه الا بعض من أكثرها خطورة :

٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ : فرض حظر التجول على مخيم بلاطة للاجئين بعد القاء قنبلة بنزين على عربة عسكرية مارة .

١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : فرض حظر التجول على مخيم قلندية للاجئين بعد وقوع حادث القاء حجارة أصيب فيه أحد ركاب حافلة اسرائيلية اصابة طفيفة . وابلغ عن وقوع صدامات عنيفة بين الطلاب والجنود في جامعة بيت لحم . وفرض حظر التجول على منطقة الحرم الجامعي .

٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : صدر أمر باغلاق جامعة بيت لحم لمدة ٦٠ يوما . وأصيب نبيل أمير السلالدة ، البالغ من العمر ١٩ عاما وهو من أهالي سعير ، بطلقة في يده بعد ان القت مجموعة من الشبان المتظاهرين حجارة على عربة عسكرية مارة . وأصيب ثلاثة اسرائيليين اصابات طفيفة في حادث القاء حجارة وقع في العروب . وفرض حظر التجول . وأصيب شخصان اصابات طفيفة عندما تعرضت حافلة سياحية للرشق بالحجارة قرب بيت لحم . وصدرت الأوامر باغلاق مدرستين ثانويتين تديرهما الاونروا لمدة شهر في مخيم قلندية للاجئين في أعقاب هجمات رشق بالحجارة . وفرض حظر تجول " وقائي " على مخيمي الدهيشة وعسكر وعلى منطقة السوق القديمة في نابلس .

٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : اصيب سائق اسرائيلي اصابة طفيفة في سوق نابلس . وفرض حظر التجول في وسط مدينة الخليل ، وعلى منطقة ضريح راحيل في بيت لحم ، ومخيم الدهيشة للاجئين .

٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : أصيب صبي في مخيم الدهيشة للاجئين بعيارات نارية قيل ان مستوطنا اسرائيليا قام باطلاقها . وأصيب مدني اسرائيلي وجندي اصابات طفيفة نتيجة لقذف بالحجارة . وفرض حظر التجول على المخيم . كما فرض حظر التجول على منطقة سوق نابلس .

٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : استمر حظر التجول المفروض على مخيم الدهيشة للاجئين . واقفل طريقان آخران يؤديان الى المخيم في وجه حركة السير ، وجمع الرجال الذين تتراوح اعمارهم بين ١٦ و ٦٠ سنة دون استثناء ، وجرى تدقيق هوياتهم و " القيت عليهم محاضرات استغرقت بضع ساعات " أثناء الليل . وجرحت بنت في اذنها في نابلس حيث استخدمت شرطة الحدود الغاز المسيل للدموع في تفريق قاذفي الحجارة . وأصيب مدني اسرائيلي اصابة طفيفة نتيجة للرشق بالحجارة قرب حلحول . وأغلق الجيش جزءا من الطريق . وتعرض مخيم الجلزون للاجئين للاغلاق على فترات متقطعة .

٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : اغار مستوطنو ياتير على مدرسة في الخليل بعد ان القى بعض تلاميذها حجارة على حافلة صغيرة مما أسفر عن جرح بنت اسرائيلية . واطلق المستوطنون عيارات نارية في الهواء وأخذوا ناظر المدرسة الى الحكومة العسكرية في الخليل . واغلقت المدرسة لمدة شهر . كما صدرت الأوامر باغلاق مدرسة للبنين في رام الله لمدة اسبوع على إثر وقوع اضطرابات . واستمر حظر التجول المفروض على الدهيشة لليوم الخامس ، وفرض حظر تجول قصير على الجلزون وسوق نابلس .

١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : القيت قنابل بنزين على عربات اسرائيلية في مخيمي الامعري وبلاطة للاجئين وقرب ضريح راحيل . ورفع حظر التجول عن الدهيشة ولكنه استمر في الجلزون . واشتكى سكان المخيمين من ان جميع الرجال دعوا الى الخروج من بيوتهم في ساعات الصباح الباكر واحتجزوا خارجها حتى الضحى ، وان بطاقات هويتهم أخذت منهم وانه وجهت اليهم تحذيرات من القيام بأية اضطرابات أخرى .

١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : قتلت شرطة الحدود في طولكرم ابراهيم بشارة ، البالغ ١٩ سنة من العمر ، وأمير محمد سلامة ، البالغ ٢٢ سنة من العمر ، وهما من مخيم طولكرم للاجئين ، بعد وقوع مظاهرات عنيفة في البلدة . وفرض حظر التجول على مخيم طولكرم للاجئين وعلى أجزاء من البلدة . كما فرض حظر التجول على منطقة قريبة من قلقيلية بعد اطلاق عيارات نارية على سيارة اسرائيلية . وأصيب اسرائيليان ، رجل وامرأة ، اصابات طفيفة من جراء القاء حجارة قرب بورين في منطقة نابلس . واستمر حظر التجول في الجلزون لليوم الثالث .

١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : اطلقت شرطة الحدود النار على ثلاثة من أهالي الدهيشة بعد مظاهرة عنيفة . وذكر ان احدهم ، خالد محمد شاكر ، البالغ ٢٠ سنة من العمر ، في حالة خطيرة لاصابته بجرح في صدره . وأصيب أحد رجال شرطة الحدود في رأسه نتيجة لالقاء الحجارة . وأصيب سائق حافلة اسرائيلية اصابة طفيفة نتيجة لالقاء الحجارة في حلحول ؛ وردا على ذلك ، اغلق الجيش خمسة محلات واقعة على الطريق الرئيسي . واستمر حظر التجول في طولكرم . واقيمت حواجز من الاسمنت في المداخل المؤدية الى عدة مخيمات للاجئين والى سوق نابلس . وفرض حظر تجول وقائي على منطقة سوق نابلس وعلى مخيم الدهيشة .

١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : قتل باطلاق النار من قرب محمود طهيوني ، البالغ ٢٠ سنة من العمر ، وهو من مخيم جباليا في غزة . وفرضت الشرطة تعتيما على التحقيق .

١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : قذف المتظاهرون بالحجارة العميد شلومو ايليا ، رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية وذلك عندما وصل لتدشين مبنى جديد للبلدية في دورا . وفي نابلس اطلق سائق تاكسي اسرائيلي النيران في الهواء بعد أن احاط به جمهور من قاذفي الحجارة . وابلغ عن اعتقالات واسعة في عدة مخيمات وقرى ، واحتجز ايضا ثلاثة طلاب من جامعة النجاح . والقيت قنبلة بنزين على عربة عسكرية قرب ضريح راحيل .

١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : استمر حظر التجول في مخيم بلاطة للاجئين ، واغلقت مدرسة قدرى طوقان القريبة منه لمدة اسبوع في اعقاب حدوث اضطرابات . ورفع حظر التجول عن الدهيشة . وأصيب شابان من خان يونس ، في قطاع غزة ، بجراح طفيفة اثناء تفريق مظاهرة .

٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : القيت أربع قنابل بنزين على مقر الحكومة العسكرية في طولكرم . وفرض حظر التجول على المنطقة .

٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ : تعرّض مستوطن اسرائيلي يدعى يوسيف ستيرن ، من هار براحا الواقعة قرب نابلس ، لهجوم من الخلف وضرب على رأسه وذراعه في سوق الجملة في نابلس . وذكر انه في حالة " معتدلة " . وفرض حظر التجول على المنطقة وعلى مخيم عسكر الجديد للاجئين . وردا على هذا الهجوم ، احتل مستوطنون اسرائيليون قبر يوسف في نابلس واعلنوا نيتهم في تحويل المنطقة الى مستوطنة دائمة . وقام رجال ملتحون غير عرب بمهاجمة وضرب حارس جامعة النجاح ، كما احرقت حافلة عربية .

١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ : دخل الى الحي الاسلامي طلاب من مدرسة بركات ابراهام الدينية الواقعة في القدس القديمة في حالة هياج وأخذوا يحطمون واجهات المحال التجارية وأصابوا جارين عربيين . واعتقلت الشرطة ثلاثة رجال عرب واثنين من طلاب المدرسة الدينية .

٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ : ذكر ان جبريل نعيمان دمياطي حبيب ، البالغ من العمر ٢٣ سنة ، واخاه خميس ، البالغ من العمر ٢١ سنة ، وجمال عبد الحميد طرطوري ، من غزة ، قد اصيبوا اصابات متوسطة عندما اطلق جنود اسرائيليون النار عليهم عند نقطة تفتيش قرب حدود قطاع غزة . وكان الجنود قد أمروا سائق حافلة تنقل عمالا من غزة بالوقوف ، ولكنه لم يسمعهم حيث كانت النوافذ مغلقة ففتح الجنود النار . ووصفت حالة خميس حبيب بأنها خطيرة .

٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ : اشتبك طلاب من ثلاث مدارس دينية تقع في الحي الاسلامي في مدينة القدس القديمة للمرة الثانية خلال ثلاثة أيام في مشادة عنيفة مع السكان العرب ، وذكر ان الطلاب اليهود استخدموا الغاز ضد جيرانهم الذين ردوا عندئذ بوابل من الحجارة . وتلقى عدد غير محدد من العرب اسعافات أولية طى إثر استخدام الغاز المسيل للدموع ضدهم .

٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ : قتل خمسة أشخاص بينهم ثلاثة أطفال ، وجرح ٤٣ آخرون ، لم تكن جراح أى منهم خطرة ، وذلك عندما انفجرت قنبلة زرعت في حافلة في القطاع الاسرائيلي من القدس . فقامت الشرطة باعتقال ٥٦ عربيا اطلق سراحهم جميعا خلال ساعات قليلة باستثناء أربعة منهم .

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ : قتلت فتاة عمرها ١١ سنة تدعى عائشة عدنان البهش وجرحت اختها فداء البالغة من العمر تسع سنوات في فمها ، عندما فتح مجهولون النار في منطقة السمكرية في نابلس . وقد جاء حادث اطلاق النار طى إثر مظاهرة وقذف حجارة بسبب غارة واسعة النطاق شنتها قوات الأمن طى مكتب اتحاد النقابات المحلي المجاور في أعقاب هجوم سابق بالقنابل طى دورية من شرطة الحدود . وابلغ ايضا عن حوادث قذف حجارة قرب نابلس وبالقرب من مخيم الدهيشة للاجئين وفي البيرة .

١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ : وضعت خمس قنابل شركية في مواقع غير يهودية في القدس . وقد وضعت هذه الأجهزة ، طى جبل صهيون ، بالقرب من كنيسة الهجوع ، وطى سلّم دير الفرنسيسكان ، وطى السلالم المؤدية الى مدرسة رهبان الروم الارثوذكس . ووجدت قنبلة خامسة قرب مسجد في المنطقة العربية من بيت صفافا . وقد ابطلت الشرطة مفعول هذه القنابل . وانفجرت قنبلة سادسة في القدس الشرقية دون ان تسبب اضرارا أو اصابات . وادعت مجموعة تسمي نفسها " الارهاب في مقابل الارهاب " المسؤولية عن زرع هذه القنابل . وذكر ايضا ان ست سيارات يملكها عرب احرقت في حي أبو طور ، كما احرق دكان طى طريق حي النصارى في المدينة القديمة .

(موجز جمع من تقارير نشرت في الفجر ، وهآرتس ، وجيروساليم بوست ، ومعاريف) .

الحـــــوادث

التاريخ	المكـــان	النـــوع	المصـــادر	ملاحظـــات
١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣	مناطق الخليل ، ورام الله ، ونابلس	قذف عبوات اسرائيلية بالحجـــارة	هآرتس ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	لحقت اصابة طفيفة باثنين من الركـــاب الاسرائيليين .
٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	العيزرية ، القدس الشرقيـــة	انفجار قنابل	جيروساليم بوست ، هآرتس ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	خبثت قنبلتان قرب مسجد القرية ودير قريـب منه . وأصيب طارق عمر حسان ، إمـــام المسجد ، بجراح خطيرة . وأصيبت راهبـة بجراح أقل خطورة .
٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	غزة	انفجار قنبلة يدوية	جيروساليم بوست ، هآرتس ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	أصيبت امرأة من المنطقة بجراح .
٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	حي وادي الجوز ، القدس الشرقية	اشعال النار في ثلاث سيارات عربية	جيروساليم بوست ، هآرتس ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	أعلنـــت منظمـــة "الارهـــاب في مقابـــل الارهـــاب" مسؤوليتهـــا عن هذا الحـــادث .
٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	الخليـــل	القاء قنبلة يدوية على منزل روبانـــو الذي يشغله مستوطنون يهـــود	جيروساليم بوست ٢٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	فرض حظر التجول على منطقة البلدة القديمة .
٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	مخيم عسكر للاجئـــين	القاء قنبلة يزعم على مخفر للشرطـــة	جيروساليم بوست ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	لم يبلغ عن وقوع اضرار .
٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	الخليل	انفجار قنبلتين شركيتين	جيروساليم بوست ، هآرتس ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	انفجرت القنبلتان داخل مسجدين . وأصيـب حارس مسلم باصابات طفيفة . وأعلنت منظمـــة الارهاب في مقابل الارهاب "TNT" مسؤوليتها عن الحادث . وقام الطلاب في رام الله باضراب احتجاجي .
٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣	غزة	انفجار عبوة في منزل رشاد الشـــوا ، رئيس البلدية السابق	هآرتس ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	لم يصب أحد بأذى ولم تحدث أضرار .
١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	نابلس ، مخيم بلاطة ، مخـــيم جباليا للاجئين في قطاع غـــزة	القاء قنابل يزعم على دوريات من جيـش الدفاع الاسرائيلي ، وقذف بالحجـــارة وظاهرات	هآرتس ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	ألقيت قنبلتا يزعم في وسط نابلس ، وواحـــدة بالقرب من بلاطة وأخرى في جباليا . ولم يصب أحد . وأبلغ عن وقوع مظاهرات وقذف بالحجارة في منطقة القصبة في نابلس .
١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	منطقة الجلزون ، شمال رام اللـــه	حادث اطلاق نيران اشتركت فيه دوريـــة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي وشخـــص يشتبه في أنه ارهابي	جيروساليم بوست ، هآرتس ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	فتحت الدواريه النيران على سيارة لم تمتثـــل أمرا لها بالوقوف . وخرج السائق من المركبـة وهرب في مركبة أخرى . ونزل من السيارة فيمـــا بعد الى مستشفى الرشيدية حيث أجريت له عملية ولكنه توفي متأثرا بجراحه . واسمه رضا كيلانـــي من جنين .
٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	جباليا ، قطاع غزة	القاء قنبلة يدوية على موقع لجيش الدفـــاع الاسرائيلي	هآرتس ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	أصيب جندي بجراح في الانفجار . وقامت قـــوات الأمن بعمليات تفتيش وألقت القبض على عـــدة أشخاص لاستجوابهم .
٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	حي بمدينة القدس	اتلاف أشجار زيتون	الفجر الأسبوعية ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	قام مخربون مجهولون يزعم حامض على أشجـــار الزيتون بالقرب من مسجد في جبل الكبر ، أحد أحياء القدس ، وقد أتلفت خمس وعشرون شجرة .

(يتبع)

٠٠/٠٠

الحـــوادث (تابـع)

التاريـــخ	المكـــان	النـــوع	المصادر	ملاحظـــات
٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	بير زيت	تفتيش منازل الطلاب	الطليعـة ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	جرى تفتيش منازل ٣٠ طالبا بجامعـة بير زيت . واعتقل أربعة طلاب وصودرت عشرات من الكتب الأكاديمية والملصقات والصور الفوتوغرافية .
٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	الخليل	تفجير قنبلة زمنيـة	الفجر الأسبوعية ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	تم بسلام تفجير قنبلة زمنية ، هـي الأخيرة في سلسلة من نوعها وضعت في مناطق غير يهودية ، في ٥ كانون الثاني / يناير ، قبل الموعد المقرر لانفجارها بوقت قصير في سوق القزازين في قلب الخليل . وقد اكتشفت القنبلة بجوار حائـط متجر عربي للبيع بالجملة .
٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	بيت لحـم	اضراب طلابي	الطليعة ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	قام تلاميذ مدرستي الخضر وارطـاس باضراب عام بمناسبة يوم الشهيـد الفلسطيني وللاحتجاج على ممارسـات الاحتلال ، ولا سيما وضع القنابل فـي المدارس والكنائس والمساجد .
٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	البيـرة	قذف حافلة اسرائيلية بالحجارة . تحطيم الزجاج الأمامي لسيارات في المنطقة	جيروسالم بوست ، هآرتس ١٠ كانون الثاني /يناير١٩٨٤	يعتقد أن تحطيم الزجاج الأمامي لسيارات بالبيرة كان انتقاما لقذف الحافلـة بالحجارة . ولم يصب أحد في الحادث .
٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	القدس	اقتحام بيت رئيس تحرير مجلة " العـودة " وتخريبه	الفجر الأسبوعيـة ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	اقتحم مخربون بيت ابراهيم قراعـين ، رئيس تحرير مجلة " العودة " بالقـدس وخربوه . ولم يكن السيد قراعين بالبيت وقت وقوع الحادث .
٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	اريحا	القاء قنبلة يدوية على جندي من جيش الدفـاع الاسرائيلي	جيروسالم بوسـت ١٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	لم يصب الجندي بأذى .
١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	الخليل	هدم منزل	الفجر الأسبوعية ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	هدم منزل يملكه نجيب الجعبري بالخليل . وكان في حوزة الجعبري تصريح بالبناء .
١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	طولكرم	اقتحام مدرسة	الفجر الأسبوعية ٢٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	اقتحم مخربون مجهولون مدرسة للبنـات في طولكرم وألحقوا أضرارا بالممتلكات .
١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	القدس	حملة تفتيش على منزل زعيم طلابي	الفجر الأسبوعية ٢٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	قام ضابطا شرطة اسرائيليان بغـارة تفتيشية على بيت نبيل صالح ، أمـين لجنة الطلبة العرب بجامعة الخليـل بالقدس .
٢٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	الخليل	اشعال النيران في حافلة	الفجر الأسبوعية ٢٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	أشعلت النيران في حافلة مملوكة لشركـة حافلات بالخليل أثناء وقوفها أمام مـنزل صاحبها في صوريف .
٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	نابلس	القاء قنبلة مولوتوف على دورية اسرائيليـة	الفجر الأسبوعية ١ شباط/فبرايـر ١٩٨٤	أبلغ عن اعتقال عدة أشخاص .
٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	نابلس	القاء قنبلة يدوية على مركبة عسكرية اسرائيلية . فرض حظر التجول .	الفجر الأسبوعية ١ شباط/فبرايـر ١٩٨٤	فرض حظر التجول على المنطقة لمـدة ساعتـين .

(يتبع)

الحـــوادث (تابـع)

التاريخ	المكـــان	النـــوع	المصادر	ملاحظـــات
٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	نابلس	القاء قنبلة يدوية على دورية تابعة لجيـــش الدفاع الاسرائيلي	هآرتـــس ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	لم يبلغ عن وقوع اصابات او حـــدوث أضرار .
٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	نابلس	اشتباكات عنيفة بين شرطة الحدود وشبان فـــي المنطقة	هآرتـــس ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	هاجم الشبان الدورية بالحجـــارة وأجبروا أصحاب المتاجر على اغلاقهـا . واستخدم أفراد الدورية الغاز المسيل للدموع لتفريق الشبان وأطلقوا النيران بعد ذلك . فقتل ناصر زياد السريسي ، ١٧ سنة ، متأثرا بجراحه وأصيـــب شابان آخران في سيقانهم . وطوقت قوات الأمن وسط المدينة وفرضت حظـــر التجول على منطقة القصبة . وألقـــي القبض على عدة أشخاص مشتبه فيهـــم .
٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	الحرم الشريف بالقدس	عمل تخريبي فاشل	هآرتس ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، ٣٠ كانون الثاني /يناير١٩٨٤ ، ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	اكتشف الحراس شخصين مجهولي الهوية أثناء محاولتهما تسلق حائط الحـــرم الشريف . بيد انهما تمكنا من الهـــرب ثم اكتشفت الشرطة ١٨ قنبلة (مـــن النوع الذى يستخدمه جيش الدفـــاع الاسرائيلي) و ١٠ كيلوغرامات مـــن المتفجرات . وتم اكتشاف ست قنابـــل أخرى في المنطقة في غضون الأيـــام القليلة التالية . ويعتقد أن الهجـــوم الفاشل كان يستهدف المسجد الأقصى و " مسجد قبة الصخرة " .
٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	نابلس ومخيم بلاطة للاجئين	قذف بالحجارة ومظاهرات عنيفة	معاريف ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ هآرتس ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	جرى ذلك احتجاجا على موت شـــاب من المنطقة في ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ وعلى العمل التخريبي الفاشـــل الموجه ضد الحـــرم الشريف . استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدمـــوع وأطلقت النيران في الهواء . وفـــرض حظر التجول في منطقة القصبة وفـــي بلاطة . ورفع حظر التجول في المساء .
٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	مخيم الدهيشة	قذف السيارات بالحجارة	الفجر الأسبوعية ٨ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	قذفت عدة سيارات مملوكة للعـــرب بالحجارة بالقرب من مخيم الدهيشـــة للاجئين .
٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	بير زيت	مظاهرات طلابية احتجاجا على مقتل ناصر سريسي ، ١٨ سنة (في ٢٨ كانون الثاني /يناير) وعلى هجوم المستوطنين الاسرائيليين على الأماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة	الفجر الأسبوعية ٨ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	
٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	نابلس	القاء قنبلة يدوية على دورية من شرطة الحدود	هـــآرتس ١ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	لم يبلغ عن وقوع اصابات .
٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤	جامعة بير زيت	مظاهرة طلابية	هـــآرتس ١ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	استخدمت قوات الأمن الغاز المسيـــل للدموع لسوق الطلاب الى الحـــرم الجامعي وأغلقت الجامعة . واعتقـــل عدة أشخاص مشتبه فيهم .

(يتبـع)

الحـــوادث (تابـــع)

التاريـــخ	المكـــان	النـــوع	الصـادر	ملاحظـــات
٦ شباط/فبراير ١٩٨٤	بيت لحم	انفجار قنبلة يدوية ، مقتل طفلة ، واصابـــة أربعة أطفال آخرين	الفجر الأسبوعية ٨ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	قتلت نسرين شروف من بيت لحم وتبلغ من العمر خمس سنـوات ، وأصيب أخواها وأختاها عندما وجد الأطفال قنبلة يدويـــة بالقرب من منزلهم وانفجرت في أيديهم .
٩ شباط/فبراير ١٩٨٤	نابلس	قذف المركبات العسكرية بالحجارة ؛ مظاهـــرة	هآرتس ١٠ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	استخدمت قوات الأمن الغـــاز المسيل للدموع وأطلقت النـيران في الهواء لتفريق المتظاهرين . اعتقل عدة أشخاص مشتبه بهم . لم يصب أحد .
١١ شباط/فبراير ١٩٨٤	بيت لحم	انفجار قنبلة يدوية من صنع جيش الدفاع الاسرائيلي	هآرتس ١٢ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	انفجرت القنبلة اليدوية خـــارج أحد الحوانيت ولم يصب أحـــد ولكن لحقت أضرار بعدة حوانيت .
١١ شباط/فبراير ١٩٨٤	المزرعة الشرقية بمنطقة بنيامين	القاء قنبلة بنزين على حافلة اسرائيليـــة	هآرتس ١٢ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	كانت الحافلة تنقل أطفـــالا من كوخاف ـ حاشاهار الى عفرة . وألقي القبض على الشخص الـــذي ألقى المتفجرة واقتيد الى مقـــر الشرطة . ولم يصب أحد ولـــم تحدث أضرار .
١١ شباط/فبراير ١٩٨٤	غزة	القاء قنبلة يدوية على دورية اسرائيلية	الفجر الأسبوعية ١٥ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤ اذاعة اسرائيل	
١٢ شباط/فبراير ١٩٨٤	مخيما عسكر وقلندية للاجئـــين والعيزرية بالقدس الشرقيـــة	قذف المركبات الاسرائيلية بالحجارة	هآرتس ١٣ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	لم يصب أحد بأذى ولم يبلغ عـن وقوع أضرار .
١٧ شباط/فبراير ١٩٨٤	نابلس ، منطقة القصبة	مظاهرة ، وقذف بالحجارة وحرق اطارات سيارات	معاريف ١٩ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	
١٧ شباط/فبراير ١٩٨٤	جنين	القاء ثلاث قنابل بنزين على مركبة عسكريـــــة	معاريف ١٩ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	لم يصب أحد ولم يبلغ عن حـــدوث اضرار .
٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٤	مخيم قلندية للاجئين	القاء قنبلتي بنزين على منزل مختار المنطقة	هآرتس ٢٦ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	لم يصب أحد ، بيد ان المـــنزل لحقت به أضرار طفيفة .
٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٤	مخيم العروب بالقرب من الخليل	مهاجمة رجل شرطة	الفجر الأسبوعية ٢٩ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	طعن شخصان مجهولان أحـــد رجال الشرطة بمدية في مخـــيم العروب فألحقوا به اصابات خفيفة .
٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٤	بيت لحم	تدمير سيارة باشعال النيران فيها	الفجر الأسبوعية ٧ آذار/مـــارس ١٩٨٤	السيارة يملكها لورانس حنا حنانيا صاحب متجر للسلع التذكارية فـــي بيت لحم . وكان متجر حنانيا قد أحرق قبل ذلك بأسبوعين .

(يتبـــع)

الحـــوادث (تابـــع)

التاريـــخ	المكـــان	النـــوع	المصادر	ملاحظـــات
٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٤	القدس الغربية	انفجار قنبلتين	جيروسالم بوست وهآرتس ومعاريـــف ٢٩ شباط/فبرايـــر ١٩٨٤	انفجرت قنبلتان من أربع قنابـل يدوية كانت مغلفة ومخبأة فـــي كيس بلاستيك وموضوعة خارج أحد الحوانيت في وسط مدينة القدس . فجرح ٢١ شخصا ، اصابـــات ٦ منهم خطيرة بالفعل . واعتقلت الشرطة عشرات من العـــرب ، بيد انه أفرج عن معظمهم فيما بعد . وأعلنت الجبهـــة الديمقراطية لتحرير فلسطـــين التي يرأسها نايف حواتمـــة مسؤوليتها عن الحادث .
٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٤	نابلس ومخيم عسكر للاجئين المجاور لها	مظاهرة وقذف المركبات الاسرائيلية وداورية مـــن الجيش الاسرائيلي بالحجارة	هآرتس ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤	
٤ آذار/مارس ١٩٨٤	القدس الشرقية	انفجار قنبلة يدوية من صنع جيش الدفاع الاسرائيلي	هآرتس ٥ آذار/مـــارس ١٩٨٤	وضعت القنبلة اليدوية بالقرب من مستشفى " هوسبيـــس " Hospice". ولم يصب أحد بأذى . وقد أعلنت منظمـــة " الارهاب في مقابل الارهاب " "TNT" مسؤوليتها عن الانفجار .
٥ آذار/مارس ١٩٨٤	رام الله، البيرة، نابلس، مخيم قلنديـــة للاجئين	قذف المركبات الاسرائيلية ورجال الأمن بالحجارة	هآرتس ٦ آذار/مـــارس ١٩٨٤	جرح جنديان جروحا طفيفـــة بالقرب من قلندية وحدثت أضرار مادية ، واعتقل عدة أشخـــاص مشتبه بهم .
٦ آذار/مارس ١٩٨٤	رام الله ، قلندية ،العيزرية بمنطقـــة القدس	القاء قنابل بنزين وأحجار على المركبات الاسرائيلية وعلى منزل مختار قلندية	جيروسالم بوســـت ٨ آذار/مـــارس ١٩٨٤	
١١ آذار/ مارس ١٩٨٤	مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس	مظاهرة عنيفة وأعمال شغب وقذف بالحجارة	جيروسالم بوست، وهـآرتس ، ومعاريـــف ١٢ اذار/مـــارس ١٩٨٤	
١١ آذار/مارس ١٩٨٤	غزة	انفجار قنبلة يدوية تحت مركبة اسرائيلية	معاريف ١٢ آذار/ مـــارس ١٩٨٤	
١٥ آذار/مارس ١٩٨٤	غزة	القاء قنبلة على سراى المدينة	الفجر الأسبوعية ٢١ آذار/مـــارس ١٩٨٤	أغلقت الشرطة المنطقة على الفور وصادرت بطاقات الهويـــة . وأصدر العسكريون أوامرهـــم باغلاق ما يربو على ١٥ حانوتـا تقع بالقرب من السراى .
١٦ آذار/مارس ١٩٨٤	قلندية	القاء قنبلة يدوية على منزل مختار المنطقة	هآرتس ١٨ آذار/مـــارس ١٩٨٤	انفجرت القنبلة داخل البيـــت بيد انه لم يصب أحد بـــأذى . وكان هذا الحادث هو الثالـــث محاولة موجهة ضد المختار في الشهر الماضي .

(يتبـــع)

../..

الحـــوادث (تابـــع)

التاريـــخ	المكـــان	النـــوع	المصـــادر	ملاحظـــات
١٧ آذار/مارس ١٩٨٤	قلقيلية	الهجوم على أحد سكان قلقيلية	الفجر الأسبوعية ٢١ آذار/مـــارس ١٩٨٤	تعرض محمود عبد الله حامـــد ، ٥٥ سنة ، مؤخرا لمحـــاولات تهدف الى الاستيلاء على الـ ١٠٠ دونم التي يملكها .
١٩ آذار/مارس ١٩٨٤	رام الله ونابلس	مظاهرات وقذف بالأحجار من جانب الطلاب	هآرتس ٢٠ آذار/مـــارس ١٩٨٤	
٢١ آذار/مارس ١٩٨٤	منطقة رام الله ، ومخيما الأمعـــري والجلزون للاجئين	مظاهرات وقذف بالحجارة وحرق اطارات سيارات	هآرتس ٢٢ آذار/ مـــارس ١٩٨٤	
٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٤	منطقتا نابلس وجنين	مظاهرات وقذف بالحجارة وحرق اطارات سيارات	جيروسالم بوست ، هآرتـــس ٢٦ آذار/مـــارس ١٩٨٤	
٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤	نابلس وأماكن أخرى في السامرة	القاء قنابل المولوتوف ، والأحجار على المركبـــات العسكرية والمدنية ، حادث اطلاق نـــار ؛ ومظاهرات طلابية	جيروسالم بوســـت ٢٧ آذار/مـــارس ١٩٨٤	

(يتبـــع)

٠٠/٠٠

الحـــوادث (تابـــع)

التاريخ	المكان	النـــوع	المصادر	ملاحظـــات
٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤	القدس	نزع فتيل قنبلتين	جيروسالم بوست ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤	
٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤	منطقتا رام اللـــه وبيت لحـم	قذف السيارات الاسرائيلية بالحجـارة	هآرتس ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤	أغلقت المدرسة الثانوية الهاشمية في رام الله بعـد قذف الحاكم بالحجارة
٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤	مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة	القاء قنبلة يدوية علـى داورية تابعة لقـوات الدفاع الاسرائيلية	هآرتس ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤	أصيب ثلاثة جنود و ٧ أطفال من المخيم اصابـات طفيفة من جراء الانفجـار
٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤	مخيم عين بيت المـاء بالقرب من نابلس	حادث اطلاق عيارات نارية	هآرتس ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤	وقع الحادث عندما قام شبان من المخيم ، على ما ذكر، بقذف مركبة لقوات الأمن بالحجارة . واطلق الركـاب الرصاص عليهم فاصيب شابان بجراح ، حسبما ورد فـي البلاغ .
٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤ ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤	الضفة الغربية كلها	اضطرابات واسعة النطاق قذف حجارة وحـرق اطارات واشتباكـات مـع قوات الأمـن	هآرتس ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤ جيروسالم بوست هآرتس ١ نيسان /ابريل ١٩٨٤	اقيمت مظاهرات للتضامن مع العرب الاسرائيليين بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة ليوم الأرض . أصيب خمسة من العرب في اشتباكات مع قوات الأمن : واحد في الدهيشة ، وواحد في بير زيت وثلاثة في جنين وقرية قباطية المجاورة . وتوقفت الدراسة فـي مـدارس جنين ونابلس ورام الله وحلحول . وأغلقت مدرسة بيت ساحور لمدة اسبوعين . وفرض منع التجول في مخيمي بلاطة وعين بيت الماء للاجئين . وقيل ان الغـاز المسيل للدموع استخدم على نطاق واسع .
١ نيسان /ابريل ١٩٨٤	جامعة الأزهر في غزة	قيام الطلبة بقذف الحجارة ورفع اعلام منظمة التحريـر الفلسطينية	جيروسالم بوست هآرتس ٢ نيسان /ابريل ١٩٨٤	تأييدا للعرب الاسرائيليين في الاحتفال بيوم الأراضي . وقدم حوالي ٤٠ طالبا للمحاكمة أمام محكمة عسكريـة ، وحكم عليهم بالسجن ثلاثة شهور والسجن لمدة ثلاثـة شهور أخرى مع وقف التنفيذ . كما حكم عليهم بدفـع غرامة قدرها ٣٥ ـ ٠٠٠ ـ ٥٠٠ شيكل اسرائيلي .
٢ نيسان /ابريل ١٩٨٤	طريق القدس ـ بيـت حنينـا	قذف حافلة عربية بالحجارة	الفجر الاسبوعيـة ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤	قام مستوطنون اسرائيليون من فرنش هيل بقذف حافلـة عربية بالحجارة على طريق القدس ـ بيت حنينا .
٣ نيسان /ابريل ١٩٨٤	القدس	قـذف سـيارة شرطـة بالحجارة ، القاء القبـض على شبـان	الفجر الاسبوعيـة ١٣نيسان /ابريل ١٩٨٤	
٤ نيسان /ابريل ١٩٨٤	مدينة القدس القديمة	محاولة طعن جنـدي احتياطـي	جيروسالم بوست ٥ نيسان /ابريل ١٩٨٤	
٦-٧نيسان /ابريل ١٩٨٤	مخيم العروب للاجئين شمالي الخليل ومخيم نور شمس للاجئيـن بالقرب من طولكرم	القاء قنابل بنزيـن علـى الداوريات العسكرية	جيروسالم بوست ٩ نيسان /ابريل ١٩٨٤، جيروسالم بوست ١١نيسان /ابريل ١٩٨٤	لم تترتب أي اصابات أو اضرار . اغلقت قوات الأمـن طرق العارة المؤدية الى خارج مخيم العروب .
١٠ نيسان /ابريل ١٩٨٤	عفرة ، بالقـرب مـن رام اللـه	القاء قنبلة يدوية على عربة عسكرية	جيروسالم بوست معاريف ١١ نيسـان / ابريل ١٩٨٤	
١٢-١٣ نيسان /ابريل ١٩٨٤	منطقة دير البلح ، في جنوب قطاع غزة	اختطاف حافلة		قام بذلك اربعة شبان فلسطينيين ، تغلبت عليهم آخر الأمر قوات الدفاع الاسرائيلية بعد تبادل اطـلاق النار بين الجانبين . قتل الشبان الأربعة ومجنـدة وأصيب سبعة من الركاب بجراح .

(يتبع)

الحـــوادث (تابـــع)

التاريخ	المكان	النوع	المصادر	ملاحظـــات
تاريخ غير معلوم	المجدل ، شمالـــي نابلـــس	وفاة طالب من جامعـــة النجـاح	جيروساليم بوست ١٢ نيسان /ابريل ١٩٨٤	فادر الشاب بلال جمال نجار منزله في ١٠ آذار/مارس ولم يشاهد على قيد الحياة بعد ذلك . عثر علـــى جثته بالقرب من قرية المجدل في ٢٦ آذار/مارس .
٢٣ نيسان /ابريل ١٩٨٤	نصب خربة صفيـــن التذكارى ، بالقرب من قلقيلية	انفجار لغم	جيروساليم بوست ، هآرتس ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، هآرتس ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤	فجر اللغم من بعد ، فأصاب شخصين اصابات طفيفة . والقي القبض فيما بعد على عدد من المشتبه بهم .
٢٤ نيسان /ابريل ١٩٨٤	عيسان ، بالقرب مـــن خان يونس	اكتشاف عبوتين ناسفتين	هآرتس ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤	جرح خبير في ازالة المتفجرات في ذراعه بينما كـــان يعالج احدى العبوتين .
٢٧ نيسان /ابريل ١٩٨٤	عند تقاطع الطريـــق المؤدى الى قرية ترش (قضاء رام الله)	عثر على رجل ميتا بعـــد أن اختطفه أشخـــاص مجهولون من منزله فـــي البيرة قبل ١٦ يوما	الفجر الاسبوعيـــة ٤ نيسان /ابريل ١٩٨٤	عثر على جثة نبيل احمد فليفل المحاضر فـــي مـــادة الطبيعيات في جامعة بير زيت والبالغ من العمـــر ٣٠ سنة تحت شجرة الساعة ١٥/٠٠ من يوم ٢٧ نيسان/ ابريل . وكان قد اختطفه اشخاص مجهولون فـــي ١٥ نيسان /ابريل ١٩٨٤ من منزله في البيرة . كـــان السيد نبيل فليفل حائزا على شهادة الماجيستير فـــي الفيزياء النووية من جامعة ايوا .
١١ أيار/مايو ١٩٨٤	قرية عدرة ، على بعـــد ١٠ كم غربي الخليل	صدام بين فلسطينيـــين مسلحين وداورية تابعـــة لقوات الدفاع الاسرائيلية	جيروساليم بوست ، هآرتس ١٣ أيار/مايـــو ١٩٨٤	قتلت الداورية الرجلين بعد أن رفضا الوقوف ، علـــى ما ذكر ، للتعرف على هويتهما ، وبعد أن أطلقا النار على الداورية . فرض منع التجول على عدرة وتركميـــة واحتجز عدد من القرويين لاستجوابهم .
١٥ أيار/مايو ١٩٨٤	رام الله والبيرة	قذف العربات الاسرائيلية بالحجارة	الفجر الاسبوعيـــة ١٨ أيار/مايو ١٩٨٤	قذفت عربات اسرائيلية بالحجارة بمناسبة الذكـــرى السنوية السادسة والثلاثين لانشاء دولة اسرائيل .
١٨ أيار/مايو ١٩٨٤	جامعة بير زيت	حريق متعمد في معـــرض " اسبوع فلسطين "	هآرتس ٢٠ أيار/مايـــو ١٩٨٤ هآرتس ٢١ أيار/مايـــو ١٩٨٤	
٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤	قرية قبلان ، بالقرب من نابلس	احراق حافلة اسرائيليـــة	جيروساليم بوست وهآرتس وبد يعوت احرونـــوت ومعاريف ٢٧ أيار/مايـــو ١٩٨٤	
٢٦ أيار/مايو ١٩٨٤	غـــزة	قتل رجل من غزة	الفجـــر الاسبوعيـــة ١ حزيران /يونيه ١٩٨٤	
٢٧-٢٨ أيار/مايـــو ١٩٨٤	الخليـــل	القاء قنبلتي بنزين	هآرتس ٢٨ أيار/مايـــو ١٩٨٤ جيروساليم بوست ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٤	ألقيت القنبلتان المحرقتان في يومين متتاليين علـــى حافلتين اسرائيليتين بالقرب من مغارة الأولياء . ولـــم يبلغ عن حدوث اصابات أو أضرار .
٣١ أيار/مايو ١٩٨٤	نابلـــس	القاء قنبلة بنزين	جيروساليم بوست ١ حزيران /يونيه ١٩٨٤	ألقيت القنبلة على داورية من شرطة الحدود كانـــت ترافق بسام الشكعة ، رئيس البلدية السابق . لـــم يصب أحد ولم تقع أضرار .

(يتبع)

٠٠/٠٠

الحـــوادث (تابـــع)

التاريـــخ	المكـــان	النـــوع	المصـــادر	ملاحظـــات
٢٨ حزيران /يونيه ١٩٨٤	قلقيليـــة	القاء قنبلة مولتـــوف علـــى سيارة مدنية	الطليعة ٢٧ حزيـــران / يونيه ١٩٨٤	
٢٨ حزيران /يونيه ١٩٨٤	القرى الدرزيـــة فـــي مرتفعات الجولان	مظاهرات جماهيرية	هآرتس ٢٩ حزيـــران / يونيه ١٩٨٤	تظاهر آلاف الدروز بمناسبة الافراج عن ١٢ شخصا درزيا وعودتهم الى المنطقة بعد ان قضوا مددا في السجن لقيامهم بانشطة معادية لقوات الدفـــاع الاسرائيلية وانتمائهم لشبكة تجسس .
٢ تموز/يوليه ١٩٨٤	مخيم الدهيشة للاجئين	قام اشخاص باشعال النار عمدا في المنطقة المحيطة ببيت صحفي	الفجر الاسبوعية ٦ تموز / يوليـه ١٩٨٤	السيد حسن عبد الجواد مراسل بصحيفة الشعـــب في بيت لحم .
٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤	مخيم الدهيشة للاجئين	قذف العربات الاسرائيلية بالحجارة ومظاهرات	جيروسالم بوست ٤ تموز / يوليه ١٩٨٤	اطلقت قوات الامن الرصاص فـــي الهـــواء لتفريـــق المتظاهرين وفرضت منع التجول على المخيم .
٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤	تيررخيل ، بالقرب من بيت لحم	صدام بين طلبة المدارس الثانوية وشرطة الحدود ؛ واطلاق نـــار	جيروسالم بوست ، هآرتس ٤ تموز/ يوليه ١٩٨٤ جيروسالم بوست ٦ تموز/ يوليه ١٩٨٤ هآرتس ٨ تموز/ يوليـــه ١٩٨٤	اصيب اربعة اولاد وبنت واحدة بجراح طفيفة .
٤ تموز/ يوليه ١٩٨٤	مخيم الدهيشة للاجئين	قذف سيارة اسرائيليـــة بالحجارة	هآرتس ٥ تموز / يوليـــه ١٩٨٤	
٥ تموز/ يوليه — ٧ تموز/ يوليه ١٩٨٤	بتير ، منطقة فرنـــش ـ هيل ، بالقـــرب مـــن القدس، ومخيم الدهيشة للاجئين ومنطقة طولكرم	قذف سيارات اسرائيليـــة وقطار اسرائيلي بالحجارة	جيروسالم بوست ، هآرتس ٦ تموز/ يوليـه ١٩٨٤ هـــآرتس ٨ تموز/ يوليـــه ١٩٨٤	اصيب عدد من المدنيين الاسرائيليين بجراح خفيفة وعدة سيارات باضرار في موجة من حـــوادث قـــذف الحجـــارة .
٥ تموز/ يوليه ١٩٨٤	مخيم الدهيشة بالقـــرب من بيت لحـــم ـ طريق حيفا / القدس ـ طريق مستوطنة معالي ادوميم .	القذف بالحجارة	الفجر الاسبوعية ١٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤	اصيب ثلاثة اشخاص .
٨ تموز/ يوليه ١٩٨٤	منطقة نابلس	اطلق الرصاص على شـــاب فلسطيني واصيب بجراح	الفجر الاسبوعية ١٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤	
٩ تموز/ يوليه ١٩٨٤	" طريق آلون " في شمال الضفة الغربية	العثور على قنبلتين علـــى جانب الطريق ، بالقـــرب من مركز متقدم لقـــوات الدفاع الاسرائيلية	جيروسالم بوست ، معاريف ١٠ تموز/ يوليه ١٩٨٤	قام خبير متفجرات بالجيش بتفجير القنبلتين ، وفـــرض منع التجول على قرية مغير القريبة من مكان الحادث.
٩ تموز/ يوليه ١٩٨٤	منطقة الحـــرم الشريـــف القدس	مظاهرة	هآرتس ١٠ تموز/ يوليـــه ١٩٨٤	قامت المظاهرة بمناسبة تشييع جثمان بمنطقة الحـــرم الشريف ، وكان التابوت مجللا بعلم فلسطيني ، وكـــان المشيعون يرددون هتافات عدائية.
١٠ تموز/ يوليه ١٩٨٤	البـــيرة	القاء قنبلة بنزيـــن علـــى شاحنة تابعة لقـــوات الدفاع الاسرائيلية	جيروسالم بوست ١٢ تموز/ يوليه ١٩٨٤	

(يتبع)

الحـــوادث (تابـــع)

التاريخ	المكـــان	النـــوع	المصـادر	ملاحظـــات
١١ تموز/ يوليه ١٩٨٤	المداخل الغربية الى البـيرة	هجوم على عربة عسكرية	الفجر الاسبوعية ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٤	
١٢ تموز/ يوليه ١٩٨٤	شيلو (مستوطنـــة اسرائيلية في شمـــال الضفة الغربية)	العثور على عبوة ناسفـة	هآرتس ، جيروسالم بوست ١٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤	قام خبير متفجرات من قوات الدفاع الاسرائيلية بتفكيك العبوة المنزلية الصنع . وفرضت قوات الأمن منع التجول على قرية ترسعيا المجاورة وفتشها تفتيشا شاملا .
١٦ تموز/ يوليه ١٩٨٤	مخيم الدهيشة	اعتداء على قائد مخـيم اللاجئين	الفجر الاسبوعية ٢٠تموز/ يوليه ١٩٨٤	
٢١ تموز/ يوليه ١٩٨٤	مركز مدينة نابلس	القاء قنبلة يدوية علـى داورية تابعـة لقـوات الدفاع الاسرائيلية	هآرتس ٢٢ تموز/ يوليـه ١٩٨٤	اصيب جندى وخمسة اشخاص مدنيين من تلـك المنطقة بجراح طفيفة . فرض منع التجول على المنطقة وجرت عمليات تفتيش .
٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٤	مخيم الدهيشة للاجئين	اشعال النار عمدا فـي مركز الشرطة	الفجر الاسبوعيـة ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٤	اشعلت النيران في مركز الشرطة في مخيم الدهيشة للاجئين ليلة ٢٢ /٢٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤.
٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٤	مخيم جباليا للاجئـين ، قطاع غزة	العثور على عبوتـين ناسفتين	معاريف ٢٤ تموز/ يوليـه ١٩٨٤	انفجرت احدى العبوتين .
٢٣ تموز/ يوليه ١٩٨٤	مخيم جباليا للاجئـين قطاع غـزة	القاء عبوتين متفجرتـين على داورية اسرائيلية	الفجـر الاسبوعيـة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤	اذاع راديو اسرائيل ان عبوتين متفجرتين القيتـا على داورية اسرائيلية ولم تقع اية اصابات .
٢٤ تموز/ يوليه ١٩٨٤	السوق في مدينة القدس القديمة	" مسيرة النصر" التي قام بها مثير كهانا وانصاره	هآرتس ٢٥ تموز/ يولـيه ١٩٨٤ جيروسالـيم بوسـت ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٤	سبب ٢٠٠ من انصار حركة كاتش اضرارا لسيارة وعدة مجال تجارية يملكونها عرب. وكانوا يصيحـون " الموت للعرب" و" اخرجوا يها العرب". ولـم يبلغ عن وقوع اعتقالات .
٢٥ تموز/ يوليه ١٩٨٤	الحرم الابراهيمـي ، الخليل	القاء قنبلة بنزين علـى داورية تابعـة لقـوات الدفاع الاسرائيلية	جيروسالـيم بوسـت ، يديعوت احرونوت ٢٦تموز/ يوليه ١٩٨٤	انفجرت القنبلة ، ولكن لم يصب احد ولم يبلغ عـن وقوع اضرار . وفرضت قوات الامن منع التجول وقامت بعمليات تفتيش .
٧ آب/ اغسطس ١٩٨٤	الخليل	الرمي بالحجارة	جيروسالـيم بوسـت ، هآرتس ٨ آب/ اغسطـس ١٩٨٤	
٧ آب/ اغسطس ١٩٨٤	حلحـول	الرمي بالحجارة	يديعـوت احرونـوت ١٠ آب/ اغسطس ١٩٨٤	
١١ آب/ اغسطس ١٩٨٤	قلقيليـة	مظاهـرة	جيروسالـيم بوسـت ، هآرتس ١٢ آب/ اغسطس ١٩٨٤	اطلق الرصاص على مجموعة من المتظاهرين كانـوا يحتجون على انشاء مستوطنة جديدة . ولم يصب احد واحتجز اربعة متظاهرين لاستجوابهم .
١٥ آب/ اغسطس ١٩٨٤	مركز مدينة القدس	العثور على سيارة فيهـا شرك متفجر	جيروسالـيم بوسـت ١٦ آب/ اغسطس ١٩٨٤	
١٦ آب/ اغسطس ١٩٨٤	اناتوت ، شمالي القدس	الرمي بالحجارة ووضـع حاجز في الطريق	جيروسالـيم بوسـت ١٧ آب/ اغسطس ١٩٨٤	

(يتبع)

الحـــوادث (تابـع)

التاريـــخ	المكـــان	النـــوع	المصـــادر	ملاحظـــات
١٧ آب/ افسطس ١٩٨٤	عربة ، بالقرب مـــن جنـين	القاء قنبلتي بنزين	هآرتس ، ١٩ آب/افسطس ١٩٨٤	القيت القنبلتان على حافلة محلية تنقل عمالا عربـا من اماكن عملهم في اسرائيل . لم يصب احد .
٢٠ آب/ افسطس ١٩٨٤	اريل (مستوطنـــة اسرائيلية في شمـــال الضفة الغربية)	حادث اطلاق نار	هآرتس ٢١ آب/ افسطس ١٩٨٤	اطلقت رصاصة واحدة على سيارة لمستوطـــن اسرائيلي . ولم يصب احد .
٢٥ آب/ افسطس ١٩٨٤	الحي اليهودي فـــي مدينة القدس القديمة	العثور على عبوة متفجرة	هآرتس ٢٦ آب/ افسطس ١٩٨٤	

(ب) العقوبة الجماعية، بما في ذلك هدم المنازل

٨٦ - هدمت السلطات الاسرائيلية ١٠ حوانيت للبقالة في رفح دون سابق انذار لمالكيهم ودون ان تعطيهم الفرصة لاخلاء الاماكن. وزعمت البلدية ان السلطات الاسرائيلية اتخذت هذا الاجراء كجزء من خطتها لاعادة تحديد منطقة السوق المركزية، ورفضت ان تنظر في منح اى تعويض لمالكي الحوانيت. (الفجر، ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣).

٨٧ - هدمت السلطات الاسرائيلية ٣٥ منزلا من المنازل المملوكة لأسر اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الشاطئ في غزة. وذكر سكان المخيم أن ١٥٠ شخصا قد تركوا بلا ماوى. وقد تم الهدم على أساس أن الملاك لم يحصلوا على تصريح قانوني بالبناء. (الفجر، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣).

٨٨ - ذكر أن الحكومة العسكرية الاسرائيلية منعت جميع سكان مدينة الخليل ومنطقة الخليل من السفر الى الاردن. ومعظم المسافرين هم من العمال الذين يعملون في الخليج أو في الدول العربية الاخرى. (الفجر، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)

٨٩ - في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣، أبلغ نائب الحاكم العسكرى للخليل، حجازى مضيه، رئيس بلدية حلحول بالوكالة، بعزم السلطات الاسرائيلية هدم اثنين من المنازل المرخصة ومصنع لقطع الأحجار في البلدة. وقال الضابط أن المباني ستهدم "لأغراض عامة". (الفجر، ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣)

٩٠ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، ذكر أن عمال بلدية القدس قاموا في اليوم السابق، تحت حماية الشرطة وقوات شرطة الحدود، بهدم بناءين غير قانونيين في القدس الشرقية. (في سلوان ووادى قدوم). وقال متحدث باسم البلدية أن الملاك لجأوا الى المحاكم ولكن قضاياهم رفضت. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ذكر في القدس أنه تم هدم منزل آخر مبني بصورة غير قانونية، في حي راس العامود. وفي هذه الحالة ايضا، لجأ الملاك الى المحكمة المحلية ولكنهم فشلوا في وقف عملية الهدم. (جيروساليم بوست، هآرتس، ٦ كانون الثاني/يناير؛ جيروساليم بوست، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)

٩١ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، أصدرت محكمة العدل العليا أمرا مؤقتا يحظر على محكمة غزة العسكرية الاستماع الى التهم المتعلقة بالبنايات غير المستوفية للشروط القانونية والموجهة ضد ٢٤ من سكان مخيم جباليا للاجئين. وقد دفع السكان الـ ٢٤ في عريضة دعواهم بأن المحكمة العسكرية ليست مختصة بالنظر في هذه الحالات - حيث أنها لا تتعلق بالأمن. (جيروساليم بوست، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)

٩٢ - وهدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منزلا مكونا من ثلاث غرف يملكه

عبد القادر يونس أبو سكر من التركمية بقضاء الخليل. وعزى الهدم الى عدم وجود تصريح بالبناء. (الاتحاد، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)

٩٣ - وهدمت السلطات العسكرية الاسرائيلية منزل السيد فوزى الكسواني بحي راس العامود بالقدس ،لأنه لم يكن حائزا على تصريح بناء. (الفجر، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)

٩٤ - وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٨٤ ، هدم العمال جزءا من منزل يملكه عرب في سلوان (احدى ضواحي القدس) بناء على أوامر من بلدية القدس التي تديرها اسرائيل ، مدعية أنه بني بدون ترخيص. وادعى المالك ،السيد شحادة ابو رميلة، أنه لم يبدأ في عملية البناء الا بعد استلام موافقة البلدية . (الفجر، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤)

٩٥ - أمرت الحكومة العسكرية ثلاثين من أرباب المنازل في وادى عز الدين ،بالقرب من جنين ، بهدم منازلهم في غضون ١٥ يوما . وذلك بدعوى أنهم غير حائزين على تصاريح بناء. (الفجر ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤)

٩٦ - وذكر، في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، أن الجنود الاسرائيليين أغلقوا مداخل مخيم العروب للاجئين على الطريق الرئيسي بين بيت لحم والخليل. وقد تمت عملية الاغلاق في أعقاب هجوم بالقنابل الحارقة على دورية اسرائيلية في اليوم السابق جرح فيه ،فيما ذكر، أحد الجنود الاسرائيليين . (الفجر، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤)

٩٧ - وهدمت الحكومة العسكرية بيتا مملوكا للسيد حسن احمد العساكرة من التعامرة. وذلك بدعوى أن بيت السيد العساكرة كان مخالفا لأنظمة البناء. (الفجر، ٤ أيار/ مايو ١٩٨٤)

٩٨ - وذكر أن قوات الأمن الاسرائيلية دمرت ثلاثة منازل في حي عز الدين بجنين. كما ذكر أن هذه المنازل كانت مملوكة لأقارب قاسم وعلي وماجد سويطات. ونقل عن السلطات الاسرائيلية قولها أن الأرض التي بنيت عليها هذه المنازل هي من أراضي الدولة وان المنازل بنيت دون ترخيص.(الفجر، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٩٩ - وذكر أن السلطات العسكرية الاسرائيلية دمرت منزل السيد عبد المهدى محمد أبو رميشان في منطقة الحواويز في حلحول مدعية أنه بدون ترخيص . (الفجر، ٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٤)

١٠٠ - وادعي أن القوات الاسرائيلية بنيت برجا للمراقبة مزودا بالأضواء الكاشفة في مخيم قلندية للاجئين شمالي القدس . ويقع البرج بين مدرستين في المخيم لمنع طلبة هاتين المدرستين من رشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة . وقد وزع السكان منشورات تستنكر اقامة البرج . (الفجر، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

١٠١ - وذكر أن السلطات العسكرية الاسرائيلية هدمت مزرعة للماشية مملوكة للمهندس الزراعي محمد حسن رفاعي في عناتا شمالي القدس، مدعية أنها بدون ترخيص وأنها تقع بالقرب من مستوطنة اسرائيلية وكانت هذه المزرعة قد أنشئت في عام ١٩٧٠ على أرض مملوكة للمهندس المذكور الذى أكد أن مزرعته مسجلة لدى وزارتي الصحة والزراعة. (الفجر، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

١٠٢- وذكر أن السلطات العسكرية الاسرائيلية استدعت مختارى قرية صور باهر القريبة من القدس الى المقر العسكرى في بيت ايل لابلاغهم بأن السلطات ستباشر هدم ١٧ منزلا شرقي صور باهر لاتاحة المجال لانشاء أحد الطرق الرئيسية المقترحة. وذكر أن الموظف المسؤول عن التخطيط رفض حلا بديلا بأن يمر الطريق عبر اراضي الملاك وليس عبر منازلهم. (الفجر، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

١٠٣ - وذكر أن السلطات الاسرائيلية هدمت منزل السيد أيوب على مناصره في قرية بني نعيم. وأن مالك المنزل كان معتقلا قبل ذلك بثلاثة أشهر بتهمة الانتماء الى احدى المنظمات الفلسطينية. وذكر أن ٢٨ فردا من أفراد أسرة مناصرة يقطنون في نفس المنزل الذى يتكون من ثلاثة طوابق. (الفجر، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤)

١٠٤ - وذكر أن الجرافات الاسرائيلية هدمت بيتين في قرية زعتره بمنطقة بيت لحم، في ١٨ تموز/يوليه دون سابق انذار. وادعت السلطات أنهما غير مرخصين. وكان هذان البيتان اللذان يتكون كل منهما من طابقين مملوكين لمزارعين يعولان اسرتين مؤلفتين من ١٩ شخصا. (الفجر، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤)

١٠٥ - وأشارت اللجنة الخاصة الى عدة تقارير تتعلق بتدابير اتخذتها سلطات الاحتلال، تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الدهيشة للاجئين، الواقع على الطريق بين بيت لحم والخليل. وتتضمن الفقرات التالية مختارات منقولة من هذه التقارير.

١٠٦ - ونقل عن سكان مخيمي الدهيشة والجلزون للاجئين قولهم ان الافراد العسكريين قد أخذوا الرجال من المخيمين وأبقوهم خارج المخيمين طوال الليل. وقالت المصادر الأمنية أنه أجريت عمليات عرض للتعرف على الراشقين بالحجارة ولكنها لم تستغرق الا فترة قصيرة. (هآرتس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣)

١٠٧ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، أصدر مناحم الون، قاضي المحكمة العليا، أمرا مؤقتا الى وزارة الدفاع وجيش الدفاع الاسرائيلي بالكف عن اخلاء السكان في مخيم الدهيشة للاجئين من منازلهم، أو عن اغلاق أبواب محلاتهم التجارية في

المخيم وعلى الطريق الرئيسي بين بيت لحم والخليل . وكان سكان المخيم، الذين تقدموا بطلب الى المحكمة العليا عن طريق المحامي امنون زيشروني، قد ذكروا في العريضة التي قدموها أن قوات الأمن قامت مؤخرا بسد مداخل المخيم وأن مسّاحين قاموا بعمليات قياس للبيوت والمحلات التجارية الواقعة على الطريق الرئيسي . (هآرتس ، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣)

١٠٨ - وفي مؤتمر صحفي عقد في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ تحت رعاية لجنة التضامن مع جامعة بير زيت ، اشتكى سكان مخيم الدهيشة من أن الجنود وشرطة الحدود ، الذين قاموا قبل ذلك بأسبوع بفرض منع التجول في المخيم لمدة خمسة أيام ، تصرفوا بوحشية بل وضربوهم أحيانا . وقال السيد حسن عبد الجواد ، رئيس المركز الاجتماعي للشباب ، ان المخيم قد أصبح " نموذجا للقمع " وأنه " أصبح الآن بمثابة غيتو " . وسدت عشرة من مداخل المخيم بالخرسانة المسلحة . وذكر سكان المخيم أنه أطلقت ٤٠٠ قنبلة مسيلة للدموع على المخيم خلال الأسابيع الثلاثة الاولى من شهر تشرين الثاني / نوفمبر ، وأنه تم القبض على ٢٠٠ شخص ونقلوا الى معسكر فاريا للاعتقال ، الا أن ٣٧ شخصا منهم فقط هم الذين قدموا للمحاكمة . بتهمة خرق منع التجول . واستنادا الى أحد الادعاءات ، فان مدنيين اسرائيليين يلبسون الكافية ظهروا في المخيم وأخرجوا السكان من ديارهم وضربوهم واعتقلوهم . وأكدت المصادر العسكرية أنه تم ادخال أفراد من شرطة الحدود يرتدون الملابس المدنية في المخيم للتعرف على الراشقين بالحجارة وللقيام بعمليات اعتقال . وادعى صبي عمره ١٥ عاما ، هو عابد شاكر، أن الجنود الاسرائيليين ضربوه وأخذوه الى بيت لحم حيث قضى يومين تعرّض خلالهما " للتحقيق والتعذيب " .(جيروسالم بوست ، هآرتس ، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر، الفجر ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣) .

١٠٩ - وقامت السلطات المدنية بفرض الجزاءات على سكان مخيم الدهيشة للاجئين ، في اطار " سياسة العقاب " الموجهة ضد السكان المشتبه في أنهم اشتركوا في الرشق بالحجارة واثارة الاضطرابات . وذكر أن طلبات تجديد رخص السيارات ورخص القيادة يتم تأخيرها ، وأنه يجرى رفض طلبات المتقدمين للحصول على رخص قيادة جديدة . ولا يسمح للزائرين القادمين من الاردن والدول العربية الاخرى بالعودة ، وهم يخشون أنهم قد يفقدون وظائفهم لهذا السبب . ورفضت الطلبات المقدمة من سكان المخيم للحصول على تصاريح لزيارة الاردن . (هآرتس ، ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣)

١١٠ - وقد تراجعت السلطات الاسرائيلية عن تهديدات موشي ارنيس وزير الدفاع الاسرائيلي بهدم منازل في مخيم الدهيشة للاجئين المشرف على الطريق الرئيسي بين بيت لحم والخليل . وأخطر ر. يارك ، نائب المدعي العام في الحكومة الاسرائيلية

المحاميين أمنون زيشروني وجوناثان كوتاب اللذين يمثلان سكان الدهيشة بقرار الحكومة الصادر في ١٨ كانون الثاني/يناير . وقال السيد ياراك " ان مشكلة رشق السيارات الاسرائيلية بالحجارة ستحل بفتح طريق جانبي بعيد عن المخيم ". وأضاف ان الحكومة الاسرائيلية ستقدم تعهدا رسميا بذلك للمحكمة العليا في ٢٤ كانون الثاني/يناير، وهو الموعد المحدد للنظر في الاستئناف المقدم من سكان الدهيشة . وقد طلب المحاميان اصدار أمر مقرون بشرط لمنع الحكومة الاسرائيلية من هدم صف المنازل . (الفجر، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)

١١١ - وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٤، رفع الحاكم العسكرى لبيت لحم حظرا مفروضا على سكان مخيم الدهيشة كان الحاكم العسكرى قد أوقف بموجبه اصدار الوثائق الرسمية (مثل بطاقات الهوية ، وتصاريح السفر وشهادات الولادة والوفاة وما اليها) . وقد فرض الحظر في كانون الأول/ديسمبر بدعوى الانتقام من الاحتجاجات التي يقوم بها سكان المخيم . (الفجر، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٤)

١١٢- ذكر أن أكثر من ٢٣ شخصا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ سنة ويقيمون كلهم في مخيم الدهيشة قد اعتقلوا والقي بهم في سجن الفارعة ، وتفيد بعض التقارير أن الذين أفرج عنهم مؤخرا من سجن الفارعة قالوا انهم قد عذبوا وضربوا داخل السجن (الفجر ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤) .

١١٣- وذكر أن جنودا اسرائيليين مسلحين قد اقتحموا مكتب لجنة المرأة الفلسطينية العاملة في مخيم الدهيشة للاجئين بسبب وجود شعارات وطنية مزعومة مكتوبة على الجدران المجاورة . وكان يوجد في المكتب ستة وعشرون طفلا وامهاتهم عندما أمر الجنود بعض العائلات ، حسبما قيل ، بمحو الشعارات من جدار منزلهم وهددوهم بهدم منزلهم اذا لم يطيعوا الأمر (الطليعة ، ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤) .

١١٤- طالب المقيمون بمخيم الدهيشة للاجئين ، في ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٤ ، أن تعيد السلطات فتح المدخل الرئيسي للمخيم بغية السماح بدخول العربات . وذكر أن سكان المخيم اعربوا عن هذه المطالبة ، خلال زيارة قام بها ممثلو الادعاء الاسرائيلي والمحامية فيليسيا لانغر ممثلة عدد من المقيمين بالمخيم . وكانت هذه الزيارة امتثالا لأمر اصدرته المحكمة العليا الاسرائيلية في كانون الثاني/يناير الماضي . (الطليعة ، ٧ حزيران/يونيه الفجر ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤) .

١١٥- أعادت السلطات العسكرية الاسرائيلية فتح طريق فرعي لمخيم الدهيشة للاجئين بالقرب من بيت لحم في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ولكن سبعة طرق ، منها الطريقان الرئيسيان للمخيم ، ظلت مسدودة بالمتاريس . ويبدو أن اعادة فتح الطريق ، عشية عيد الفطر ، كانت من بين توصيات لجنة خاصة شكلتها المحكمة العليا الاسرائيلية بعد أن قدم ٢٠ من التجار من سكان المخيم التماسا بأن تتدخل المحكمة . (الفجر ، ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤) .

١١٦- جاء في منشور جديد أصدره مركز الاعلام الاسرائيلي عنوانه " لاجئون الى الأبد ؟ الحالة الراهنة ومقترحات لحلها " ، ستنفذ خطة اعمار مخيمات اللاجئين ، التي وضعتها لجنة برئاسة الوزير السابق مردخاي بن بورات ، على مراحل تمتد خمس سنوات ، وستكلف بليوني دولار (هاآرتس ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٤)

(ج) الأعمال الانتقامية

١١٧- قامت قوات الأمن ، في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ ، بشمع منزل طارق محمد بيرات في قرية كفر مالك شرقي رام الله . وكان قد وجد انه ارتكب جرم تراس خلية من ثمانية أعضاء مسؤولة عن قتل رئيس روابط قرى منطقة رام الله وعن أعمال اخرى . كما اعتقل نائب

السيد طارق ، وهو منذر سليمان بيرات ، وشمعت قوات الأمن الغرفة التي كان يعيش فيها . وفي مخيم عائدة للاجئين قرب بيت لحم ، شمعت غرفتان اخريان كان يعيش فيهما عضوان من خلية تعمل في منطقة بيت لحم . وقدمت أسر المشتبه فيهم طلبات الى محكمة العدل العليا في تموز/يوليه ١٩٨٣ ضد الشمع ولكن الطلبات رفضت . (بديعوت احرونوت ، ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣) .

١١٨- وفي ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ دمر موظفو بلدية البيرة ، تساندهم الشرطة الاسرائيلية وشرطة الحدود ، ١٣ عربة فواكه وخضروات استولوا عليها في السوق المحلية. وقال يوسف جبرائيل رئيس البلدية الذى عينته اسرائيل ، ان " البلدية صادرت العربات للحفاظ على النظام وكبح انتهاكات القانون " . (الفجر ، ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣) .

١١٩- أفادت مصادر عسكرية بأن قوات الدفاع الاسرائيلي قامت في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، على أثر تكرر الهجمات بقنابل البنزين على السيارات الاسرائيلية من مزارع الفواكه ، باقتلاع خمسة دونمات (٥٠٠٠ متر مربع) من أشجار الفاكهة يملكها مزارعون عرب على امتداد طريق كفر سابا - قلقيلية . (جيروساليم بوست ، ٢ كانون الاول/ديسمبر ؛ هاآرتس ، ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣) .

١٢٠- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، هدمت قوات الأمن وشمعت منازل يملكها أشخاص يشتبه في أن لهم ضلعا في قتل آهارون غروس في الخليل ؛ ففي الخليل هدم منزل كايد محمود صرصور وابراهيم سلام وفي رام الله هدم منزل تيسير شعبان . وشمعت منازل ثلاثة شبان آخرين . وذكر فيما بعد بأن احد المنازل قد شمع خطأ وأن قوات الأمن قد فتحته. (هاآرتس ، ١٣ كانون الأول/ديسمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ؛ معاريف ، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣) .

١٢١- واشتكى سكان الخليل من صنوف سوء معاملة على أيدى المستوطنين خلال حظر التجول الذى فرض على أربعة من أحياء المدينة ، بحجة ما زعم من قذف قنبلة على مبنى مدرسة اسامة بن المنقذ حيث تقيم عائلات يهودية ، وعندما انكر سكان هذه الاحياء انهم قد سمعوا أى انفجار اجبرهم المستوطنون وافراد الجيش على التجمع في ساحة القصبة وعلى البقاء هناك من الساعة ٧ مساء الى الساعة ٣ صباحا . وخلال حظر التجول كان المستوطنون يقتحمون منازل أهل المدينة ويطردونهم منها ، وكان بعض المستوطنين مخمورا . وفضلا عن ذلك بلغت خسائر التجار أكثر من ٤٠٠٠٠ دينار اردني من جراء ذلك ، كما لحقت اضرار بمحتويات عدة مطاعم (الطليعة ، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤) .

١٢٢- وفي مخيم جباليا للاجئين بقطاع غزة ، فرض حظر التجول على اثر القاء قنبلة على موقع عسكرى في المخيم أدت الى اصابة عدة جنود نقلوا بعربات الاسعاف . فأجرى مئات من

الجنود تفتيشا واسع النطاق للمخيم . واعتقل عدد من شبان المخيم وطلب الى آخرين التواجد في القيادة العسكرية في الصباح التالي . وأجبرت السلطات كل رجال المخيم حتى سن الخمسين على التجمع في الساحة الرئيسية للمخيم حيث مكثوا حتى الصباح الباكر. (الاتحاد ، ٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) .

١٢٣- في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، شمعت بأمر صادر من السلطات العسكرية بالضفة الغربية ، ثلاث غرف في ضاحية أبو طور في القدس كان يسكنها الرجال المشتبه في أنهم من قتلة آهارون غروس الطالب بالمعهد الديني اليهودي في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٣ . وكانت منازل المشتبه فيهم الآخرين من المجموعة قد نسفت أو شمعت قبل ذلك بشهرين . واشتكى والد اثنين من المشتبه فيهم من أن شمع منزله سيجبر ثمانية من المقيمين ، لم يرتكبوا جريمة، على العيش في غرفة واحدة . وقال رئيس بلدية القدس ، تيدي كوليك ، انه غير راض لا جراء الشمع قبل اعلان الحكم . وفي تطور مماثل أفيد بأن قوات الأمن قامت ، في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، بشمع غرفتين في منزلين في قلقيلية يملكهما اثنان من الاهلين المشتبه في عضويتهما في منظمة غير قانونية . وأفيد بأن الاثنين اعترفا ، عند استجوابهما ، بقيامهما بأعمال تخريبية في اسرائيل والضفة الغربية (جيروساليم بوست وهاآرتس ، ٦ شباط/فبراير و٧ شباط/ فبراير ١٩٨٤) .

١٢٤- وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، أمرت السلطات العسكرية الاسرائيلية بشمع ثلاث غرف في مساكن في الطورى ، وهي ضاحية من ضواحي القدس . فقد اتهم ابناء ملاك المنازل ، مع خمسة أشخاص آخرين من الخليل ، بقتل السيد آهارون غروس ، وهو مستوطن في كريات أربع ، في الخليل في شهر تموز/يوليه الماضي . والشبان معتقلون حاليا في سجن المسكوبية في القدس ، بانتظار المحاكمة . وقد جرى الشمع بعد الغاء اوامر مؤقتة مستقلة صادرة عن المحكمة العليا الاسرائيلية بحظر أى تغييرات في احوال المنازل على اثر ادعاءات من الجيش بأن عمليات التشميع كانت " لاغراض عسكرية " . وقالت فيليسيا لانغر ، التي تمثل اثنين من المتهمين ، أن الاوامر الاحترازية الصادرة عن المحكمة العليا الاسرائيلية جعلت السلطات تشمع غرفة في كل منزل بدلا من أن تشمع المنزل بأكمله . وأوضحت أن منازل عائلات خمسة أفراد آخرين مشتبه فيهم في القضية نفسها هدمت أو شمّعت تماما (الفجر ، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

١٢٥- وأغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خمسة متاجر في الشارع الرئيسي في حلحول وقد اتخذ هذا التدبير بعد أن قذفت بالحجارة عربة من عربات مستوطنة معاليه عاموس في الشارع . وتفيد تقارير اخرى أنه قد اغلق حوالي ٢٠ متجرا في بيت لحم لاسباب مماثلة (الطليعة ، ١٥ آذار/مارس ؛ الاتحاد ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤) .

١٢٦- وذكر في ١٨ نيسان/ابريل ان منازل سكان قطاع غزة الأربعة الذين قتلوا في الهجوم على حافلة شركة ايغيد في ١٣ نيسان/ابريل (انظر الفرع رابعا - باء، "الحوادث") قد نسفت بالديناميت . وتقع هذه المساكن في قريتي عبسان وبني سهيلة ، في شمالي قطاع غزة بالقرب من خان يونس . كما ذكر انه غير مسموح لاحد بدخول القريتين أو الخروج منهما دون تصريح خاص . (معاريف ، ١٥ نيسان/ابريل ؛ جيروساليم بوست، ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٤) .

١٢٧- وذكر أن قنبلة يدوية القيت على دورية مشاة اسرائيلية في نابلس في يوم ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وبأن الجنود الاسرائيليين ردوا على هذا باطلاق النار بلا تمييز على المارة فجرحوا خمسة من أهالي نابلس منهم ولد عمره ١٣ عاما . وقد ورد في جريدة الشعب وهي جريدة يومية تصدر في القدس ، أن أكثر من ١٠٠ من المارة قد جمعوا واقتيدوا الى مركز الشرطة المحلية . وذكر أن السلطات العسكرية الاسرائيلية قد اقامت بوابة حديدية على أحد مداخل البلدة القديمة في المدينة ، فاصلة بذلك الجزء القديم عن بقية المدينة . وقال التجار المحليون أن هذا التدبير كان عقابا على الهجوم بالقنبلة اليدوية (الفجر، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤) .

(د) الطرد والترحيل

١٢٨- تلقت اللجنة الخاصة معلومات منها شهادات شفوية بشأن تدابير الطرد التي تطبقها السلطات العسكرية الاسرائيلية ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة . ومازالت سلطات الاحتلال ، حسب عدة شهادات تتصل بهذه المسألة تستند في أوامر الطرد التي تصدرها الى انظمة الدفاع (الطوارئ) لعام ١٩٤٥ . وقال السيد محمد بحيس في شهادته :

"وهناك نقطة اخرى أود ذكرها هي الترحيل السياسي . والشخص المتهم يطلب منه ترك البلد قبل نهاية المحاكمة . وقد استفدت من تبادل المسجونين وطلبت من الصليب الاحمر السماح لي بالبقاء في الأراضي المحتلة، ولكن هذا رفض . وهناك حاليا زملاء آخرون في السجن - والواقع أن علي الشامي طلب منه منذ شهر مضى ترك الأراضي المحتلة . وكان يعيش في القدس" .

١٢٩- وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير ، لاحظت اللجنة الخاصة قضية السيد عبد العزيز شاهين الذي قيل انه هدد بالطرد من الأراضي المحتلة ، بعد أن قضى حكما بالسجن لمدة ١٥ عاما . وقد استطلعت اللجنة هذه القضية بافضل ما في وسعها بما في ذلك مواصلة الاتصال بمحامية السيد شاهين ، السيدة ليا تسيمل .

../..

١٣٠ - وقد رحل عبد العزيز شاهين من رفح الى قرية الدهنية قرب الحدود المصرية . وقد نفي السيد شاهين ، الذى ورد انه في حالة صحية سيئة ، في أيار/مايو ١٩٨٣ ، من منزله في رفح على أساس انه من الناشطين في منظمة التحرير الفلسطينية ، ومحظور عليه بموجب أمر النفي أن يترك منزله (في بلدة النفي) في ساعات المساء ؛ ومحظور عليه الاجتماع مع أى شخص وكذلك " نشر المعلومات والآراء " . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، مددت الحكومة العسكرية لقطاع غزة أمر النفي لمدة ستة أشهر اخرى . وكانت اسرته قد قدمت طلبا قبل ذلك بشهرين الى لجنة تظلمات عسكرية ولكن طلبها الغاء أمر النفي رفض . وفي ٨ آذار/مارس ١٩٨٤ ، ذكر أن الحكومة العسكرية في غزة تعتزم طرد شاهين من المنطقة على أساس انه يمثل خطرا على الامن وأنه يحرض العرب في قطاع غزة ضد دولة اسرائيل . وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، حصلت المحامية ليا تسيمل على أمر مؤقت من محكمة العدل العليا بمنع نفي السيد شاهين (الذى كان مقررا أن يجرى ، كما ذكر ، في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤). وادعت السلطات الاسرائيلية بأن نفي شاهين سببه انه لم يكن لديه الحق أبدا في العيش في الأراضي الواقعة تحت الادارة لانه لم يكن مسجلا في احصاء عام ١٩٦٧ . وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤ ، حصل شاهين على امر احترازى من محكمة العدل العليا يطلب من القائد العسكرى لقطاع غزة أن يبدى في خلال عشرة أيام المبررات التي تحول دون امتناعه عن نفي شاهين من البلد وعدم اعطائه بطاقة هوية اسرائيلية . وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، ورد أن المحكمة العليا قد أجلت الاستماع الى قضية شاهين الى تاريخ غير محدد . (هاآرتس ٧ آب/اغسطس ١٩٨٣ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ جيروساليم بوست ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ و ٢٥ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ و ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ؛ الفجر ، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ و ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ ؛ معاريف ، ٨ آذار/مارس ١٩٨٤) .

٢- انشطة المستوطنين الاسرائيليين التي تؤثر على السكان المدنيين في الاراضي المحتلة

١٣١- ذكرت التقارير أن ١٠ شبان على الأقل من مخيم العروب القريب من الخليل وقعوا في أيدى مستوطنين من كريات ،اربع يعملون كجنود احتياط في المنطقة ، وانهم ضربوا بوحشية في ليلة ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ . وذكرت التقارير ان الحادث جاء في اعقاب قذف الحجارة على حافلة من كريات أربع أثناء مرورها قرب المخيم مساء ذلك اليوم . (جيروسالم بوست ، هاآرتس ، ١٥ ايلول /سبتمبر ؛ الفجر ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣).

١٣٢- ذكر أن مجموعة من المستوطنين دمرت في ١٩ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ سيارة يملكها احد المقيمين في مخيم الدهيشة للاجئين . (الفجر ، ٢٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣).

١٣٣- في ٣١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ ،قذف مستوطنون اسرائيليون في مدينة القدس القديمة منزل الحاج موسى خالص الواقع في باب السلسلة ،كجزء من حملة تهدف الى ارغامه على تركه منزله . وطبقا لروايته ،فان المتطرفين دأبوا على التعرض له ، ومع ذلك لم يحظ مطلقا بحماية الشرطة رغم تكرار ابلاغه لها بوقوع الاعتداءات (الفجر ، ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣).

١٣٤- وفي اعقاب حادث تعرضت فيه حافلة مدرسية صغيرة تقل اطفالا من مستعمرة ياتير الى مدرسة في كريات اربع للقذف بالحجارة بالقرب من احدى المدارس بالخليل ، اقتحم مستوطنون كانوا يستقلون السيارة ،كحراس هذه المدرسة واطلقوا عيارات نارية في الهواء . ولما فشلوا في الامساك بالصغار المشتبه في قيامهم بالهجوم اعتقلوا ناظر المدرسة واقتادوه اولا الى كريات اربع ثم الى المقر المحلي للحكومة العسكريه . وأمر الجيش باغلاق مدرسة طارق بن زياد لمدة شهر (جيروساليم بوست ، ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣).

١٣٥- في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ،أغلق المستوطنون في كريات اربع طريق القدس - الخليل السريع بالقرب من حلحول ،بعد قذف حافلة اسرائيلية بحجر واحد . وفيما بعد ، خرّب المستوطنون أثناء الليل عدة سيارات يملكها عرب . وذكرت التقارير ان طلاب المعهد الديني اليهودى الذين كانوا معتصمين في ضريح النبي يوسف بالقرب من نابلس ، اقتحموا مدرسة الحاج معزوز المصرى الواقعة قرب الضريح ،بعد ان قذفهم التلاميذ بالحجارة ، وهاجموا ناظر المدرسة . وقالت المصادر في نابلس ان طلاب

المعهد الديني اليهودي ضربوا الناظر وحذروه من مغبة تكرار قذف الحجارة . (جيروساليم بوست ، هاآرتس ، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣).

١٣٦- وذكرت التقارير ان عازار بلغي المدعي العام لمنطقة (القدس قرر عدم اقامة الدعوى على عدة اشخاص من سكان كريات اربع - يشتبه في قيامهم في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ باتلاف ابراج الكهرباء المملوكة لبلدية الخليل بسبب "عدم وجود مصلحة عامة" تستوجب تقديمهم الى المحاكمة . وكان المستوطنون قد ادعوا في ذلك الوقت ان هذه الابراج اقيمت بصورة غير مشروعة في منطقة تدخل في اختصاص كريات اربع ، بيد أنهم اعترفوا في احاديث خاصة بأن هذا جزء من تحرك اكبر نحو تحقيق مطالبهم الخاصة بتوسيع المستوطنة اليهودية داخل الخليل . (جيروساليم بوست ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ هاآرتس ، ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣).

١٣٧- وفي اعقاب هجوم ببلطة على مستوطن اسرائيلي في سوق الخضار بنابلس ، احتل المستوطنون ضريح النبي يوسف في نابلس ، واعلنوا عزمهم على تحويله الى مستوطنة دائمة كما اعلنوا عزمهم على قضاء الليل في مبنى مجاور للضريح ، منتهكين بذلك الاوامر الدائمة الصادرة عن الحاكم العسكري المحلي والقاضية بقصر استخدامه على الدرس والصلاة اثناء النهار لطلبة الدراسات الدينية اليهودية . وفي اعقاب ذلك الهجوم ايضا ، ذكرت التقارير ان حارسا عربيا في جامعة النجاح تعرض لهجوم من قبل اثنين من المستوطنين وان النار اضرمت في حافلة يملكها العرب في نابلس وجرى تدميرها . كما فرض حظر التجول في منطقة السوق في نابلس وفي ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، ذكر أن ممثلي المستوطنين قالوا انهم يعتزمون احتلال الموقع الى حين ايجاد حل لمشاكلهم الامنية في الضفة الغربية وفي الوقت نفسه اعلن متحدث باسم حركة " السلام الآن "انه ما لم يغادر للمستوطنون المنطقة في اليوم التالي ستنظم الحركة مظاهرة مضادة كبيرة في الضريح ، وذكرت التقارير في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ أن المستوطنين قرروا الخروج من الموقع اثناء الليل بيد أنهم أقسموا أن يعودوا اليه نهارا لمواصلة احتجاجهم . وبناء على ذلك ، الغت حركة " السلام الآن " مظاهرتها المضادة . وقد جاء قرار المستوطنين بعد ان ذكر وزير الدفاع موشي ارينز أن العمل الذي يقوم به المستوطنون غير شرعي وانهم " سيعاملون على هذا الأساس" . ومع ذلك ، أعرب احد ممثلي المستوطنين عن اقتناعه بأنه سيمكن تأسيس وجود يهودي دائم في نابلس ، وأن الحكومة ستقر ذلك . (جيروساليم بوست ، هاآرتس ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ؛ جيروساليم بوست ١و٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣).

١٣٨- طبقا لما أعلنه التليفزيون الاسرائيلي ،اصيب عدد من شباب حلحول في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ عندما اطلق المستوطنون النار عليهم . وذكرت التقارير ان مستوطني كريات اربع طاردوا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ عددا من الشبان الفلسطينيين وقبضوا عليهم ،بعد ان ادعوا بأنهم قذفوا بالحجارة حافلة كانوا يستقلونها بالقرب من حلحول . وطبقا لما ذكره التقرير فان المستوطنين ، الذين ضربوا هؤلاء الشبان ، كانوا يتصرفون طبقا لتعليمات جديدة من قائد المنطقة المركزية الاسرائيلي . (الفجر ، ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣).

١٣٩- ذكر انه رغم الوعود التي بذلت في وقت سابق لاخلاء " موقع القيادة " المنشأ في ضريح النبي يوسف في نابلس لا يزال المستوطنون يتواجدون هناك طيلة فترة النهار كما ضرب المستوطنون عدة خيام ،ونظموا نوبة حراسة للموقع طوال الليل لدعم مطالبهم الداعية الى اتخاذ موقف اكثر تشددا حيال المتظاهرون وقاذفي الحجارة العرب الذين ادعي انهم يهددون بمنع الاسرائيليين الذين لا تحركهم دوافع ايديولوجية من اجتياز الخط الاخضر . وفي ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ جاء في التقارير أن المستوطنين اخلوا " موقع القيادة " التابع لهم في ضريح النبي يوسف ،بعد ان ذكر أنهم تلقوا ايضاحات من رئيس الوزراء ووزير الدفاع مؤداها أن تدابير هامة ستتخذ لتحسين الامن على الطرق . وأفادت المصادر الامنية ان المستوطنين وقوات الدفاع الاسرائيلية لم يتلقوا توجيهات جديدة فيما يتعلق باطلاق النيران ،أو اسلوب التصرف اثناء التعرض للقذف بالحجارة . كذلك ولم تتلق السلطات القانونية في الضفة الغربية توجيهات جديدة بشأن العقوبات التي تفرض على قاذفي الحجارة . ورغم ذلك ، ذكرت التقارير انه يجرى بحث أساليب جديدة ، عسكرية وقانونية ، لحل هذه المشكلة . (هآرتس ، ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣).

١٤٠- ذكرت التقارير ان انشطة المستوطنين الاسرائيليين ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة قد ازدادت . ففي ليلة ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ،قام عدة مستوطنين بازالة ابواب احد المتاجر في قرية الظاهرية ،وذلك بواسطة سيارة عسكرية وقيل انهم ساعدوا " المتعاونين مع المحتل " على اقتلاع ٤٠ شجرة زيتون جديدة من اراضي القرية المهددة بالمصادرة . وجاء في بعض الانباء ان مجموعات من الجنود تجوب الحي القديم في الخليل كل ليلة تقريبا ،وتطرق الابواب وتوجه الاساءات بلا حرج الى السكان العرب . وفي القدس ،ذكر ان الاعتداء على الكنيسة الانجليكانية الواقعة قرب حي المصراره قد أحدث تلفا كبيرا داخل الكنيسة . (الاتحاد ، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤). وقام عدد من المستوطنين في كريات أربع باقتحام وتخريب منزل يملكه جبريل

توفيق جويحان ويجاور الحرم الابراهيمي في الخليل . (الفجر ، ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤) ،

١٤١- بعثت دوريث بينيش ، نائبة المدعي الاسرائيلي العام برسالة في الاسبوع الماضي الى الياس خوري المحامي بالقدس ، تفيده بأن موكله السيد محمد ابو سنينة ستؤمن له حماية اذا عاد الى منزله في مدينة القدس القديمة . وكان السيد ابو سنينة " وأفراد عائلته " ، وهم ١٣ شخصا ، قد اجبروا على ترك منزلهم في عتبة الخالدية بعد تكرار تعرضهم للمضايقات والتهديدات من المستوطنين المتطرفين في مدرسة بيركات أفراهام الدينية المجاورة له . وتعيش عائلة ابو سنينة ، المكونة من ١٣ شخصا الآن في الخليل في خيمة اعطتها لهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكان هؤلاء قد غادروا منزلهم في آذار/مارس الماضي بعد تكرار تهجم طلاب بيركات افراهام عليهم وهو الامر الذى بلغ مداه بالاعتداء على جاره السيد أبو سنينة ، السيدة فاطمة ابو ميالة مما ادى بهذه السيدة العجوز الى فقدان الوعي لعدة ايام . (الفجر ، ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٤)

١٤٢- وذكر ان خمسة من ملاك الاراضي في قرية حارس وأربعة من قراوى بني حسان طلبوا استصدار حكم من محكمة نابلس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، بعد ان دمر مستوطنون من مستعمرة نيتافيم (قضاء نابلس) المحاصيل وحرثوا المنطقة . وطلبت المحكمة في حكمها الى شركة الاراضي الاسرائيلية المسماه " هيمانوتا " (وهي احد فروع الصندوق القومي اليهودى) التوقف عن العمل في الاراضي ، وفوضت احد الموظفين العموميين بتنفيذه . وطبقا للتقرير نفسه قام المستوطنون فيما بعد بابعاد الملاك والمساحين ومنعوهم من الاقتراب من الاراضي . وزعم ان شرطة القيلية قد امتنعت عن مساعدتهم ما لم يقدموا بترجمة رسمية باللغة العبرية لحكم المحكمة ، وخريطة للأراضي محل النزاع (الفجر ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٤)

١٤٣- وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ ، قام مستوطنو كريات اربع بعدة عمليات للبحث في الخليل عن شخص القى قنبلة مولوتوف على سيارة نقل وذكرت التقارير أن عمليات البحث جرت في منطقة تمتد من مغارة الاولياء حتي القصبة . وقد اشتكى سكان الخليل في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ من إتلاف نحو ١٠ سيارات بفعل اشخاص مجهولين . (معاريف ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٤)

١٤٤- وزعم ان مجموعة من المستوطنين اوقفت سيارات تحمل ثمار البطيخ على جسر اريحا قبل عبورها الى الاردن ، واستولت على تراخيصها وبطاقات هوية سائقيها . (الطليعة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤) .

١٤٥- وحسبما يدعى ، بدأ المستوطنون الاسرائيليون في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ شق طريق في اراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة في قرية حوسان ، بقضاء بيت لحم ، منتهكين بذلك أمرا نافذ المفعول يلزم السلطات الاسرائيلية والملاك بعدم احداث اى تغييرات في الاراضي قبل صدور حكم نهائي من لجنة الطعون العسكرية . وكانت السلطات العسكرية الاسرائيلية قد صادرت في حزيران/يونيه ١٩٨١ ، الاراضي المعنية التي تقدر مساحتها بنحو ٤٠٠٠ دونم - وهي من اراضي قرى العرقوب تسمى حوسان ووادى فوكين ونحالين - واعلنتها من ممتلكات الدولة . (الفجر ، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤).

١٤٦- في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، ضرب المستوطنون خيامهم ووضعوا حاويات للمياه على اراضي في قرية ابوديس ، تقع على بعد ستة كيلو مترات جنوبي القدس ، واعلن سرا انها اراض مغلقة . وبدأ ١٠٠ من ملاك الاراضي في المناطق المغلقة مقاومتهم للمستوطنين ولأوامر اغلاق الاراضي . وطبقا لرواية ملاك الاراضي في ابوديس ، فان مختار القرية السيد خالد ابراهيم بدر تلقى منذ ستة شهور اشعارا من السلطات الاسرائيلية باغلاق الاراضي الا انه لم يخطر الملاك به . (الفجر ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤) .

١٤٧ - وأثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير تلقت اللجنة الخاصة معلومات تتعلق بمقتل عائشة البهش في ٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ ، وهي فتاة فلسطينية من نابلس تبلغ ١١ سنة من العمر . وقد احتجز مستوطن اسرائيلي بصدد هذا القتل .

١٤٨ - وفي ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ ، ذكر ان ايفرايم سيغل ، البالغ ٢٧ سنة من العمر ، وهو من مستوطنة ايلون موريه الاسرائيلية وحامت حوله شبهة نقل القاتل بالسيارة الى مكان الجريمة ومنه في نابلس ، قد أوقف رهن التحقيق . وفي ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، ذكر أن سيغل اعاد نسج الوقائع التي ادت الى وفاة الفتاة . وفي ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، أودعت لائحة اتهام في محكمة دائرة تل أبيب ضد اثنين آخرين من المستوطنين هما بنحاس مهرابي ويوسف هارنوى وضد ايفرايم سيغل . واتهم هارنوى ، البالغ ٣٨ سنة من العمر ، بالقتل بينما اتهم سيغل ، الذى وصف بأنه مواطن امريكي ومهاجر جديد ، باعانة هارنوى ومساعدته في اخفاء الأدلة ، واتهم مهرابي ، البالغ ٣٠ سنة من العمر ، بالاشتراك بعد الفعل . وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، اعتقل مناحيم ايلون ، مسؤول الأمن في أيلون - موريه ، بوصفه شريكا في الجريمة بعد الفعل وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، اودعت لائحة الاتهام ضده في محكمة دائرة تل أبيب متهمة اياه بخيانة أمانة الوظيفة العامة ،(بوصفه مسؤول الأمن عن مستودع الأسلحة في المستوطنة) ، ومعارضة شرطي ، والتدخل في مجرى العدالة بصدد الاحداث المحيطة بمقتل عائشة البهش . وافتتحت محاكمة هارنوى وسيغل في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٤ . وأعلن الاثنان أنهما غير مذنبين . وأمر القاضي أريه سيفالسون باحتجاز سيغل حتى انتهاء الدعوى القانونية ضده . وفي ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، وجد ان ايلون مذنب وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر ومدة ٣٣ شهرا مع وقف التنفيذ بعد ان اعترف بالتهم الموجهة اليه . وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، أخلي سبيل مهرابي بكفالة بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ شاقل اسرائيلي . وحتى تاريخ اعتماد هذا التقرير ، لم تكن اللجنة الخاصة قد تلقت أية معلومات اخرى عن هذه المحاكمة . (الفجر، ١ شباط/فبراير ١٩٨٤؛ هارتس ، ٩ و ١٧ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ، و ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤؛ جيروسالم بوست ، ٨ و ٩ شباط/فبراير و ٣ نيسان/ابريل و ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤؛ يديعوت احرونوت ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤).

(أ) تقرير كارب

١٤٩ - احاطت اللجنة الخاصة في تقريرها الأخير علما بالمعلومات المتعلقة بوجود لجنة تابعة لوزارة العدل للتحقيق في أعمال فرق الحراسة الخارجة عن القانون ضد العرب التي يقوم بها المستوطنون اليهود في الضفة الغربية . وقد أنجز تقرير اللجنة وقدم الى

الحكومة في ٢٣ آيار/مايو ١٩٨٢ . وكان يرأس هذه اللجنة السيدة يهوديت كارب ، وكيلة النائب العام ، التي استقالت من وظيفتها كرئيسة للجنة في ايار/مايو ١٩٨٣ احتجاجا على عدم اتخاذ الحكومة أي اجراء . وقد اخفيت تفاصيل التقرير عن الرأي العام حتى اوائل عام ١٩٨٤ . وتورد الفقرات التالية عينة مختارة من المعلومات ذات الصلة بتقرير كارب (للاطلاع على نص التقرير ، انظر المرفق الثالث) .

١٥٠ - وقبل أن وكيلة النائب العام يهوديت كارب شكت ، في رسالة موجهة الى وزير العدل موشيه نيسيم ، من أن أوجه القصور في اجراءات تنفيذ القانون في المناطق التي كانت قد أشارت اليها في تقريرها المؤرخ في ايار/مايو ١٩٨٢ ظلت دون علاج وأكدت أن عدم اتخاذ تدابير لتحسين معالجة تنفيذ القانون في المناطق يمكن أن يؤدي الى مزيد من التدهور . وقالت انها تلقت مؤخرا شكاوى جديدة جاء فيها أن التحقيقات لا تجرى واذا جرت لا تستكمل . وزعم أيضا أن المشتبه فيهم (في قضايا فرق الحراسة اليهودية الخارجة عن القانون في المناطق) لم يقدموا للمحاكمة . (هارتس، ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) .

١٥١ - وفي اجتماع عقدته الحكومة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، عشية تقديم التقرير الذي أعدته وكيلة النائب العام يهوديت كارب الى لجنة القانون في الكنيست والى وزراء الحكومة ، اتخذت الحكومة بالاجماع قرارا ينص على ان كل من يخالف القانون في المناطق يكون عرضة لتطبيق العقوبات المحددة في القانون عليه ، وان تنفيذ القانون والنظام العام في المناطق هو واجب قيادة قوات الدفاع الاسرائيلية ، تساعدها في ذلك الشرطة وغيرها من هيئات الأمن (هارتس ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

١٥٢ - وأذيع تقرير كارب في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، وقد وضعت هذا التقرير المكون من ٣٣ صفحة لجنة برئاسة وكيلة النائب العام يهوديت كارب ، وتضم ايضا وكيل النيابة للقدس ، والمستشارين القانونيين للحكم العسكري في الضفة الغربية ، ورئيس شعبة النيابات العامة في الشرطة الاسرائيلية . وكان النائب العام تيسحاق تسامير قد عين اللجنة في نيسان/ابريل ١٩٨١ استجابة لرسالة من بعض زملائه السابقين في كليتي الحقوق في الجامعة العبرية وفي جامعة تل أبيب أعربوا فيها عن القلق ازاء عدم المتابعة الكافية لشكاوى العرب من مخالفات يقوم بها اليهود . وبحثت اللجنة ٧٠ شكوى من العرب في صدد مخالفات مزعومة ارتكبها مستوطنون يهود طوال سنة تبدأ في ايار/مايو ١٩٨١ . ولم ينته ٥٣ تحقيقا من التحقيقات في هذه الشكاوى الى اتخاذ أي اجراء واقفلت الملفات بسبب العجز عن اقتفاء أثر المشتبه فيهم ، أو نقص الأدلة ، او عدم اهتمام الرأي العام . وفحصت اللجنة أيضا ، بالاضافة الى اداء الشرطة الاسرائيلية ، بضعة تحقيقات قامت بها الشرطة العسكرية . ووجدت ان النقص في التنسيق بين

الهيئتين قد أعاق فعالية عملهما اعاقة شديدة . وفي حين ان اللجنة لم يسمح لها بدراسة سياسة قوات الدفاع الاسرائيلية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النارية ، فقد لاحظت ان ازدياد عدد السكان العرب المحليين الذين جرحوا في الرأس والجزء الأعلى من الجسد قد اثار الحاجة الى اعادة النظر في هذه السياسة . ووجدت ايضا أن التحقيقات الداخلية لشرطة الحدود لم تكن كاملة في بضع قضايا تورطت فيها في مخالفات مزعومة ضد السكان المحليين ، ولم تتوفر أية معلومات عن هذه التحقيقات . وفيما يلي بعض القضايا الـ ١٥ التي درستها اللجنة بعمق والتي زعم أن الشرطة كانت متراخية فيها :

(أ) في قضيتي قتل في قرية سنجيل قرب شيلو ، وفي قرية بني نعيم قرب كريات أربع ، وقعتا في اذار/مارس ١٩٨٢ ، رفض مشبوهون يهود المثول عند استدعائهم للاستجواب ، وابلغوا الشرطة بانهم لا يتعاملون الا مع الحكم العسكري . ولم تفعل الشرطة شيئا لجلب المشبوهين للاستجواب ، وفي حالة جريمة بني نعيم لم تنفذ الشرطة أمر توقيف . وبعد مرور ثلاثة أيام على القتل في بني نعيم ، جاء وفد من كريات أربع الى شرطة منطقة يهودا وقالوا انهم لن يتعاونوا مع الشرطة أو مع مكتب وكيل النيابة للقدس لأن هاتين الهيئتين هما " وكالتان معاديتان " ؛ ورفضوا التكلم قبل تلقي تعليمات من " المستوى الوزاري " . وضم الوفد أحد المشبوهين الرئيسيين في القتل ، وزعم أن الشرطة لم تقم حتى باستخدام هذه المناسبة لاستجوابه .

(ب) وفي قضية تدمير سقف دكان يقع تحت مبنى هداسا في الخليج ، في نيسان/ابريل ١٩٨١ ، واخراج رجل عنوة بعد أن احتله ، ابلغ الحاكم العسكري المحلي الشرطة بألا تقوم بالتحقيق لأن صاحب الدكان العربي سيحصل على تعويض . ولم يتابع التحقيق الا بعد وعد قطعة مكتب نيابة الدولة لمحكمة العدل العليا . وفيما بعد أكد محقق الشرطة للجنة ان هناك " مؤامرة صمت " في القضية .

(ج) انطوت قضية اخرى على اقتلاع نحو ٣٠٠ شجرة زيتون في ايار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨١ في قرية قدوم ، قرب مستوطنة قدوميم . وبالرغم من وجود قرائن واضحة تشير الى المذنبين المتكنين . وذلك مثل وجود تراكتور على الأرض وأوصاف للمذنبين المزعومين ، الا أن الملف أحيل في النهاية وبعد بضعة أشهر الى النيابة المركزية للمنطقة مصحوبا بتوصية باقفاله .

(د) ارتبطت قضيتان بالنزاع بين اليهود والعرب على الصلاة في مغارة الأولياء في الخليل . وكانت القضية الاولى هجوما وقع على حارس أوقاف مجلس محلي تحت بصر قائد الشرطة المحلي وبضعة ضباط عسكريين ولم يوقف أحد . وفيما بعد ، " لم يمكن اقتفاء اثر " المذنب المزعوم .

(هـ) بعد ظهور نبأ صحفي في شباط/فبراير ١٩٨٢ عن القاء قنبلة على بيت عائلة الدنا المجاور لكربات اربع ، سألت اللجنة الشرطة ان كان التحقيق قد بدأ . ولم يبلغ بعد عن اى تقدم في هذا التحقيق .

(و) في نيسان/ابريل ١٩٨١ ، أودعت شكوى لدى شرطة رام الله تتعلق بضرر اصاب حافلة في البلدة . واشتبهت الشرطة بأن جنودا احتياطيين من كربات أربع قد تورطوا في ذلك وطلبت من الشرطة العسكرية اجراء التحقيق . ولم تفعل السلطات العسكرية ذلك واقفلت الشرطة الملف مصحوبا بمذكرة تقول ان محققي قوات الدفاع الاسرائيلية امتنعوا بوجه عام عن المساعدة .

(ز) انطوت بضع قضايا أخرى على أعمال تعد واعتداء بسبب نزاعات على الأراضي ، ولم تتابع هذه القضايا لأن الشرطة قالت انها مضطرة لانتظار المساحين لتحديد الملكية النهائية للارض . وفي قضية وقعت في ايلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، اشتكى المحامي خورى ، بالوكالة عن أهالي قرية قريوط ، بأن موكليه يطردون عنوة من أراضيهم على أيدى مستوطني شيلو الذين كانوا يستولون على هذه الأراضي ويتعدون عليها بصورة غير قانونية ، باستخدام الأسلحة النارية أو التهديد باستعمال هذه الأسلحة . وفي الوقت الذى تم فيه استكمال التقرير ، أى بعد ٨ أشهر على هذه الحوادث ، لم تكن الشرطة قد انتهت من التحقيق بعد . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، اشتكى المحامي خورى بأن مستوطني شيلو يقومون من جديد بطرد سكان قريوط وبأن وكيل المستشار القانوني في قيادة يهودا والسامرة قد أبلغه بأنه "لا يمكن عمل أى شيء" بشأن هذه المسألة .

(ح) في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، تقدمت زوجة محمود عوض بشكوى الى محكمة العدل العليا تقول ان شرطيا اعتدى عليها بالضرب وأمرت محكمة العدل العليا بالتحقيق في شكواها ، وباطلاع محاميها على نتائج التحقيق . وفي شباط/فبراير ١٩٨٢ ، طلبت السيدة كارب تقريرا عن نتائج التحقيق ، ولكن حتى انجاز تقريرها لم تكن الشرطة قد انتهت من التحقيق . وذكر ممثل الشرطة في اللجنة أن المشتبه في انهم ضربوا المرأة هم من شرطة الحدود ، وأنه جرى تعيين ضابط تحقيق من شرطة الحدود . ولم يكن لدى ممثل الشرطة أية تفاصيل حول مصير التحقيق .

(ط) وجدت اللجنة أن معظم المخالفات التي عرضت عليها كانت تتركز في كربات اربع وشيلو وحولها . ووجدت أيضا قاسما مشتركا بين المخالفات المزعومة التي قام بها سكان يهود هو رغبتهم "في اظهار حقهم في المنطقة" . وجاء في التقرير أن استنتاجات اللجنة تقوض على نحو خطير قدره الدولة على أن تعد محكمة العدل العليا

باجراء تحقيق كامل في الشكاوى المقدمة من عرب المناطق عندما يلتمسون الانتصاف من المحكمة . (هارتس ، جيروساليم بوست ، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

١٥٣ - قدم وزير العدل موشيه نيسيم تقرير كارب الى لجنة القانون في الكنيست مرفقا بمذكرة تفصيلية عن قائمة من الهجمات ضد اليهود في اسرائيل وفي المناطق ولم يتم التوصل الى حل بشأنها طوال فترة خمس سنوات . وذكر أن هذه الهجمات أسفرت عن وفاة ٢٣ اسرائيليا وجرح ٢٢٧ (جيروساليم بوست ، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

١٥٤ - وبعد نشر التقرير قال مستوطن من كريات اربع اسمه دوف كوهن ان المستوطنين اليهود في الضفة الغربية كانوا ، خلال الفترة التي كان التقرير فيها موضع النظر ، يخضعون لأوامر من قوات الدفاع الاسرائيلية بعدم التعاون مع الشرطة المدنية في أعقاب الحوادث التي تطلق فيها النيران على العرب . وجاء في أقوال السيد كوهن أن قائد المنطقة الوسطى في ذلك الوقت ، الوف يورى أوز ، قد أبلغ المستوطنين بأنه ينبغي لهم الا يتعاونوا الا مع شعبة التحقيقات في الشرطة العسكرية (جيروساليم بوست ، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

(ب) المجموعات السرية اليهودية

'١' مجموعة " كاخ "

١٥٥ - في الساعات الأولى من صباح يوم ٤ آذار/مارس ١٩٨٤ أطلقت النار على حافلة يملكها عرب كانت تقل حوالي ٦٠ عاملا عربيا أثناء سيرها على الطريق بين رام الله واريحا ، وذلك بالقرب من قرية المزرعة الشرقية . وجرح ستة من الركاب من بينهم اثنان اصيبا بجراح خطيرة . وأعلن " لواء شيلومو بن يوسف التابع لمجموعة الارهاب في مقابل الارهاب " مسؤوليته عن الهجوم ، وذلك في مخابرة هاتفية من مجهول ، (وبن يوسف هو اول يهودى يشنق في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني ، في حزيران/يونيه ١٩٣٨ ، بعد ان أدين بالشروع في شن الهجوم على حافلة عربية) . وفي ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ افادت التقارير ان الشرطة ووكالات الأمن قد اعتقلت سبعة أشخاص من المشتبه في انهم مسؤولون عن الهجوم وعن اعمال ارهابية اخرى ارتكبت خلال الأشهر الماضية . وأدعت مجموعة الارهاب في مقابل الارهاب انها المسؤولة عن القيام بتلك الأعمال . وأفادت التقارير ان الاشخاص المشتبه فيهم من مواطني الولايات المتحدة ويعيشون في مستوطنات اوفرا وشيلوح وكريات أربع . وذكر ان بعض المشتبه فيهم كانوا يخدمون في قوات الدفاع الاسرائيلية ، كما ادعوا بأن لهم صلة بمجموعة " النقّام " (الله المنتقم) وهي مجموعة تهدف الى الانتقام من العرب لضحايا الارهاب من اليهود . وكان في حوزة المشتبه فيهم اسلحة نارية ، بما في ذلك بندقية اقتحام من طراز كالاشنيكوف يعتقد انها استخدمت في الهجوم . وفي ٧ آذار/مارس ١٩٨٤ ، افادت التقارير انه اطلق سراح ثلاثة من الاشخاص السبعة المشتبه فيهم ، بينما اعيد احتجاز ثلاثة آخرين لمدة خمسة عشر يوما ، كما اعيد احتجاز شخص رابع مشتبه فيه لمدة عشرة ايام . وفي ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ صرح قائد " كاخ " ، الحاخام مايير - كاهانا للصحافة ، ان الاشخاص الاربعة المشتبه فيهم الذين اعيد احتجازهم ، من اتباعه ، وانه سيقدم اليهم " الدعم القانوني والدعم العام " . وافادت التقارير ان الشرطة اعتقلت في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٤ شخصا خامسا من المشتبه فيهم ، فيما يتعلق بالهجوم الذى وقع على الحافلة العربية . وفي الوقت نفسه ، اعلن المزيد من التفاصيل عن اعتقال خمسة اشخاص من المشتبه فيهم ، ونشرت في صحيفة هآرتس قائمة بالأعمال الخمسة عشر التالية التي ارتكبت ضد العرب ، والتي كانت المنظمة السرية " الارهاب في مقابل الارهاب " صلة بها :

٩ كانون الأول/ديسمبر/١٩٨٣ - أشعل اشخاص مجهولو الهوية النار في ٦ سيارات يملكها عرب في حي ابو ثور بالقدس ؛

٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ - قام خبراء الشرطة في ازالة القنابل بابطال مفعول قنبلتين يدويتين خداعيتين وضعتا في مدخل دير فرنسيسكان الواقع على جبل صهيون بالقدس ؛

٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣	أبطل مفعول قنبلة يدوية خداعية وضعت بمدخل المعهد اللاهوتي الارثوذوكسي اليوناني بجبل صهيون ؛
٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣	أبطل مفعول قنبلة يدوية خداعية وضعت بمدخل دير دورميتيون بالقدس ؛
٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣	أبطل مفعول قنبلة يدوية خداعية وضعت بمدخل المسجد في بيت صفافا بالقرب من القدس ؛
١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣	وضعت ثلاثة قنابل يدوية خداعية في قرية حسان ، جنوب بيت لحم: انفجرت احداها ، ملحقة اضرارا بمنزل فاطمة شوشة ؛ وابطل مفعول القنبلتين الاخريين ؛
٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣	وضعت قنبلة يدوية خداعية بمدخل المسجد في قرية العيزرية . وانفجرت القنبلة عندما فتح المؤذن ، عمر حسين ، باب المسجد . واصيب حسين بجراح طفيفة في الصدر . وبعد ذلك بنصف ساعة انفجرت قنبلة يدوية بالكنيسة الارثوذوكسية اليونانية في العيزرية . واصيبت احدى الراهبات بجروح طفيفة . وبمخابرة هاتفية أبلغ شخص مجهول الهوية ، اذاعة قوات الدفاع الاسرائيلية ان مجموعة الارهاب في مقابل الارهاب مسؤولة عن كل من الحادثتين ؛
٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣	فشلت محاولة لاشعال النار في ثلاثة سيارات يملكها عرب بالقرب من متحف روكفلر في القدس الشرقية ؛
٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣	القي بقنبلتي بنزين على منزلين عربيين في منطقة شعفاط بالقدس ؛
٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤	اشعل اشخاص مجهولو الهوية النار في بناية تملكها طائفة مسيحية ، بالقرب من الكنيسة الانغليكانية في القدس . وقد لحقت اضرار بمكان العبادة والمكتبة ؛
١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤	انفجرت قنبلة يدوية بمدخل شقة احدى الراهبات في الدير الروسي بعين كارم في القدس الغربية ؛
٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤	شهد حارسان من حراس الوقف بجبل الهيكل شخصين يلوذان بالفرار على جدار جبل الهيكل ، بالقرب من الباب الذهبي . وقد ترك الشخصان وراءهما ١٣ كيلوغراما من المتفجرات و ٢١ قنبلة يدوية من صنع قوات الدفاع الاسرائيلية ، شبيهة بالقنابل التي وجدت في الحوادث السابقة ؛

٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ - اطلقت النار على راهب بالقرب من دير القديس يوحنا المعمدان (بالقرب من القدس) ؛

٤ آذار/مارس ١٩٨٤ - انفجرت قنبلة يدوية بالقرب من مستشفى " الهوسبيس " في القدس الشرقية ؛

٤ آذار/مارس ١٩٨٤ - اصيب ٦ من العمال العرب بجراح نتيجة لاطلاق النار من رشاشات آلية على حافلة بالقرب من رام الله . وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ افادت التقارير ان صحائف الاتهام قد قدمت ضد أربعة من أعضاء مجموعة " كاخ " ورابطة الدفاع اليهودية وهم مائير ليبوفيتش ، وحازان لوفي ، ويهودا ريختر ، ومايك غوسوفسكي . والأربعة متهمون بالهجوم في ٤ آذار/مارس على حافلة عربية بالقرب من المزرعة الشرقية مما تسبب في اصابة ستة من العمال العرب، واشعال النار في مكاتب تحرير صحيفة " الفجر " في القدس الشرقية ؛ واشعال النار في سيارات عربية في الخليل والقدس والقاء قنابل بنزين على العرب في حي شعفاط في القدس . ووفقا لما جاء في صحائف الاتهام ، فقد حدثت اعمال الحرق العمد في تموز/يوليه ١٩٨٣ و ١ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، و ٢٠ / ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، القى افراد العصابة بقنبلة نفطية على منزل سليم حسين عوض الله في شعفاط . وأفادت التقارير ان هناك رجلا خامسا ذا صلة بالعصابة ، وهو كريغ لايتنر من كريات أربع ، سيمثل أمام المحكمة بوصفه شاهد ادعاء . وبناء على طلب محامي المتهمين الاربعة ، مائير شايختر ، تأجلت الى الاسبوع التالي جلسة الاستماع بشأن طلب الادعاء اعادة المتهمين الى الاحتجاز الى ان تنتهي الاجراءات القانونية ، وذلك حتى يتسنى توفير الوقت له لدراسة صحائف الاتهام. (" جيروساليم بوست " ، ٥ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ و "هاآرتس" ، ٥ و ٦ و ٧ و ١٣ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ و " معاريف " ، ٦ و ١١ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ و " يديعوت احرونوت " ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤) .

'٢' مجموعة جبل الهيكل

١٥٦ - افادت التقارير في ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ باعتقال ثلاثة رجال يشتبه في

قيامهم بمحاولة تخريب في جبل الهيكل . ووفقا لما ذكره التقرير ، فان الاشخاص الثلاثة - الذين اعتقل اثنان منهم بالقدس والثالث في حيفا - هم من " ذوى الشطط الديني " ولهم سجل اجرامي ويعيشون في قرية لفته العربية المهجورة ، على المشارف الغربية للقدس . وفي ٨ آذار/مارس ١٩٨٤ ، أفادت التقارير ان الشرطة اكتشفت مخبأ " ضخما " للاسلحة في لفته . ووفقا لما ذكرته الشرطة ، فان المواد كانت لا تزال في أغلفتها وصناديقها الاصلية الخاصة بقوات الدفاع الاسرائيلية . وذكر ايضا انه يجرى كذلك استجواب الاشخاص الثلاثة المشتبه فيهم بشأن الحرق العمد للكنيسة المعمدانية في القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وبشأن عدة محاولات لتفجير قنابل يدوية في منطقة القدس خلال الأشهر الثلاثة الماضية . وافادت التقارير ان الاشخاص الثلاثة المشتبه فيهم يتعاونون مع المحققين ، وبينوا للشرطة كيف كانوا يعتزمون تفجير المساجد الواقعة على جبل الهيكل . وذكر في وقت لاحق ان احد قضاة القدس اعاد الاشخاص الثلاثة الى الاحتجاز لدى الشرطة - اثنان منهم لمدة ١٥ يوما والثالث لمدة ستة ايام . وافادت التقارير ان البحث مازال جاريا عن شخص رابع في اسرائيل . وفي ٩ آذار/مارس ١٩٨٤ ، ذكر ان الاشخاص الثلاثة المشتبه فيهم والذين تحتجزهم الشرطة فيما يتعلق بالشروع في تخريب جبل الهيكل قد اعترفوا بالقيام ، قبل ذلك بشهر بهجوم بالقنابل اليدوية على مسجد النبي صمويل بالقرب من القدس . وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٨٤، أذن بنشر اسمي الشخصين الرئيسيين المشتبه فيهما في قضية جبل الهيكل . وامر احد قضاة القدس ، شيمون سيمها ، بتمديد فترة احتجازهما لمدة ١٥ يوما أخرى . واصدر القاضي سيمها ايضا امرا بالقاء القبض على رجل يعتقد انه رئيس المجموعة ، وهو شيمون باردا ، الذى افادت التقارير انه ما زال مطلق السراح . (جيروساليم بوست ، ٨ و ٩ و ١٢ و ١٣ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ هآرتس ، ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢ و١٣و ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤) .

١٥٧ - وفي ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ وجهت ، في محكمة قضاء القدس التهمة الى أوسي ماهيا الون البالغ من العمر ٤٦ سنة ، ويهودا ليماى البالغ من العمر ٣١ سنة ، من قرية لفته الواقعة على مشارف القدس الغربية ، بالتآمر والشروع في استخدام متفجرات لالحاق اضرار بمكان مقدس هو مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى في المدينة القديمة ، وبحيازة وحمل أسلحة بصورة غير قانونية . وأفادت التقارير أن هناك شخصين آخرين من المشتبه فيهم ، وهما شيمون باردا والياهو سارور ، مازالا مطلقي السراح . وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤ أمرت محكمة قضاء القدس ، بأن يفحص الشخصين المشتبه فيهما طبيب نفساني ، وسيبقى الشخصان المشتبه فيهما رهن الاحتجاز الى ان يتم الفحص وتبت المحكمة في طلب الادعاء باحتجاز الشخصين حتى تنتهي محاكمتهما . ("جيروساليم بوست" ، ٥ و ٦ نيسان/ابريل ، " يديعوت احرونوت" ، ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤) .

'٣' مجموعة " عين كارم "

١٥٨ - في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، افادت التقارير أن شرطة القدس تحتجز أربعة شبان من حي عين كارم بالقدس الغربية للاشتباه في قيامهم بأعمال تخريبية وذلك بزرع قنابل يدوية خداعية بمؤسسات مسيحية واسلامية في منطقة القدس . وذكر أن المشتبه فيهم اعيدوا الى الاحتجاز في جلسات سرية عقدتها المحكمة الجزئية بعسقلان في ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤ ، حيث حبسوا ، منذ ذلك الحين حبسا انفراديا في سجن عسقلان . وفي ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ وصفت مصادر الشرطة الاشخاص المشتبه فيهم بأنهم اعضاء في مجموعة " دينية صوفية " تطلق على نفسها اسم " الارهاب في مقابل الارهاب " أو " تي ان تي " . ووفقا لما ذكرته مصادر الشرطة ، فقد قام الأشخاص الاربعة باعادة تمثيل عدة هجمات منسوبة اليهم ، ويشتبه في قيام الأربعة ، في جملة أمور ، بزرع قنابل يدوية في ثلاثة مواقع مسيحية على جبل صهيون ؛ ووضع أربع قنابل يدوية في قرية حسان في يهودا ، ولم يكتشف احداها ويبطل مفعولها الا في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ؛ وشن هجوم بالقنابل اليدوية على كنيسة في العيزرية اصيبت فيه راهبة بجراح ؛ والشروع في هجوم بالقنابل اليدوية في بيت حفافا ؛ والشروع في اغتيال راهبة ، بالقنابل اليدوية ، بدير الكنيسة الارثوذكسية الروسية ، في عين كارم . وقد وقعت كل هذه الاعمال على مدى عدة أشهر ، ارتكبت كلها في اسرائيل باستثناء الاعمال التخريبية التي جرت في قرية حسان والعيزرية . وقد تم التشديد على عدم وجود " اية صلة على الاطلاق" بين مجموعة عين كارم ومجموعة " جبل الهيكل " من لفته ، والتي تم اعتقال افرادها في وقت سابق . (جيروسالم بوست ، هآرتس ، ويديعوت أحرونوت ، ٩ نيسان/ابريل ؛ وجيروسالم بوست ، هآرتس ، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤) .

١٥٩ - وفي ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، أفادت التقارير أن النائب العام لقضاء القدس قد وجه ، في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ اتهامات ضد اورى بن ايون ودافيد ديرى ، وابن عمه عمرام ديرى ، بالتآمر لمهاجمة مواقع مسيحية واسلامية في منطقة القدس ولحيازة اسلحة بصورة غير قانونية . وأفادت الأنباء أن أحد قضاة محكمة قضاء القدس ، الدكتور يعقوب بازاك قد أمر ، في ٢٣ نيسان/ابريل باعادة الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم الى الاحتجاز لمدة ١٤ يوما أخرى . (جيروسالم بوست ، هآرتس، يديعوت احرونوت ، ٢٢ نيسان/ابريل ؛ هآرتس ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤) .

'٤' "الحركة السرية" المزعومة

١٦٠ - في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤، ذكر أن الشرطة ألقت القبض في الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤ على ما لا يقل عن ١٥ شخصا، أشارت التقارير الى أنهم من العناصر النشطة الرئيسية في حركات الاستيطان من مستوطنات بيت ايل وكيد وميم، والخليل وكريات - اربع بالضفة الغربية ومن الجولان، وذلك بعد العثور على قنابل في ست حافلات مملوكة للعرب في منطقة القدس. وذكر أنه كان من بين المشتبه فيهم ما لا يقل عن ضابط واحد من الجيش وضابط احتياطي واحد. وذكرت مصادر الشرطة أن الاعتقالات جاءت في أعقاب سنتين من "النشاط المكثف". وبلغ وزن كل قنبلة من القنابل التي أبطل مفعولها خبراء ازالة القنابل، حوالي أربعة كيلوغرامات. وكانت مزروعة تحت الحافلات وموقوتة بحيث تنفجر بعد ظهر يوم الجمعة، بافتراض أن تتوافق مع عودة الأهالي الى منازلهم بعد الاحتفال بيوم الاسراء والمعراج الاسلامي. وأشارت التقارير الى أن الشرطة قد استردت الأسلحة التي كانت في حوزة المشتبه فيهم في المستوطنات المختلفة، كما اكتشفت في البساتين القريبة مخابئ ألغام نزعت منها أجهزة التفجير. ووفقا لما ذكرته "هآرتس"، فان الذى أبلغ دوائر الأمن العام بمحاولة التخريب هو عميل كان قد شارك بنفسه في تلك المحاولة. وبسبب الحظر الذى تفرضه الرقابة، لم تتوفر أية تفاصيل بشأن هوية المشتبه فيهم (جيروساليم بوست، هآرتس، يديعوت أحرونوت، ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤).

١٦١ - وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤، ذكر أن جميع الأفراد الذين اعتقلتهم قوات الأمن كانوا كلهم تقريبا من المعروفين جيدا ومن الموقوفين في حركة غوش امونيم. وذكر أن من بينهم قادة في الجناح الديني لحركة "تسوميت" التي يتزعمها رئيس الأركان السابق رافائيل ايتان. ولم يقم مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في اجتماع عقد في مستوطنة أوفرا، بادانة محاولة تخريب الحافلات بل طالب بأن ترفع الشرطة وقوات الأمن نقاب السرية المفروض على التحقيق وأن تكشف الأدلة التي قد تكون لديها ضد أعضاء الحركة السرية المشتبه فيهم. وذكر أن فريق التحقيق يضم ٩٠ من ضباط الشرطة برئاسة تات - نيتساف أرمان ليفي، رئيس شعبة الجرائم الخطرة في مقر الشرطة الوطنية، فضلا عن عدد لم يحدد من أفراد قوات الأمن الآخرين. وذكر أن الشرطة واصلت القيام بعمليات اعتقال واستجواب لمستوطنين بارزين، منهم أحد مؤسسي غوش امونيم، يقيم في أفرا. وذكر أنه جرى استجواب الحاخام موشى ليفينغر وأهارون دومب، أمين مجلس كريات اربع، ولكن لم يقبض عليهما. وذكر أن المحاكم الجزئية قررت اعادة معظم المشتبه فيهم الى الاحتجاز لمدة ١٥ يوما (جيروساليم بوست، هآرتس، يديعوت أحرونوت، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤).

١٦٢ - وذكر أن قوات الأمن حاصرت في ٣ أيار/مايو ١٩٨٤ كريات - اربع وأجرت عمليات تفتيش بحثا عن الأسلحة والمواد التخريبية . وأثناء العملية ، التي استغرقت عدة ساعات ، لم يكن يسمح لغير المقيمين بدخول المستوطنة وكان يتعين على المقيمين ابراز بطاقات الهوية كي يسمح لهم بالدخول . ووفقا لما ذكره أحد التقارير ، فقد اكتشفت قوات الأمن أسلحة ومتفجرات ، بما في ذلك أسلحة من النوع الذى تستخدمه قوات الدفاع الاسرائيلية ، كان قد جرى تسليمها الى المستوطنين كجزء من برنامج الدفاع الاقليمي ، ثم أبلغ بفقدها بعد ذلك. وأشارت التقارير الى أنه تم أيضا اكتشاف قنابل يدوية ومتفجرات تستخدمها قوات الدفاع الاسرائيلية . (هآرتس ، ٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ؛ جيروساليم بوست ٦ أيار/مايو ١٩٨٤).

١٦٣ - وذكرت التقارير انه تم في الفترة من ٥ الى ٨ أيار/مايو ١٩٨٤ القاء القبض على سبعة آخرين من المشتبه فيهم ، وبذلك بلغ عدد المحتجزين من المشتبه فيهم ٢٦ . وذكر أن المشتبه فيهم من مستوطني عفرة وشيلو ، ومن بينهم رائد في الجيش النظامي ، كان يشغل ، وقت مهاجمة رؤساء بلديات الضفة الغربية ، منصبا رئيسيا في الحكومة العسكرية ، في رام الله . وذكر أن المصادر المعنية بالتحقيق أعلنت أن ما ترمي اليه احدى خلايا الشبكة على الأقل هو " القاء الرعب في نفوس الفلسطينيين لحملهم على الرحيل جماعيا " وخططت خلية أخرى للقيام بهجوم في القدس الشرقية في نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، على أمل اجبار الحكومة على وقف عملية السلم مع مصر عن طريق ارجاء الانسحاب النهائي من سيناء. وأكدت هذه المصادر أيضا أن هناك مؤامرة لمهاجمة جامعة بير زيت . (جيروساليم بوست ، هآرتس، معاريف ، ٨ أيار/مايو ١٩٨٤).

١٦٤ - وذكرت التقارير انه تم القاء القبض على شخصين آخرين من كيشت في الجولان ومن القدس ، في ٨ و ٩ أيار/مايو ١٩٨٤ لهما علاقة بأنشطة الحركة السرية اليهودية . وذكر كذلك أنه جرت ، في ٩ أيار/مايو ١٩٨٤ ، تحت حراسة عسكرية مشددة ، اعادة تمثيل محاولة التخريب الموجهة ضد رئيس بلدية نابلس المعزول ، بسام الشكعة. (هآرتس ، ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤).

١٦٥ - وذكرت التقارير أنه جرى في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ ، استجواب المحامي موشي ليفيفر ومحامي آخر ينتمي الى غوش امونيم ، بشأن الأنشطة السرية ومعرفتهم المسبقة بخطط تنفيذ أعمال التخريب الموجهة ضد السكان العرب . كما ذكر أن الكثير من أعضاء الحركة السرية اليهودية المزعومة قد تآمروا لنسف المسجد الأقصى وقبة الصخرة ، فوق جبل الهيكل ، وقاموا بتجارب بالمتفجرات لهذا الغرض . وذكر ، في هذا السياق ، أن بعض المشتبه فيهم أرشدوا المحققين الى مئات الكيلوغرامات من المتفجرات التي أخفوها في مخابئ سرية بالقرب من مستوطنة نوف في الجولان ، بغرض نسف المساجد في جبل الهيكل . (هآرتس ، جيروساليم بوست ، ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ ، معاريف ١٣ أيار/مايو ١٩٨٤).

١٦٦ - وفي ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٤ ، قدم مكتب النائب العام الى المحكمة الجزئية في القدس صحائف الاتهام ضد ٢٥ من المشتبه فيهم في قضية الحركة السرية اليهودية . ووجه الاتهام الى ستة منهم بارتكاب جريمة القتل مع سبق الاصرار و ١٢ بالشروع في ارتكاب جريمة القتل . ووجه الاتهام للجميع بالاشتراك في عضوية تنظيم ارهابي ، أو بممارسة أنشطة باسمه . وبالاضافة الى ذلك ، وجه اتهام الى ١٨ شخصا بالتخطيط لنسف قبة الصخرة ، واتهم آخرون بأنهم سرقوا أسلحة ومتفجرات من الجيش وبأنهم أطراف في مؤامرة . وتصف صحائف الاتهام بالتفصيل ستة أعمال ، أو أعمال محبطة ، نفذت ضد شخصيات وأهداف عربية في الأراضي على مدى السنوات الأربع الماضية . وتتضمن هذه الاتهامات الشروع في اغتيال رؤساء بلديات الضفة الغربية في أيار/مايو ١٩٨٠ . ووفقا لما جاء في صحائف الاتهام ، فقد اشتملت أيضا قائمة الشخصيات المستهدفة على ابراهيم الدقاق ، وهو مهندس من القدس الشرقية كان يرأس في ذلك الوقت لجنة الارشاد الوطني ، والدكتور أحمد حمزة النتشة من بيت لحم ، بالاضافة الى بسام الشكعة من نابلس ، وكريم خلف من رام الله وابراهيم الطويل من البيرة . وكان العمل الثالث هو الهجوم الذى وقع ، في تموز/يوليه ١٩٨٣، على الكلية الاسلامية في الخليل ، والذى قتل فيه ثلاثة أشخاص وأصيب ٣٣ بجراح . وقد اتهم جميع المشتركين في الهجوم ، بما في ذلك الشخص الذى قدم السيارة التي فر بها الجناة ، بالقتل مع سبق الاصرار والشروع في القتل . والحادثة الرابعة الواردة في صحائف الاتهام هي المحاولة ، التي جرت في الآونة الاخيرة لنسف خمس حافلات يملكها العرب في القدس الشرقية . وتتعلق القضية الخامسة بزرع قنابل يدوية خداعية خارج مسجدين في الخليل مما أدى الى اصابة شخصين ، وتتناول القضية السادسة زرع قنابل يدوية خداعية في فناء مدرسة الحسين في الخليل ، مما أسفر عن اصابة تلميذين . وذكر أن جميع المتهمين قد وقعوا على اعترافات . (جيروساليم بوست ، هآرتس ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤).

١٦٧ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، ألقت الشرطة القبض على الحاخام اليعازر والدمان ، رئيس المعهد الديني في كريات - اربع ، للاشتباه في معرفته بأنشطة الجماعة الارهابية المزعومة . واطلق سراح الحاخام موشى ليفينغر بكفالة . كما ذكر أنه جرى توجيه الاتهامات في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ضد ضابطين من الجيش يعملان مع الحكومة العسكرية في الضفة الغربية ، نسب اليهم معرفة خطط الهجوم على رؤساء البلديات وعدم القيام بشئ لمنعها . وتتضمن صحيفة الاتهام ادعاء بأن أحد الضابطين كان على علم بوضع القنبلة خارج مرآب رئيس بلدية البيرة السابق ، ابراهيم الطويل ، وانه لم يتفوه بشئ عندما بدأ المهندس العسكرى الاسرائيلي الدرزى سليمان حرباوى عملية البحث . فقد أصيب حرباوى بالعمى عندما لمس سلك الاعثار . وأحد الضابطين برتبة رائد ويقيم في مستوطنة شيلوم في الضفة الغربية. ويواجه كلا الضابطين تهمة التسبب في احداث ضرر بدني خطير ، تهمة التقصير في أداء الواجب وتهمة الاخفاق في منع وقوع جريمة . ويواجه أحدهما أيضا اتهاما بالشروع في القتل أو ، كبديل ، وضع عبوة متفجرة . (جيروساليم بوست ، هآرتس ، يديعوت احرونوت ، ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤).

١٦٨ - وفي اعتراف ادلي به الى الشرطة أحد المتهمين في قضية الحركة السرية اليهودية المزعومة ، ذكر أن أحد الأهداف الرئيسية للمجموعة هو " تخليص جبل الهيكل من حيازة المسلمين له من أجل تحقيق الخلاص لاسرائيل وانشاء مملكة اسرائيل الموعودة " . وأشارت التقارير الى أن المتهم قد أكد في اعترافه انه لم يتم الاتفاق قط على أى خطة فعلية لنسف قبة الصخرة ؛ ولم يكن هناك وقت مستهدف لذلك بل تضمنت الاستعدادات سرقة متفجرات من احدى قواعد للجيش في الجولان والحصول على صور فوتوغرافية جوية للمنطقة . وفي تطور آخر ، ذكر أن ضابطي قوات الدفاع الاسرائيلية اللذين زعم انهما اشتركا في الهجوم الذى وقع في حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، على رؤساء بلديات الضفة الغربية الثلاثة ، قد أعيدا الى الاحتجاز في ٣ حزيران /يونيه لحين الانتهاء من محاكمتهم . كما وجهت اتهامات الى المتهمين كليهما بالتسبب في احداث أضرار بدنية خطيرة ، والتقصير في أداء الواجب والاخفاق في منع وقوع جريمة . وذكر كذلك ان ضابطي قوات الدفاع الاسرائيلية ، وضابط ثالث مشترك في قضية الحركة السرية اليهودية ، لم يكشف عن اسمه ، سيفصلون قريبا من مناصبهم في قوات الدفاع الاسرائيلية (جيروساليم بوست ٤ حزيران /يونيه ، هآرتس ٤ حزيران /يونيه ، يديعوت أحرونوت ٥ حزيران /يونيه ١٩٨٤).

١٦٩ - وفي ٧ حزيران /يونيه ١٩٨٤ ، أصدر أحد قضاة محكمة قضاء القدس ، حكما ضد السيد نوام بينون - أول شخص يدان في قضية الحركة السرية اليهودية - بالسجن لمدة ١٨ شهرا ، وحكما آخر بالسجن لمدة ١٨ شهرا مع ايقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات . وكان السيد بينون ، من مستوطنة كيشت في الجولان ، قد اتهم في الأصل هو و ٢٤ متهما آخرين في القضية ، بالاشتراك في عضوية تنظيم ارهابي ، والشروع في ارتكاب جريمة القتل وحيازة أسلحة بصورة غير قانونية . غير أنه بعد مساومة على الاقرار بالذنب أقر بأنه مذنب في التهمة الابسط وهي حيازة ونقل متفجرات بصورة غير مشروعة . وجرت محاكمته على حدة . وكان السيد بينون قد قام بنقل ٥ لغما سوريا في مرتفعات الجولان ، من مستوطنة كيشت الى مستوطنة أخرى هي نوف . وبعد ذلك جرى استخدام المتفجرات التي تم استخلاصها من الألغام التي نقلها ، في صناعة القنابل التي زرعت في نيسان /ابريل ١٩٨٤ تحت خمس حافلات مملوكة للعرب في القدس الشرقية. (جيروساليم بوست ، هآرتس ، ٨ حزيران /يونيه ١٩٨٤).

١٧٠ - وأعلن أن السيد كريم خلف رئيس بلدية رام الله السابق والسيد ابراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة السابق، عينا في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤، السيد درويش ناصر، وهو محام من القدس الشرقية، مراقبا بالنيابة عنهما في محاكمة اعضاء التنظيم اليهودي السري المدعى بوجوده. وأعلن أن السيد ناصر طلب من المدعي العام الاذن بفحص ملفات الدعوى ولكن طلبه رفض على أساس أن القانون الاسرائيلي لا يعترف بمركز "المراقب" ويحد من امكانية اطلاع جهة الادعاء والدفاع على الملفات. (جيروسالم بوست، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

١٧١ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ أدين السيد جيلاد بيلي، البالغ من العمر ٣١ سنة، وهو من مستوطنة كيشت في الجولان، بتهمة انضمامه الى عضوية منظمة ارهابية والتسبب في ضرر جسماني بالغ والهجوم على قبة الصخرة واتلاف ممتلكات الجيش وحيازة الاسلحة ونقلها بطريقة غير شرعية. وقد أعلن السيد بيلي أنه مذنب على اثر اتفاق تفاوضي عدلت بمقتضاه تهمة القيام بنشاط لحساب منظمة ارهابية الى تهمة عضوية المنظمة، وتهمة الشروع في القتل الى التآمر على التسبب في ضرر جسماني بالغ وبث شحنة متفجرة. وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٤، حكم على السيد بيلي بالسجن لمدة ١٠ سنوات، بالاضافة الى ثلاث سنوات أخرى يقضيها في السجن مع السنوات الخمس الاولى في الوقت نفسه. وأعلن عضو آخر في التنظيم السري، وهو السيد يوسف زوريا من رامات هاشارون، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤، أنه مذنب في التهم الموجهة اليه بالتآمر للهجوم على جبل الهيكل والحيازة غير الشرعية لقطع من الاسلحة والتدليس المشدد. وقد أدين بناء على اعترافه الخاص على اثر اتفاق تفاوضي مع جهة الادعاء. (جيروسالم بوست، هآرتس، ١٥ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

١٧٢ - وأعلن أن محاكمة ٢٢ رجلا اتهموا بالانضمام الى عضوية منظمة ارهابية يهودية في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان قد بدأت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ أمام المحكمة المحلية في القدس. ومن بين ٢٧ شخصا اصليا اعتقلوا فيما يتصل بالقضية أدين ثلاثة بالفعل بناء على اعترافهم الخاص ويواجه اثنان آخران، وهما ضابطان بالجيش، متهمان بالاشتراك في الهجوم على رؤساء بلديات الضفة الغربية وغيرهم من الشخصيات البارزة، دعاوى مستقلة. ويواجه ستة من المتهمين تهمتي قتل طلبة الكلية الاسلامية في الخليل والقيام بنشاط في منظمة ارهابية؛ ويواجه أربعة تهمتي التسبب في ضرر جسماني بالغ والقيام بنشاط في منظمة ارهابية ويواجه الاثنا عشرة الباقون تهم الشروع في القتل والتسبب في ضرر جسماني بالغ وحمل الاسلحة بطريقة غير شرعية وعضوية منظمة ارهابية. وستجرى المحاكمة امام القضاة يعقوب بازاك (رئيس المحكمة) وشمويل فنكلمان والدكتور زفي كوهين، وسيمثل المدعون دوريت بينيش ويوزى حسون وايسكا ليبوفيتز جهة الادعاء. ويمثل الدفاع ١٢ محاميا.

وقال أحد مصادر الدفاع ان جميع المتهمين سيعلنون انهم غير مذنبين ولكنهم سيعترفون بارتكاب الافعال المنسوبة اليهم . (جيروساليم بوست ، ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ؛ ويديعوت احرونوت ١٧ حزيران/يونيه ، وهآرتس ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

١٧٣ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ رفع اسرائيل ويينر قاضي المحكمة المحلية في القدس الحظر المفروض على نشر اسماء المتهمين في القضية . وعلى اثر رفع الحظر أعلن أن السيد مائير اندور، وهو شخصية هامة في غوش امونيم ، صرّح بأن شخصيات عسكرية وساسة بارزين قد شجعوا المستوطنين " قبل وبعد " الهجوم على رؤساء بلديات الضفة الغربية على " القيام بأعمال لا يمكن لدولة ديمقراطية أن تقوم بها " . وفي تطور آخر ، أكد أحد مصادر الدفاع أن الدفاع اتفق مع الدولة على عدم استئناف المحاكمة حتى أيلول/سبتمبر ، وذلك بعد العطلة القضائية الصيفية . ومن بين المتهمين السيد مناحم ليفني ، رئيس لجنة احياء الاستيطان اليهودي في الخليل ، الذي يعتبر زعيم الجماعة ؛ والسيد ناتان ناتاسون - الأمين العام لغوش امونيم ؛ والسيد بنزيون هاينمان ، وهو الرجل الذي دبّر مع الحاخام موسى ليفنجر أول الاعمال التي قامت بها غوش أمونيم ، والسيد يهودا اتزيون ، مؤسس اوفرا والعضو السابق في أمانة غوش امونيم . وأعلن أن سبعة من المتهمين الذين يواجهون تهم ارتكاب القتل فيما يتصل بالهجوم على الكلية الاسلامية في الخليل قد تقرر استمرار حبسهم بالفعل حتى انتهاء محاكمتهم . كذلك تقرر استمرار حبس السيد اهارون جيلا ، وهو من ضباط الجيش الذين يحاكمون على حدة لاشتراكهم في الأنشطة السرية ، حتى انتهاء محاكمته . وقد رفضت المحكمة العليا في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ الالتماس المقدم منه للافراج عنه بكفالة. (جيروساليم بوست ، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

١٧٤ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ أمر اسرائيل ويينر ، قاضي المحكمة المحلية في القدس باستمرار حبس ٢١ من المتهمين في قضية التنظيم السري اليهودي حتى انتهاء محاكمتهم . وأذن بالافراج عن متهم واحد ، هو السيد موسى زار ، بكفالة تبلغ ٢٫٢٥ مليون شاقل اسرائيلي " لأسباب صحية " ، بعد الوفاء بعدة شروط . (معاريف ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

١٧٥ - وقرر القضاة الثلاثة في المحكمة المحلية بالقدس الذين نظروا قضية التنظيم السري اليهودي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ اجراء محاكمتين مستقلتين الأولى لمحاكمة الاشخاص الستة المتهمين بقتل طلبة الكلية الاسلامية ؛ والثانية ، التي تحدد بالفعل يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ موعدا لها ، لمحاكمة ٢٠ متهما (من بينهم الستة المتهمون في المحاكمة الأولى) ، فيما يتصل بمؤامرة قصف جبل الهيكل بالقنابل والهجوم على رؤساء بلديات الضفة الغربية وبث الشراك المتفجرة في الحافلات العربية . (هآرتس ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

١٧٦ - وحكمت المحكمة المحلية في القدس، في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤، على يهودا كوهين أحد أعضاء التنظيم السرى الارهابي المدعى بوجوده، بالسجن لمدة عام ونصف العام وبالسجن سنتين مع ايقاف التنفيذ. وقد أدين كوهين بتهمة الاشتراك في مؤامرة لتفجير قبة الصخرة على جبل الهيكل. (جيروساليم بوست، هآرتس، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤).

٣ - المعلومات المتعلقة بالتدابير التي تؤثر على حقوق معينة

(أ) الحق في حرية الانتقال

١٧٧ - أعلن أن السلطات العسكرية الاسرائيلية مددت أوامر تحديد الاقامة الجبرية المفروضة على الدكتور أمين الخطيب رئيس رابطة الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وفيصل الحسيني مدير مركز الدراسات العربية في القدس. وهذه هي المرة الرابعة التي تمدد فيها أوامر تحديد الاقامة الجبرية للرجلين. (الفجر، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣).

١٧٨ - منعت السلطات العسكرية الاسرائيلية ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة المنتخب، من حضور المؤتمر السنوى الثاني لأبناء البلدة الذين يعيشون في الولايات المتحدة الامريكية، الذى عقد في واشنطن في الفترة بين ١٩ و ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٣. (الفجر، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣).

١٧٩ - وأصدرت السلطات الاسرائيلية أمرا بتحديد الاقامة الجبرية المفروضة على وحيد حمد الله رئيس بلدية عنبتا المفصول ولمدة ستة أشهر اخرى. وكانت هذه هي المرة السادسة التي يمدد فيها أمر الاقامة الجبرية لحمد الله. (الفجر، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣).

١٨٠ - وفرضت على قاضي منطقة طولكرم، الشيخ حمد سليمان خضير، اقامة جبرية في بلدته لقيامه بأنشطة سياسية غير شرعية وغير محددة. وبمقتضى هذا الأمر المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٨٣ والموقع من علوف اورى اور قائد المنطقة المركزية يرغم القاضي، لمدة ستة أشهر، على أن يبقى بمنزله من شروق الشمس الى غروبها وأن يظل في نابلس وأن يثبت وجوده في مركز الشرطة الرئيسي بها مرة في الاسبوع. وقال رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، الشيخ سعد الدين العلمي أن هذه هي المرة الاولى التي يفرض فيها قيد على تنقل أحد قضاة الوقف منذ سنة ١٩٨٠، عندما رحل بالقوة رجاء تميمي القاضي الاسلامي للخليل، بالاضافة الى رئيسي بلدتي الخليل وحلحول. وطلب الشيخ العلمي الالغاء الفورى للأمر. (جيروساليم بوست وهآرتس، ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣؛ الفجر، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣).

١٨١ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، منعت الحكومة العسكرية اثنين من رؤساء

بلديات الضفة الغربية المخلوعين وهما بسام الشكعة من نابلس وكريم خلف من رام الله، والدكتور حيدر عبد الشافي رئيس جمعية الهلال الأحمر في غزة، من مغادرة مدنهم والتوجه الى القدس لمقابلة ريتشارد لوس وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية. وقال متحدث باسم الادارة المدنية للضفة الغربية ان الشكعة قد فرضت عليه اقامة جبرية لمدة يوم واحد " مراعاة لأمنه الخاص". وأعلن في تطور متصل بذلك أن الشكعة أبلغ في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ بأن السلطات العسكرية لن تسمح له بمغادرة الضفة الغربية الى الولايات المتحدة لنيل لقب حرية مدينة ليفونيا في ولاية ميشيغان. وطلب الشكعة ايضا السفر الى الولايات المتحدة لتلقي العلاج الطبي، ولكن السلطات العسكرية اعتبرت ان الغرض الوحيد لرحلته سياسي. (جيروساليم بوست، هآرتس، ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣).

١٨٢ - وفي ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣، تسلّم بشير برغوتي، رئيس تحرير " الطليعة"، أمرا يحظر عليه دخول قطاع غزة. (الفجر، ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣).

١٨٣ - وأعلن أن اثنين من أعضاء النقابات الفلسطينية وهما فيصل هندى أمين نقابة عمال المؤسسات العامة في طولكرم وعماد صفدى عضو النقابة، قد فرض عليهما الاقامة الجبرية بالبلدة. وأعلن أنه فرضت قيود مماثلة ايضا على طالبين: وهما عبد الوهاب علونة من جبع بالقرب من جنين، وهو طالب بجامعة بيت لحم، ومنير جرادات من زابويا، وهو طالب في جامعة النجاح. (الفجر، ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣).

١٨٤ - وعلى اثر ورود أنباء بشأن اغلاق الجسور الأردنية أعلنت السلطات العسكرية انه يمكن للزائرين من الاردن دخول الضفة الغربية دون قيود. ولكن فيما يتعلق بسكان الضفة الغربية الراغبين في المغادرة، فان رحيلهم يخضع " لقيود ورقابة"، ومنع سكان مناطق معينة من المغادرة. (هآرتس، ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣).

١٨٥ - وتقرر تقديم أمين ناصر رئيس بلدية قلقيلية المخلوع، للمحاكمة لانتهاكه أمرا تقييديا فرض عليه قبل سنتين ومنع بمقتضاه من مغادرة بلدته قلقيلية. وقد سافر ناصر في ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ الى نابلس، واحتجز وأقتيد الى مركز الشرطة المحلة. (هآرتس، ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣).

١٨٦ - وأعلن أن السلطات العسكرية أصدرت أمرا تقييديا لمدة ستة أشهر بحق زعيم مجلس طلبة بير زيت، وهو سمير صبيحات من جنين، الذى كان قد انتخب لتوه للحلول محل طالب صدر عليه امر مماثل بالاقامة الجبرية في بلدته. (جيروساليم بوست، هآرتس، ٢٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣).

١٨٧ - وأعلن أن السلطات العسكرية قد منعت ريموندا الطويل وهي صحفية من رام الله من السفر الى المانيا الغربية للاشتراك في مناقشة تليفزيونية. ووصفت السيدة ريموندا الطويل

هذا الاجراء بأنه نموذج " للممارسات التي تتخذها السلطات الاسرائيلية لاخماد الأصوات الفلسطينية التي تدعو الى السلم والعدالة في المنطقة ". (جيروساليم بوست ، ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤).

١٨٨ - وصدر أمر بفرض اقامة جبرية على موسى جرادات ، وهو من قرية سعير ، في المدينة لمدة ستة أشهر . وأعلن تمديد أمر الاقامة الجبرية بالبلدة الصادر بحق الدكتور عزمي الشويدي وهو من البيرة وعضو سابق في لجنة الارشاد القومي . (هآرتس ، ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤).

١٨٩ - واعتقل ابراهيم نهفاوى ، وهو من قرية شفا عمرو بتهمة عدم الحضور الى مركز الشرطة المحلي قبل شهرين مضيا . وكان نهفاوى خاضعا للاقامة الجبرية ببلدته وكان يتعين عليه الحضور الى مركز الشرطة ثلاث مرات في اليوم . (الفجر ، ٢٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤).

١٩٠ - وفرضت على السيد نظمي مرقطن ، احد اعضاء مجلس الطلاب في جامعة الخليل ، اقامة جبرية في بلدته ترقومية قرب الخليل لمدة ستة اشهر. (الفجر ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٤).

١٩١ - وجدد الأمر الصادر بفرض اقامة جبرية على السيد بدران جابر في بلدته الخليل لمدة ستة أشهر أخرى . وكان هذا هو التجديد الثامن (الفجر ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٤)

١٩٢ - وفرضت على الصحفي طلعت أبو عفيفة بصحيفة الفجر التي تصدر باللغة العربية ، اقامة جبرية في القدس لمدة سنة وهذا يمنعه من دخول الضفة الغربية طيلة سريان الأمر العسكري. (الفجر ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٤).

١٩٣ - وجدد الأمر الصادر على السيد وحيد حمد الله رئيس بلدية عنبتا المنتخب بالاقامة الجبرية في بلدته لمدة ستة أشهر اخرى . (الفجر ، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

١٩٤ - سمحت الادارة المدنية في الضفة الغربية ، في ١ اذار/مارس ١٩٨٤ ، لرئيس بلدية رام الله المعزول ، كريم خلف ، بالعودة الى منزله بعد فترة من اقامته الجبرية بصفة غير رسمية في أريحا . (جيروسالم بوست ، ٢ اذار/مارس ١٩٨٤).

١٩٥ - ووفقا لعديد من التقارير ، جددت مرارا أوامر الاقامة الجبرية في المدن في أنحاء مختلفة من الأراضي المحتلة . وقد فرضت بعض هذه الأوامر للمرة السابعة ، مثلما في حالة السيد رجاء اغبرية ، أمين حركة أبناء البلد ، وللمرة الخامسة على السيد فيصل الحسيني ، مدير مركز الدراسات العربية بالقدس ، وللمرة الثالثة على المحامي جميل عثمان ناصر ، نائب مدير نقابة المحامين . (الفجر ، ٧ و ١٤ و ٢١ اذار/مارس ١٩٨٤).

١٩٦ - وقد أظهرت التقارير المتعلقة بحظر السفر تضارب القرارات المتخذة من جانب الحكومة الاسرائيلية ضد سكان الضفة الغربية . ففي ٧ اذار/مارس ١٩٨٤ ، تلقت السيدة فيليسيا لانغر ، محامية السيد بسام الشكعة ، تصريح سفر مشروط لموكلها ، موجه من المستشار القانوني الاسرائيلي لدى الحكومة العسكرية ، يشترط عدم سفر السيد الشكعة عن طريق مطار تل أبيب ، وما الى ذلك . ومن ناحية أخرى ، منعت الحكومة الاسرائيلية السيدة ريموندا الطويل ، وهي صحفية فلسطينية ، من السفر الى فيينا عن طريق عمان . وقد صرحت السيدة الطويل ، التي سمح لها بالسفر عن طريق مطار اللد ، بأن السلطات الاسرائيلية كانت على استعداد للسماح لها بالسفر عن طريق مطار اللد لأن هذه السلطات تعلم أن الأردن يحظر على الفلسطينيين استخدام المطار الاسرائيلي . (الفجر ، ١٤ و ٢٨ اذار/مارس ١٩٨٤).

١٩٧ - وقد رفضت لجنة الطعون العسكرية ، في جلستها المعقودة في ٢٧ اذار/مارس ١٩٨٤ ، الغاء أوامر الاقامة الجبرية في المدن التي فرضتها السلطات العسكرية على أربعة من أهالي الضفة الغربية . اذ أن السيد وحيد حمد الله ، رئيس بلدية عنبتا المنتخب، والسيد سمير صبيحات ، رئيس مجلس طلبة جامعة بير زيت ، والسيد جمال الشطي ، وهو طالب في جامعة النجاح ، والسيد عبد الله محمود بركات ، وهو طالب في جامعة بيت لحم ، كانوا قد تظلموا جميعا ضد تجديد أوامر الاقامة الجبرية في المدن . (الفجر ، ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤).

١٩٨ - وقد أصدرت السلطات الاسرائيلية أمرا للمرة الرابعة على السيد خليل محمد سوس من الدورا بالاقامة الجبرية في بلدته . ومقتضى هذا الأمر ، لا يستطيع السيد سوس ، الرئيس السابق لمجلس طلبة معهد الفنون التطبيقية في الخليل ، مغادرة الدورا لمدة ستة أشهر ، اعتبارا من ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ . (الفجر ، ١٨ أيار/مايو ١٩٨٤).

١٩٩ — وجددت السلطات العسكرية الاسرائيلية للمرة الثالثة على التوالي الاقامة الجبرية المفروضة على الصحفي السيد حمدى فراج في بلدته . وكان السيد فراج ، وهو محرر في مجلة الشراع المحظورة حاليا ، يزمع استئناف أمر الاقامة الجبرية بالمدينة أمام لجنة الطعون العسكرية . (الفجر ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

٢٠٠ — وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ذكر أن السلطات العسكرية الاسرائيلية قد أصدرت أمرا على الصحفي رضوان أبو عياش ، رئيس تحرير مجلة العودة بالاقامة الجبرية في بلدته . وعلى الرغم من أن السيد أبو عياش لم يتهم رسميا ، ذكر أن الأمر الصادر وجه ضده اتهامات مبهمة بشأن اضطلاعه بنشاط لصالح منظمة التحرير الفلسطينية و "بالاشتراك في نشاط سرى معاد للدولة" . (جيروسالييم بوست ، هآرتس ، ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ؛ الطليعة ٢٨ حزيران/يونيه ، الفجر ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

٢٠١ — وجددت سلطات الاحتلال في بيت لحم أمر الاقامة الجبرية على الطالب محمد المناصرة ، أمين مجلس طلبة بيت لحم . وذكر أن الأمر قد أصدر منذ ٣٠ يوما . (الطليعة ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤).

٢٠٢ — وذكر أنه تم تجديد أوامر حظر السفر على سبعة من سكان الضفة الغربية : أربعة من الخليل ، واثنان من نابلس ، ونقابي من القدس ؛ وهم السيد موسى جرادات ، يبلغ من العمر ٣٠ عاما ، ويعمل مراسلا لجريدة الفجر ؛ والسيد فتحي عبد العزيز جرادات ، وهو طالب في جامعة الخليل ؛ والسيد نظمي فتافتة ، وهو عضو في مجلس طلبة جامعة الخليل ؛ والسيد محمود زيادة ، وهو عضو في احدى نقابات التشييد ؛ والمحامي غسان وليد الشكعة من نابلس ؛ والصحفي محمد عميرة ؛ والسيد عبد أبو دياب ، مراسل جريدة القدس في نابلس وأحد النقابيين في القدس . وتمتد الاقامة الجبرية بالمدن بالنسبة لهم جميعا لمدة ستة أشهر . (الفجر ، ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤).

٢٠٣ — وأفادت التقارير بأنه قد تم تجديد فرض الاقامة الجبرية ، على السيد سامي الكيلاني ، وهو محاضر في جامعة النجاح ، في بلدته لمدة ستة أشهر . وللمرة الرابعة على التوالي ، اضطر السيد الكيلاني الى البقاء في قرية يعبد ، بالقرب من جنين ، والى اثبات حضوره لدى قسم الشرطة مرة كل أسبوع . (الفجر ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤)

٢٠٤ — وأفادت التقارير بأن السلطات العسكرية قد جددت ، للمرة الثالثة ، أمر فرض الاقامة الجبرية على السيد كفاح الزغيبي من منطقة جنين في بلدته . وقد قضى السيد الزغيبي مدة ست سنوات بالسجن ؛ وقد اعتقل ، فيما ذكر، أربع مرات دون تهم . (الفجر ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤) .

(ب) الحق في حرية التعليم

٢٠٥ - قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية باخطار ثمانية من مدراء ومعلمي المدارس في منطقة جنين باحالتهم الى التقاعد الاجبارى . ووصف المعلمون الفلسطينيون الحركيون ، من أعضاء اللجنة العامة لمعلمي المدارس الحكومية ، قرار السلطات بأنه " محاولة لتجريد نظام التعليم من الخبراء وذوى المهارات الذين لا غنى عنهم في هذا الميدان الهام" . وترد في المرفق الرابع قائمة بالمعاهد التعليمية التي أغلقت بين شباط/فبراير ١٩٨٣ وشباط/فبراير ١٩٨٤ . (الفجر ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣).

٢٠٦ - وأفادت التقارير بأن الحكومة العسكرية في قطاع غزة قد قررت نقل ما يقرب من ٤٠٠ تلميذ من احدى المدارس الثانوية في مخيم جبلية للاجئين الى عدد من المدارس في خان يونس . وأفادت التقارير بأن هذا القرار قد اتخذ كاجراء تأديبي ضد تلاميذ مدرسة "الفالوجا" في أعقاب اشتراكهم في مظاهرة عنيفة شهدتها المنطقة في نهاية العام الدراسي السابق . وفي غزة ، التي أثار القرار فيها الحنق ، تقدم عدد من وجهاء القوم الى السلطات بطلبات لالغاء هذا الاجراء الذى فرض ، على حد قولهم ، عبئا ماليا ثقيلا على كاهل الأسر بالنظر الى ارتفاع أجرة المواصلات الى خان يونس . ونقل عن المصادر العسكرية فيما بعد أن التلاميذ قد نقلوا الى بيت حانون ، التي تقع على بعد عدد قليل من الكيلومترات عن مدرستهم السابقة . (هآرتس ، ٦ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣).

٢٠٧ - وقد استدعي ممثلو جامعات بير زيت والنجاح وبيت لحم وأبو ديس ، بالهاتف ، لمقابلة رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية ، شيلوموايليا . وذكر المشتركون أن ايليا قد طلب منهم التزام الصمت في المعاهد الدراسية في الضفة الغربية . وأفادت التقارير بأن ايليا قد ذكر أنه لن يتم اصدار تصريحات عمل للمدرسين الأجانب ما لم يوقعوا على طلبات بالحصول على تصريحات للعمل يتعهدون فيها بعدم تأييد أية منظمات معادية . (الفجر، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣).

٢٠٨ - أما السيدة آن سكوت ، وهي أستاذة جامعية بريطانية ، والتي كانت في طريقها الى جامعة بير زيت لحضور مؤتمر عن التنمية الريفية ، فقد منعت من دخول اسرائيل ، ورحّلت في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ . وأفادت التقارير بأنه لم يسمح لها بالاتصال بمحاميتها ، ليا تسيميل ، كما منعت من الاتصال بالقنصل البريطاني ، وتم تهديدها باستعمال القوة البدنية ضدها اذا لم تستقل الطائرة التالية . وكانت السيدة سكوت وهي موظفة سابقة في جامعة بير زيت ، قد اعتقلت أثناء وجودها في مقر القيادة العسكرية في رام الله مع عدد من طلبة جامعة بير زيت الذين توجهوا للحصول على بطاقات هوياتهم ، حيث اعتدت عليها جنديتان بالضرب . وقد حدثت هذه الواقعة في تموز/يوليه ١٩٨٢ . وقد أبلغ متحدث

باسم وزارة الداخلية الاسرائيلية الصحفيين بأن السيدة سكوت هي " مشاركة دائمة في اجتماعات الاحتجاج المناهضة لاسرائيل " . (الفجر ، ٧ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣) .

٢٠٩ - وفي ١ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ ، أمرت السلطات العسكرية الاسرائيلية ١٠٠ محاضر في جامعة غزة الاسلامية بالحصول على تصريحات من الحكومة العسكرية قبل قيامهم بالتدريس في الجامعة . أما الأمر الجديد ، الذى ذكرت السلطات أنه يقوم على أساس المرسوم المصرى رقم ٣٨٠ فيتماثل ، وفقا لوصف مسؤولي الجامعة ، مع المرسوم العسكرى للضفة الغربية رقم ٨٥٤ ، الذى أنفذ في عام ١٩٨٠ ، والذى تقوم بمقتضاه السلطات الاسرائيلية بمراقبة المدرسين والطلاب في الجامعات المحلية . (الفجر ، ١٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣) .

٢١٠ - وفي ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، أغلقت الحكومة العسكرية أبواب الجامعة الكاثوليكية في بيت لحم لمدة ٦٠ يوما في أعقاب مظاهرة جامعية عنيفة تم القيام بها في اليوم السابق . وفي نهاية تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ ، ومناسبة افتتاح معرض للفن الشعبي الفلسطيني ، أغار الجيش على حرم الجامعة وصادر بعض المعروضات التي زعم أنها تحريضية . وقد تم اعتقال ثمانية من أعضاء مجلس الطلبة بسبب اقامة هذا المعرض ؛ وكان استمرار احتجازهم ، على حد قول مسؤولي الجامعة ، هو نتيجة مباشرة للاضطرابات . وفي ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، ذكر أن العميد بن - اليزار قد وافق ، عقب اجتماع عقده مع كل من نائب رئيس جامعة بيت لحم ، الراهب توماس سكانلان ، ومدير الجامعة الدكتور أنطون سانسور ، على اعادة فتح أبواب الجامعة . (جيروساليم بوست ، ٣ و ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣) .

٢١١ - وذكر أن ما يقرب من ٢٠ محاضرا أجنبيا في جامعة بير زيت قد أخطروا في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ بأن أمامهم أسبوعا واحدا لتوقيع استمارات تصريح عمل توفيقية تنص صراحة على أن تأييد منظمة التحرير الفلسطينية يمثل مخالفة . وأفادت التقارير بأن المحاضرين قد أبلغوا بأنهم اذا لم يوقعوا على تصاريح العمل هذه ، فسوف يتعين عليهم مغادرة الضفة الغربية . وفي ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، ذكر أنه قد تم التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة ، وأن المحاضرين الأجانب قد قاموا في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، نتيجة لذلك ، بتوقيع طلبات للحصول على تصريحات عمل في مقر الادارة المدنية . وقد أصدرت جامعة بير زيت فيما بعد بيانا صحفيا قالت فيه ان " جميع العاملين بالجامعة قد وافقوا على الطلب الجديد الذى لم يتضمن أية تعهدات سياسية " . وأفادت التقارير بأن الصيغة التوفيقية قد فصلت بين التعهد ، الذى يتعين على مقدمي الطلبات توقيعه ، وبين أنظمة الأمن التي تنص على حظر تأييد أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية . وتفيد التقارير بأن جامعة بير زيت هي آخر جامعات الضفة الغربية الأربع التي يوقع فيها المحاضرون الطلبات . (جيروساليم بوست ، ١٣ و ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣) .

٢١٢ - أما الطلبة المعتقلين لمخالفات سياسية فلن يسمح لهم بالعودة الى مدارسهم بعد اطلاق سراحهم ، وذلك وفقا لتعليمات أصدرتها الحكومة العسكرية الاسرائيلية الى المعاهد التعليمية في الضفة الغربية . كما أمرت السلطات العسكرية مدراء المدارس بعدم السماح للطلبة المتغيبين عن مدارسهم لأكثر من ٢٠ يوما بدخول امتحانات الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية . وذكر فيما بعد أن ١٨ طالبا من طلاب المدارس الثانوية في نابلس قد منعوا من العودة الى مدارسهم ومن قيد أسمائهم في أى معهد تعليمي آخر بعد أن احتجزوا لمدة ١١ الى ١٣ يوما عقب المظاهرات . (الفجر ، ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر و ٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣) .

٢١٣ - وتلقت جامعة الخليل اذنا بفتح كلية الزراعة التي كان من المقرر فتحها في السنة الدراسية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وقد أعلن هذا السيد محمد راشد الجعبرى ، مدير مجلس أمناء الجامعة . (الفجر ، ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣) .

٢١٤ - وذكرت التقارير الواردة من نابلس أن المتاريس التي أقامها جيش الدفاع الاسرائيلي حول حرم جامعة النجاح قد أدت الى منع الطلبة من دخول الجامعة والى عدم اعطاء أى دروس في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ . وذكرت مصادر جيش الدفاع الاسرائيلي أنها قد حصلت على معلومات تفيد بأن الطلبة كانوا يزمعون اقامة مظاهرة كبيرة في حرم الجامعة . (جيروسالليم بوست ، ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣) .

٢١٥ - وفي ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ، تظاهر ما يقرب من ١٠٠ طالب في جامعة النجاح في نابلس ضد قرار الحكومة العسكرية القاضي باقامة متاريس بالقرب من الجامعة ومطالبة كل من يدخل بابراز بطاقة هويته . ووفقا لمصدر من الجامعة ، فان الطلبة كانوا يعتقدون بأن مطالبة الجيش اياهم بابراز بطاقات الهوية هي بمثابة خطوة نحو تنفيذ خطة لوضع الجامعة تحت مراقبة الحكومة العسكرية . وقد نفى مصدر عسكرى ذلك بقوله ان " المتاريس الاختيارية " كان القصد منها منع " المحرضين الدخلاء " من دخول حرم الجامعة . (جيروسالليم بوست ، ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣) .

٢١٦ - وقد وافق مجلس جامعة الخليل الاسلامية على استبدال المدرسين الأجانب الستة الذين وقعوا على تصريحات العمل المعدلة . وقد اتخذ هذا القرار في أعقاب اجتماع ضم الطلبة الذين قاموا باضراب احتجاجا على هؤلاء المدرسين . (الطليعة ، ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ ؛ الاتحاد ، ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) .

٢١٧- وقرر مجلس الطلاب في جامعة الخليل ، يليه مجلس امناء الجامعة ، بدء اضراب لمدة ثلاثة ايام احتجاجا على التعهد بعدم تأييد منظمة التحرير الفلسطينية ، الذى يطلب من المحاضرين الاجانب توقيعه . وقد اصدر طلاب جامعة الخليل بيانا يدعو الى طرد المحاضرين الذين وقعوا التعهد . وفي تطور ذى صلة روى ان قوات الأمن وضعت متاريس قرب جامعة بيت لحم ثم ازالتها في وقت لاحق من نفس اليوم . (هآرتس ، ١٠ كانون الثاني / يناير ، ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤) .

٢١٨- وادانت اللجنة العامة لمدرسي المدارس الحكومية في الضفة الغربية (اللجنة العامة) فصل أكثر من ٤٠ مدرسا من مختلف انحاء الضفة الغربية في الاسبوع الماضي ، ووصفته بأنه دون اى مبرر اكاديمي . وطالبت اللجنة العامة ايضا ، في رسالة الى مكتب التعليم الاسرائيلي المسؤول عن الضفة الغربية ، بان يعاد المدرسون المفصولون الى وظائفهم . وقد تلقى كثير من المدرسين اشعارا موجزا ينص على ان " مسؤول التعليم لم يوافق على تعيينك " . وقد فصل مدرسون آخرون بعد اتمام فترة التدريب . (الفجر ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤) .

٢١٩- وقد استدعى الحاكم العسكرى لرام الله ، موريس باركوشبا ، في ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٤ ، رئيس جامعة بير زيت بالنيابة ، الدكتور غابي برامكي ، وابلغه بأمر أصدرته الحكومة العسكرية للضفة الغربية باغلاق حرم الجامعة القديم لمدة ثلاثة أشهر ، بعد حدوث مظاهرات جديدة هناك قام فيها الطلاب برفع العلم الفلسطيني وسد طريق قريب بالصخور وبالاطارات المشتعلة . وعلى ما يقال ، اثر اغلاق الحرم القديم داخل قرية بير زيت ، على نحو ١٤٠٠ طالب وأدى الى اغلاق جميع المكاتب والخدمات الادارية للجامعة . ووصف المتحدث باسم الجامعة قرار الاغلاق بأنه " لا مبرر له على الاطلاق " . وقد ذكر فيما بعد ان طلاب جامعة بير زيت عقدوا اجتماعا حاشدا في ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٤ ، للاحتجاج على الاغلاق ، واتهم رئيس الجامعة بالنيابة ، الدكتور برامكي ، قوات الدفاع الاسرائيلية بتعمد الاخلال بالدراسة في الجامعة ، وقال للمراسلين : " اذا امتنع الجيش عن المجيء الى الجامعة فلن تنشأ اية مشكلة " . (جيروساليم بوست ، هآرتس ، ٣ و ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٤) .

٢٢٠- واستولت السلطات الاسرائيلية على مبنى مدرسة بني نعيم الابتدائية (الواقع قرب كيريات اربع) وحولته الى مقر لقيادة القوات الاسرائيلية . ويعتقد السكان ان هدف السلطات هو ترسيخ الوجود العسكرى في قلب المدينة . (الطليعة ، ٨ آذار/مارس ١٩٨٤)

../..

٢٢١- وفي اعقاب احداث القذف بالحجارة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ ، اصدر قائد المنطقة الامر باغلاق مدرسة الهاشمية الثانوية في رام الله الى اجل غير مسمى . (هآرتس ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤) .

٢٢٢- وامرت الادارة المدنية للضفة الغربية ، في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، باغلاق الحرم الجديد لجامعة بير زيت لمدة شهر واحد بعد وقوع تصادم بين الطلاب وقوات الأمن في يوم الارض واليوم التالي له . وطبقا لبيان اصدره المكتب الصحفي الحكومي فان الشغب - الذى قام فيه الطلاب بقذف موظفي الأمن بالحجارة ، وسد الطرق واشعال الاطارات - استمر بالرغم من التحذيرات الموجهة الى نائب مدير الجامعة الدكتور غابي برامكي بأن سلطات الجامعة مسؤولة عن اعادة النظام . وقد اتى اغلاق الحرم الجديد بعد اقل من شهرين من صدور الامر باغلاق الحرم القديم ، الذى يتسع لـ ٣٠٠ ١ طالب ، لمدة ٩٠ يوما لاسباب مماثلة . (جيروساليم بوست ، هآرتس ، معاريف ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤).

٢٢٣- وأمرت الادارة المدنية لنابلس ، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، باغلاق جامعة النجاح لمدة أربعة اشهر بعد الاستيلاء على كميات كبيرة مما زعم انه مواد دعاية موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في معرض طلاب اقيم في حرم الجامعة في وقت سابق من الاسبوع. وقد صادرت السلطات العسكرية ، على ما يقال ، حمولة حافلتين من النشرات واللافتات والكراسات والمجلات على اساس انها " استفزازية وذات نزعة وطنية " . واكتشفت السلطات العسكرية ايضا ، على ما يقال ، كتبا عن حرب العصابات ، وتعليمات بشأن صنع القنابل ، وفأسا ، وسلاسل ، وحزاما لتغطية البراجم ، وسكاكين . وبعد المداهمة حاصر الحرم جنود يتخذون مواقعهم الى جانب المتاريس ؛ وقيل ان طالبا واثنين من حرس الحرم احتجزوا للاستجواب ، ولكن تم تكذيب التقارير السابقة بأن ١٠ أشخاص قد اعتقلوا . وسوف يؤخر اغلاق الجامعة بدء السنة الجامعية التي كان مقررا ان تبدأ في تشرين الاول/اكتوبر . وسوف يضطر نحو ١٠٠٠ من تلاميذ المدارس الثانوية كان من المفروض ان يبدأوا الدراسات الجامعية هذا العام ، الى الانتظار لمدة عام لأنهم لن يستطيعوا حضور دورة الزامية سابقة للدراسة الجامعية كان من المخطط ان تجرى في الشهور الباقية من الصيف . كما أن ٧٠٠ طالب آخرين كان من المقرر ان يتخرجوا سوف يتأخر تخرجهم لانهم سيفقدون فصلا دراسيا - وفقا لما ذكره المتحدث باسم الجامعة صائب فركات. (جيروساليم بوست ، هآرتس ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨٤) .

(ج) الحق في حرية التعبير

٢٢٤- أغلقت حكومة رفح العسكرية النادى الرياضي المحلي التابع للأونروا لاشتراكه المزعوم في أنشطة سياسية غير قانونية ، مثل اصدار تقويم ، وتنظيم معارض صور دون ترخيص ،

واقامة احتفالات بالمراكز . وطبقا للتقرير ، اغلقت السلطات الاسرائيلية معظم نوادى الشباب في معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية وغزة في العامين الماضيين . (الفجر ، ٢٦ آب / اغسطس ١٩٨٣) .

٢٢٥- وصادرت سلطات الامن في ٢١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ عددا من المعروضات في معرض للتراث الفلسطيني اقيم في جامعة بيت لحم . وقال المتحدث باسم قوات الدفاع الاسرائيلية ان المعروضات صودرت بعد ان علم ان المعرض يحتوى مواد من المحتمل أن تثير الجمهور. وذكر بيان صحفي للجامعة ان الملصقات والمطبوعات وأشرطة الموسيقى المسجلة وعلما فلسطينيا وعدة قنابل مسيلة للدموع قد صودرت . (جيروساليم بوست ، ٢٣ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣) .

٢٢٦- وذكر أن مدير وكالة الصحافة الفلسطينية ورئيس تحرير مجلة العودة ، السيد ابراهيم قراعين قد استجوب لمدة ٤ ساعات في ٢١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ وسئل عن اسماء وعناوين موظفي مجلته .(الفجر ، ٢٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣) .

٢٢٧- في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ذكر ان الحكومة العسكرية في رام الله استدعت السيد غابي برامكي ، رئيس جامعة بير زيت بالنيابة في الاسبوع السابق فيما يتصل بملاحظات ادلى بها في اجتماع شعبي عقد في الجامعة في وقت سابق . وزعم ان السيد برامكي حث الطلاب في خطابه على عدم محاربة بعضهم البعض وعلى ان يقوموا بدلا من ذلك " بتوجيه اسلحتهم ضد العدو الصهيوني " . وقال السيد برامكي في وقت لاحق ان شرطة رام الله احتجزته مدة ١٢ ساعة . وجاء في احد التقارير ان السيد برامكي اتهم باثارة الطلاب ضد الاحتلال وافرج عنه بكفالة . (جيروسالم بوست ، ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ؛ الفجر ، ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣) .

٢٢٨- ومنعت السلطات العسكرية الاسرائيلية رئيس تحرير مجلة الفجر ، السيد حنا سينيورا ، في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ من دخول الضفة الغربية وقطاع غزة . واشار الامر بتقييد حركته الى " اسباب امنية " غير محددة . وهذا هو ثاني أمر يتلقاه على التوالي بمنعه لمدة سنة كاملة من دخول الضفة والقطاع . (الفجر ، ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣) .

٢٢٩- وايدت محكمة العدل العليا ، في ٢٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ ، قرارا لوزارة الداخلية باغلاق صحيفة الشراع التي تصدر في القدس الشرقية على اساس انها تعمل بوصفها جهازا للجبهة الشعبية التي يتزعمها جورج حبش. وقد انكر صاحب الصحيفة ، وليد العسلي ، الذى استأنف قرار الاغلاق ان " الشراع " جهاز للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مقررا انها " صحيفة مستقلة ليبرالية تعرض مجموعة متنوعة من الآراء " . وحكمت المحكمة بأن

الاغلاق ليس مبنيا على ما ينشر في الصحيفة بل على ادلة تثبت صلتها بمنظمة ارهابية ولا يمكن الكشف عن هذه الادلة على اساس ان كشف مصادر المعلومات من شأنه ان يعرض امن الدولة للخطر . (جيروساليم بوست، ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣).

٢٣٠- وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، اقتحمت قوات الاحتلال الاسرائيلي منزل المدرس فاضل ريماوى من رام الله ، العضو في لجنة المدرسين ، وفتشته وصادرت ١٥ كتابا واقتحم منزل اسماعيل عثمان ، ناظر مدرسة الهاشمية في رام الله ، في نفس اليوم وصادر ٢٥ كتابا . وقيل ان المدرسين اشتروا الكتب المصادرة من المحلات العامة لبيع الكتب . (الاتحاد ، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤).

٢٣١- وطبقا لما ذكره خبير بالضفة الغربية ، سوف يحظر تعديل جديد لأمر عسكرى اسرائيلي الحفلات الخاصة والاحتفالات الثقافية التي تنظمها المؤسسات المحلية . ففي الشهر الماضي صدر الأمر العسكرى ١٠٧٩ معدلا للامر ١٠١ فيما يتعلق "بحظر الاثارة والدعاية المضادة" . وقد صدر الامر ١٠١ في آب/اغسطس ١٩٦٧ . وطبقا للتعديل الجديد اضيفت قيود الى الأمر العسكرى تتناول "المواد الصوتية" ، اشرطة الكاسيت والتصوير الفوتوغرافي والافلام والتسجيل . ويتناول الامر ١٠١ النشر والطباعة . ويضيف الأمر ١٠٧٩ اليه تعاريف لجميع انواع "تعابير الاتصال" مثل صوت الاجراس أو الاسطوانات او اشرطة الكاسيت أو اى صوت يمكن تفسيره على ان له مغزى سياسيا . ويعيد التعديل الجديد تعريف النشر ليشمل ، الكلمة المنطوقة أو الكتابة بخط اليد أو الطباعة أو عرض الافلام او اى نوع من النشر. (الفجر، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤) .

٢٣٢- غرّم امام في معسكر العروب ، قرب الخليل ، ٢٥٠٠٠ شيكل اسرائيلي لحيازته خريطة لفلسطين . (الفجر ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤) .

٢٣٣- وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، برأت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في نابلس الشاعر وكاتب القصة القصيرة الفلسطيني سامي الكيلاني من تهمتي الاثارة ونشر مواد غير مرخص بها . وقد اتهم السيد الكيلاني ، وهو مدرس فيزياء بجامعة النجاح ، بتوزيع ديوان شعرى عنوانه "وعد" لعز الدين القاسم" من شأنه ان يثير السكان بطريقة تهدد الامن والنظام العام" . وبعد قراءة تقرير اعده خبراء الادب ، قررت المحكمة العسكرية ان الديوان لا يحتوى على مواد مثيرة.(الفجر ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)

٢٣٤- وحكمت المحكمة العسكرية في الخليل على خالد محمد شاكر من مخيم الدهيشة للاجئين بدفع ١٥٠٠ شيكل اسرائيلي او الحبس لمدة خمسة ايام بتهمة حيازة كتب ممنوعة. (الفجر ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤).

٢٣٥- اصدرت ادارة الرقابة الاسرائيلية ترخيصا بمواصلة تمثيل المسرحية العربية "المشاهد" بعد معركة قانونية استمرت ثلاث سنوات بين مخرجي المسرحية والرقيب ولكن ذكر ان الترخيص لم يصدر الا بعد ان قام مسؤولو الرقابة الاسرائيليون ، بحذف مقاطع ذات طابع سياسي من النص . وزعم الرقيب ان مسرحية " المشاهد " تحث الفلسطينيين على التظاهر ضد السياسات الاسرائيلية . وتتناول المسرحية نزع ملكية الارض ومعاملة السلطات الاسرائيلية للعرب . وجرى تمثيل المسرحية في القرى العربية في عام ١٩٨٠.(الفجر، ١٥ شباط/ فبراير ١٩٨٤) .

٢٣٦- اعتقل مراسل صحيفة الميثاق في غزة ، سليمان جاد الله ، وصادرت السلطات الاسرائيلية عدد الاربعاء من الصحيفة . ولم يذكر اى سبب لهذا الاجراء. وقد حصلت الميثاق على ترخيص رسمي بتوزيع اعدادها في غزة منذ ١ تشرين الاول /اكتوبر١٩٨٢ . وقد اطلق سراح السيد جاد الله بعد ذلك. (الفجر، ٢١ اذار/مارس ١٩٨٤) .

٢٣٧- واحتجزت السلطات الاسرائيلية النقابي يوسف التماسي (من الخليل) بتهمة حيازته لصحيفة الطليعة . وقد اقتحمت السلطات الاسرائيلية منزل النقابي وأمرته بالتوجه الى القيادة العسكرية في اليوم التالي حيث ارسل الى سجن الفارعة . (الطليعة ، ٢٢ آذار / مارس ١٩٨٤) .

٢٣٨- في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، ايدت محكمة العدل العليا قرار وزارة الداخلية بحظر نشر مجلة عربية جديدة تصدر كل اسبوعين ، وتسمى المسيرة ، في القدس. وحكمت المحكمة ان هناك " سببا وجيها جدا " لرفض ممثل الوزارة في قضاء القدس السماح بالنشر. ورفضت طلبا باجبار الممثل على الكشف عن الادلة التي بنى عليها قراره.(جيروساليم بوست ، ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤) .

٢٣٩- وذكر أن قوات الأمن اعتقلت في ١٢ ايار/مايو ١٩٨٤ أربعة من موظفي "الفجر" التي تصدر في القدس الشرقية ، وجميعهم من سكان عدنا شمال الخليل ، واتهموا بتوزيع "مواد تحرّض على الفتنة" . وافرج عن الاربعة بعد ٢٠ ساعة . ووفقا لما جاء في أحد التقارير كان الاربعة ، وهم سائقان واثنان من رجال الصحافة ، مسافرين من القدس الى غزة عن طريق الخليل لتوزيع الصحيفة وقد اعتقلوا بالقرب من الخليل (جيروساليم بوست ، ١٣ و ١٤ ايار/مايو ١٩٨٤) .

٢٤٠- وحكم في ٩ ايار/مايو ١٩٨٤ على السيد فتحي غبين الفنان الشعبي الفلسطيني الذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة ، وهو من مخيم جباليا للاجئين في غزة ، بالسجن ستة أشهر وفرضت عليه غرامة قدرها ٣٠٠٠٠ شيكل اسرائيلي لاتهامه "بالتحريض من خلال رسومه" . وقال المدعي العسكرى ان غبين استخدم رسومه في تحريض الجمهور ، عن طريق رسم امور في جملتها الالوان الاربعة للعلم الفلسطيني . واقتيد السيد غبين من مبنى المحكمة العسكرية بغزة الى السجن مباشرة . وذكر أن المحكمة رفضت النداء الموجه من محاميه بإمهال موكله اسبوعا بغية عمل ترتيبات من اجل تدبير الغرامة وتوفير الدعم المالي لأسرته المكونة من خمسة أطفال . ويزعم أن المحكمة أمهلته شهرا لدفع الغرامة أو قضاء شهر اضافي في السجن . (الفجر ، ١٨ ايار/مايو ١٩٨٤ ؛ جيروساليم بوست ، هاآرتس ، يديعوت احرونوت ، ٢٧ ايار/مايو ١٩٨٤) .

٢٤١- ذكر أن السيد ابراهيم أبوستة ، وهو محام من غزة ، اتهم بنشر اعلان في "الفجر" يؤيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . كما اتهم بعقد اجتماع لمناقشة سبل ووسائل تأييد السيد عرفات ضد المنشقين عن فتح . (الفجر ، ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٤) .

٢٤٢- في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٤ ، صادرت الادارة المدنية بالضفة الغربية أعلاما وملصقات ومجلات من معرض للثقافة الفلسطينية بالجامعة الاسلامية بالخليل . وفي ٢٦ ايار/مايو ١٩٨٤ ، استدعت الادارة المدنية سلطات الجامعة لكي توضح لها كيف سمح بعرض تلك المواد التي قيل انها مثيرة للعصيان وعدائية لاسرائيل في الحرم الجامعي . (جيروساليم بوست ، هاآرتس ، يديعوت احرونوت ، ٢٧ ايار/مايو ١٩٨٤) .

٢٤٣- وفقا لما ورد في دراسة عن العلاقة بين الصحافة الفلسطينية والرقيب التابع لجيش الدفاع الاسرائيلي نشرت في حولية الاتحاد الوطني للصحفيين الاسرائيليين لعام ١٩٨٤ ، يحظر نشر ما يتراوح ما بين ١٥ و ٣٠ في المائة من المواد المقدمة من صحف القدس الشرقية الى الرقيب التابع لجيش الدفاع الاسرائيلي . ووفقا لتلك الدراسة ، أوضحت عينة عشوائية من المواد المحظور نشرها أنها لم تتضمن أسرارا عسكرية أو أية أسرار رسمية أخرى ، بل تناولت السياسة أو القومية الفلسطينية ، أو التراث الفلسطيني ، أو المشاعر المعادية لاسرائيل ، أو شرعية الواقع الاسرائيلي . كما حظر نشر بنود تتعلق بمقاومة السلطات الاسرائيلية في

الاراضي ، والاجراءات الاسرائيلية التي تعرض الاماني القومية الفلسطينية للخطر ، مثل انشاء المستوطنات اليهودية الجديدة في الاراضي . (جيروساليم بوست ، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٤) .

دال - معلومات عن تدابير الضم والاستيطان

١ - انشاء المستوطنات

٢٤٤- في ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، أقرت لجنة الاستيطان المشتركة بين الحكومة والوكالة اليهودية انشاء ستوطنة "غانيم باء" ، في منطقة جنين ، وبدء العمل في ستوطنة سبقت الموافقة عليها في تلال الخليل الجنوبية ، على أن تعرف باسم عتنيل . (هآرتس، جيروساليم بوست ، ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣) . وتستنسخ في المرفق الخامس قائمة ستكملة بالمستوطنات. وتستنسخ في المرفق السادس قائمة بالمستوطنات تبين الموقع وسنة الانشاء والمناطق السكانية.

٢٤٥- وكان من المقرر انتقال نحو ١٢٠ اسرة الى عمانويل في خلال اسبوعين لتشكيل نواة لما يتوقع أن يصبح أكبر مدينة يهودية في الضفة الغربية . وكان من المتوقع أن يصل عدد السكان الى ما مجموعه ٣٥٠ اسرة بحلول نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ . وبيع ما يربو على ٩٠٠ شقة . وبيع نحو ١٥٠ من هذه الشقق الى اليهود في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبلجيكا ، وكان يوجد بالفعل ٢٥ من تلك الاسر في مراكز الاستيعاب باسرائيل (جيروساليم بوست ، ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣) .

٢٤٦- وأعلن اريبل شارون ، وزير الدفاع السابق ، وهو يتكلم في احتفال بالذكرى الخامسة لانشاء تابوح وهي "ستوطنة صناعية" في الضفة الغربية ، انه حتى لو لم تطالب اسرائيل حاليا بالأجزاء التي تشمل الاردن من ارض اسرائيل ، فاننا "يجب أن نتذكر دائما انه رغم ان تلك الاراضي ليست في أيدينا ، فانها لنا" . وأعاد الى الاذهان استخدام الاسباب الاستراتيجية والأمنية لتبرير انشاء تابوح ، التي تقع على تل يطل على تقاطع الطريق "العابر للسامرة" والطريق الرئيسي بين القدس ونابلس ، وأعلن شارون أنه : "لم يعد هناك ما يدعو الى تأكيد المساهمة في الامن ، بل ان تابوح وتلك المناطق تشكل جزءا لا يتجزأ من ارض اسرائيل ، مثل القدس والخليل وشيخيم (نابلس) وجبال جلعاد (في الاردن)" . وقال ماتتياهو دروبلس ، مدير دائرة الاستيطان بالوكالة اليهودية ، ان السكان اليهود في الضفة الغربية بلغ عددهم ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ نسمة وانه سينجز ٧ ٠٠٠ وحدة سكنية في غضون عام واحد . واضاف انه "سيكون هناك ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ يهودي في المنطقة بحلول عام ١٩٨٥" . (جيروساليم بوست ، ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣) .

٢٤٧- ووفقا لما ورد في دراسة عن الاستيطان في الضفة الغربية أعدها الدكتور ميرون بن فنيستي ، فان الهياكل الاساسية الموجودة بالفعل من الاراضي وغيرها من الموارد التي أعدتها حكومة ليكود طوال السنوات السبع الماضية ، اكثر من كافية لاستمرارها في تشجيع عدد كبير من الاسرائيليين على الاستيطان على " الخط الأخضر " لعام ١٩٦٧ . ووفقا لتلك الدراسة فان نحو ٤٠ في المائة من الاراضي (٢ ١٥٠ ٠٠٠ دونم) في الضفة الغربية متاحة كي يستغلها الاسرائيليون . وقد تم الاستيلاء عليها بالفعل عن طريق نزع الملكية لأغراض عسكرية ، والاعلانات الصادرة باعتبارها اراضي الدولة ، والمشتريات الخاصة وشبه الحكومية ، وقوانين تحديد المناطق التي حدّت من الانشاءات العربية . ومن هذه المساحة استولى الجيش على ما يربو على ٥٠ في المائة كمناطق للتدريب وميادين للرمي (معظمها في غور الاردن) ، وتم بالفعل تخصيص ١٤٠ ٠٠٠ دونم للاستيطان اليهودي و١٥٠ ٠٠٠ دونم للرعي وغرس الاحراج ، و٣٤٠ ٠٠٠ دونم كمعازل طبيعية ، و١٢٠ ٠٠٠ دونم للزراعة الاسرائيلية ، و١٥ ٠٠٠ دونم للصناعة ، و٤٠ ٠٠٠ دونم للطرق . كما خصص ما يقرب من ثلث قطاع غزة للمستوطنات . (جيروساليم بوست ، ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣) .

٢٤٨- وفي ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ ، قررت لجنة المستوطنات المشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية العالمية تحويل ست مستوطنات شبه عسكرية في الضفة الغربية الى مستوطنات مدنية ، وهي بروش (في غور الاردن الشمالي) واليشا (شرق اريحا) وبتصهار (جنوب غربي نابلس) وجنات (شمال غربي جنين) وميتزاد (شمال غربي الخليل) وتسوريا (جنوب غربي غوش عصيون) . كما أقرت اللجنة انشاء تسوفيم ، وهي مستوطنة حضرية يخطط كي تشغلها ١ ٢٠٠ اسرة ، ومن المقرر أن يتولى المستثمرون من القطاع الخاص بناءها في شمال شرقي قلقيلية . وسيصل عدد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ، بانشاء هذه المستوطنات ، الى ١١٨ مستوطنة . (جيروساليم بوست ، هاآرتس ، ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣) .

٢٤٩- وذكر أن المجلس البلدي المعيّن حديثا في الخليل ، برئاسة زامير شيميش وهو ضابط اسرائيلي ، توقف عن اصدار تراخيص البناء في مجاورتين قريبتين من المستوطنة الاسرائيلية لكيريات أربع : عين بني سليم وبير مهجر . (الفجر ، ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣) .

٢٥٠- وفي غضون السنوات الثلاث الماضية ، استثمرت دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية ١٢ مليونا من الدولارات في أشغال اصلاح الاراضي بمحازاة شاطئ نهر الاردن فيما وراء سور الأمن . وحتى الآن استصلح بالفعل ١٢ ٠٠٠ دونم في تلك المنطقة (من بين ٢١ ٠٠٠ دونم مخصصة للاصلاح) وعبد ٣٨ كيلومترا من الطرق . وقال ماتتياهو رولس ، الرئيس المشارك لدائرة الاستيطان ، أثناء زيارة قام بها للمنطقة ، انه بحلول

نهاية عام ١٩٨٧ ، سيكون هناك ٣٠ مستوطنة يبلغ عدد سكانها ١٠ ٠٠٠ نسمة . وفي وقت اعداد هذا التقرير ، يوجد ٤ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في ٢١ مستوطنة . (هاآرتس ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣) .

٢٥١- وفي ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، أقرت لجنة الاستيطان المشتركة بين الحكومة والمنظمة الصهيونية العالمية ، والتي يرأسها يوفال نعمان ، وزير العلم والتنمية ، منح مستوطنتين من مستوطنات طلائع الاستيطان شبه العسكرية (الناحال) ، المركز المدني هما : بيت هاآرافا ، بالقرب من نيفو ، ونحال زوريم في غور الاردن . كما أقرت اللجنة انشاء تل حاييم ، جنوب ايلون - موريه ، واوفاريم باء في منطقة بنيامين . (جيروساليم بوست ، معاريف ، ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣) .

٢٥٢- وعينت لجنة تنسيق لاعادة توطين اليهود في الحي الاسلامي بمدينة القدس القديمة وكان من المقرر أن تعقد اجتماعها الاول في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ . وذكر أن السيد إي . شيلو ، رئيسها ، اكد أن اللجنة ستنظر في اعادة توطين اليهود في الحي الاسلامي - بالاضافة الى ١٢٠ يهودي يعيشون هناك بالفعل . وأكد أنه لا يعتزم تغيير التوازن الديموغرافي في الحي المكتظ بالسكان ، بيد أنه أضاف ان هناك ٢٦ منزلا مملوكا لليهود ، يتولى ادارة معظمهم الحارس على ممتلكات الغائبين . كما قال السيد شيلو ، انه " مازال هناك سكان عرب في ثمانية منازل ، ويقيم سكان يهود في ثمانية منازل أخرى ، أما الـ ١٢ منزلا المتبقية فمعظمها عبارة عن خرائب تقريبا " . وأضاف أن " ما يتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ " اسرة مسلمة أجليت حتى الآن من منازلها في الحي وعوضت تعويضا كاملا . (هاآرتس ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣) .

٢٥٣- ووفقا لمصادر عسكرية ، قرر جيش الدفاع الاسرائيلي انشاء ستة مراكز متقدمة جديدة للناحال في الضفة الغربية خلال كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ . وفي العادة تسلم المراكز الامامية للناحال الى المستوطنين المدنيين في مرحلة لاحقة . (جيروساليم بوست ، ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣) .

٢٥٤- وفي ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، أبلغ ديفيد ليفي ، نائب رئيس الوزراء ووزير الاسكان ، وفدا من المستوطنين ان " الحافز على الانشاءات في المستوطنات سيستمر وأن جميع المستوطنات الجديدة التي تقرر انشاؤها ستبنى " . وأخبر ليفي المستوطنين أنه توجد ٦ ٠٠٠ وحدة اسكانية قيد التشييد حاليا في الاراضي ، وعندما تشغل هذه الوحدات سيتضاعف عدد السكان اليهود في الاراضي . وأضاف الوزير أنه حدث نمو يبلغ ٤٥ في المائة في عدد السكان اليهود في الاراضي - أي من ٢٠ ٠٠٠ الى ٢٩ ٠٠٠ نسمة ، في أثناء السنة الماضية وحدها . (هاآرتس ، ١٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) .

٢٥٥- وفي ٢ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، أكد الكنيسيت ، بأغلبية ٥٤ صوتا مقابل ٤٦ صوتا ، القراءة الأولى لمشروع قانون بتعديل القانون الذى ينظم نقل الملكية بغية تيسير عقد المواطنين الاسرائيليين الصفقات للحصول على الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة (الفجر ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) .

٢٥٦- وذكر أن منظمة لا تهدف الى تحقيق الربح وتسمى " اتارا ليوشنا " ، وترمي الى توطين اليهود داخل الحي الاسلامي بمدينة القدس القديمة ، بدأت أعمال التشييد في المباني التي تشرف عليها في الحي . وفي ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، ذكر أن المنظمة خططت لانفاق ٣٠٠ مليون شاقل اسرائيلي لبناء الشقق في ستة من المباني التي تشرف عليها في الحي الاسلامي . ووفقا لما جاء في أحد التقارير ، يقيم نحو ١٥٠ من اليهود في الحي الاسلامي حاليا . (جيروساليم بوست ، ١٣ و ١٨ كانون الثاني /يناير ؛ هآرتس ، ١٣ و ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤) .

٢٥٧- وقد وافقت اللجنة الوزارية للمستوطنات على انشاء موقعين متقدمين جديدين للنحال في قطاع غزة ، يتم تحويلهما فيما بعد الى مستوطنتين مدنيتين . وتسميان قطيف " حاء " وقطيف " طاء " . وقال الوزير يوفال نعيمان ، رئيس اللجنة ، انه رغم الحالة الاقتصادية السائدة هناك فليست ثمة نية لوقف زخم بناء المستوطنات اليهودية في جميع أنحاء أرض اسرائيل . (هآرتس ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٢٥٨- وتضمنت احدى وثائق ادارة الاستيطان التابعة للاتحاد الصهيوني تفصيلات عن تطوير مجلس " بنيامين " الاقليمي اليهودي الممتد شمالي القدس . وطبقا للخطة ، سيتم ، بحلول عام ٢٠١٠ ، بناء ٢٧ مستوطنة جديدة في تلك المنطقة ، وسيتم انشاء مصادر للعمالة وللهيكل الأساسي واستثمار مبلغ ٨٥ مليون شيكل اسرائيلي . وخلال ٢٦ عاما سيبلغ عدد السكان اليهود بالمنطقة ١٩٠٠٠٠ نسمة في ٤٧ مستوطنة وسيكون عدد السكان العرب ٢٤٠٠٠٠ نسمة . (هآرتس ، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٢٥٩- وتم تحديد موقع مستوطنة في منطقة تقع بين مدينتي خان يونس ورفح وتوجد بها منازل وأراضي تخص المئات من الأسر التي تعيش في تلك المنطقة ، وذلك كجزء من خطة وضعتها لجنة الاستيطان بالكنيست ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، لانشاء خمس مستوطنات جديدة في قطاع غزة . وستضم المستوطنة ٣٠٠٠ وحدة سكنية . (الطليعة ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٢٦٠- وفي ٥ آذار/مارس ١٩٨٤ ، أقيمت مستوطنة جديدة تسمى "اروفين" جنوبي احدى كتل أتزيون ، وذلك بمبادرة من المجلس الاقليمي لكتلة عصيون وبموافقة الهيئات المعنية في الدولة . وقد انشئت اروفين ، وهي تتألف من ثلاث خيام وسياج من الأسلاك الشائكة ، في موقع بين قرية بيت عمور وحلحول ، على بعد نحو ٥ كيلومترات جنوبي كتلة عليون . وقد خطط لتوطين ما يقرب من ١٥٠ أسرة في اروفين . وصودرت ثمانية دونم من الأراضي المملوكة للعرب المحليين لمد طريق الى المستوطنة الجديدة . وأعرب السكان العرب عن مخاوفهم من الاستيلاء على مزيد من الأراضي للتوسعات التي ستتم مستقبلا في المستوطنة . (هآرتس ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٤)

٢٦١- وفي ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، قرر المسؤولون في اللجنة الوزارية للمستوطنات والمنظمة الصهيونية العالمية اقامة مستوطنتين جديدتين في الضفة الغربية ؛ وهما مستوطنة ليفنا - في جبل الخليل الجنوبي ، شمالي غابة ياتير وستضم ٣٠ وحدة سكنية في المرحلة الأولى - ومستوطنة ايلي ، شمال غرب شيلوح ، على تل يسمى جبل أ- راوا ، وستضم أيضا ٣٠ وحدة سكنية في المرحلة الأولى . كما قررت اللجنة تحويل موقع معاليه - ليفونه المتقدم الى مستوطنة مدنية ، وتحديد موقع لمستوطنة "آدم" الدائمة - وهي نواة تتألف من سكان

من أحياء القدس . واقترح أن تقام المستوطنة الدائمة بالقرب من قرية جبع ، شمالي عناتوت . (هآرتس ، ٢ نيسان/ابريل ؛ جيروساليم بوست ، هآرتس ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤)

٢٦٢- وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، أتمت المنظمة الصهيونية العالمية نقل ٣٠ مبنى الى تل يقع جنوب شرق نابلس لمستوطنة تل حاييم المزمع اقامتها بالقرب من الموقع الذى كانت توجد به ايلون - موريه ، على بعد نحو ٥ كيلومترات جنوب شرق نابلس . وستكون مستوطنة تل حاييم هي المستوطنة الثالثة عشرة في الدائرة المحيطة بنابلس والتي يبلغ نصف قطرها ١٠ كيلومترات . ونقل عن أحد المصادر في المنظمة الصهيونية العالمية ، أنه ببناء تل حاييم ستكون المستوطنات اليهودية قد أحاطت بمدينة نابلس ، باستثناء المنطقة الواقعة شمال شرق المدينة ، حيث توجد مستوطنة أيريت ، وهي أقرب مستوطنة ، على بعد يزيد على ١٠ كيلومترات . (جيروساليم بوست ، ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤)

٢٦٣- وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، اعتمدت اللجنة الوزارية للمستوطنات انشاء أربع مستوطنات جديدة في الضفة الغربية : ايريت - على بعد ١٥ كيلومترا شمال شرق نابلس - وسوف تكون مستوطنة جماعية تضم ٢٥٠ أسرة ؛ وآدم - بالقرب من قرية جبع ، شمال شرق القدس ، وستجلب لها نواة يتم تكوينها من أشخاص يقيمون في ضواحي القدس ؛ وعماريم باء ، في جبل الخليل الجنوبي وهي مستوطنة جماعية علمانية ؛ وهريرت - زانواه - وهي أيضا مستوطنة جماعية علمانية بالقرب من موقع ياتير الأثرى في جبل الخليل الجنوبي . وتمت الموافقة على اقامة مستوطنتين في قطاع غزه : نيسانيت وبني أتسمون . وقد تمت الموافقة في أعقاب قرار اتخذه وزير المالية كوهين أورغاد يقضي بأن يفرج ، في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، وهو تاريخ بداية السنة المالية ، عن جزء كبير من ميزانية المستوطنة . (جيروساليم بوست ، هآرتس، ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٤)

٢٦٤- وفي ٩ أيار/مايو ١٩٨٤ ، ذكر انه تم افتتاح مستوطنتين جديدتين في الضفة الغربية : تل حاييم ، بالقرب من قرية رجيب - الموقع الأصلي لايلون - موريه ، ومعالي - ليفونا ، على الطريق بين رام الله ونابلس . (جيروساليم بوست ، ٩ أيار/مايو ١٩٨٤)

٢٦٥- وذكر أن وزارة المالية قررت اعتماد ميزانية اضافية لانشاء خمس مستوطنات جديدة وتوسيع ما يتراوح بين ١٥ و ٢٠ مستوطنة أخرى من المستوطنات القائمة في الضفة الغربية . وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أعلن ماتيتياهو دروبلس ، رئيس ادارة الاستيطان التابعة للاتحاد الصهيوني ، ان ادارته بدأت بالفعل في الاعمال التحضيرية لبناء المستوطنات الجديدة . وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، قررت اللجنة الوزارية للمستوطنات اعتماد تحويل اثنين من المواقع المتقدمة الموجودة في الضفة الغربية الى مستوطنتين مدنيتين : ميغدليم - غرب معالي افرايم وحخليلي - جنوبي الخليل . ونقل عن السيد دروبلس قوله ان انشاء هاتين المستوطنتين سيكون أمرا مستحيلا ما لم توفر وزارة المالية ميزانية اضافية لهما .

واعتمدت اللجنة الوزارية أيضا اقامة آدم ، التي ستبنيها وزارة الاسكان على بعد ٨ كيلومترات شمالي القدس ، في منطقة جبع . وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، اعتمدت اللجنة طلبا تقدم به مقاولون خصوصيون لبناء مستوطنتين في شمالي الضفة الغربية ، بالقرب من " الخط الأخضر " : نيريا ، بالقرب من القانه ، شمال شرق بتاح ـ تيكفا ، ويعاريت ، قبالة تسور ـ ناتان . الا أنه ذكر أن موشي نسيم ، وزير العدل ، ناشد مجلس الوزراء ، في جلسة عامة معقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، العدول عن هذا القرار لأن ملكية الأراضي المزمع اقامة المستوطنتين عليها ما زالت محل نزاع . ونقل عن مصدر في وزارة العدل قوله ان هذا الطلب يؤدي تلقائيا الى وقف تنفيذ قرار اللجنة الى أن يقوم مجلس الوزراء بكامله بالبت في هذا الأمر . (جيروساليم بوست ، هآرتس ، معاريف ، ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ؛ جيروساليم بوست ، هآرتس ، ١٦ أيار/مايو ١٩٨٤)

٢٦٦ـ وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ ، قدم ماتيتياهو دروبلس ، رئيس ادارة الاستيطان التابعة للاتحاد الصهيوني ، " خطة بجعل القدس مدينة حاضرية " الى مجلس القدس الكبرى ـ وهو فريق مخصص ليس له دور قانوني . وتنص الخطة على انشاء منطقة حاضرية حول القدس ، تمتد من شعار ـ هاغاي في الغرب الى كفار أدوميم في الشرق ومن بيت ايل (قرب رام الله) في الشمال الى غوش ـ اتزيون في الجنوب . وتستهدف الخطة زيادة عدد السكان اليهود في تلك المنطقة زيادة كبيرة خلال العقود التالية . وفي الحين نفسه الحد من الزيادة في عدد العرب ، والتي وصفها السيد دروبلس بأنها " سرطان يحيط بالقدس ، ويهدد بخنق العاصمة بسبب تزايد تدفق القرويين القادمين من الضفة الغربية على المناطق الخالية المملوكة للدولة من بير زيت ورام الله في الشمال الى بيت لحم في الجنوب " . ونقل عن دروبلس قوله ان ما بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ عربي قد وفدوا الى المنطقة المحيطة بالقدس خلال السنوات الأخيرة ، وأن ٤٣ في المائة من هؤلاء قاموا ببناء منازل دون الحصول على تراخيص . (جيروساليم بوست ، هآرتس ، ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٤)

٢٦٧ـ وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٤ ، ذكر انه تم افتتاح مستوطنة معالي ـ عموس ، المدنية الواقعة في تلال الخليل . وكانت من قبل موقعا متقدما للنحال يسمى تينه . (جيروساليم بوست ، ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٤)

٢٦٨ـ وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ذكر انه تم الاحتفال بافتتاح مستوطنة تل حاييم الجديدة ، جنوب ايلون موريه . وتقع المستوطنة الجديدة في نفس موقع مستوطنة ايلون موريه الأولى التي بنتها غوش ـ ايمونيم . (هآرتس ، ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٢٦٩ـ وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، قررت اللجنة الوزارية للمستوطنات اعتماد انشاء ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية : ايلي ـ شاما ـ على أراضي قرية هريس التي اشتراها صندوق استرداد أراضي مستوطنات الضفة الغربية . والمستوطنتان الأخريان هما

نريا وبعاريت ، وسيقوم ببنائهما مقاولون خصوصيون . وقررت اللجنة الوزارية اعتماد انشاء المستوطنتين الاخيرتين وان كانت قد قررت تأجيل عملية البناء رهنا بقرار يتعلق بملكية الأرض ستتخذه الادارة المدنية بوزارة العدل ، التي يرأسها السيد بليا ألبك . واعتمدت اللجنة أيضا انشاء مستوطنتين جديدتين في الجولان : عين كناف ودليوت . (هآرتس ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٢٧٠- وذكر انه تم وضع حجر أساس في احتفال أقيم بمناسبة بدء العمل في المرحلة الثانية لمدينة ألف مانشه الاستيطانية ، في جبال نابلس . وقد تم في المرحلة الاولى بناء خمسمائة وحدة سكنية وسيبدأ على الفور في بناء ٤٠٠ وحدة أخرى . وذكر أن غالبية سكان المدينة هم من جنود الجيش النظاميين ومن أفراد أسر موظفي الدفاع . (الفجر ، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٢٧١- ووردت تقارير ، في الأسابيع السابقة على الانتخابات العامة التي أجريت في اسرائيل في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، تفيد بوجود موجة من اقامة المستوطنات الجديدة واحتفالات الافتتاح . وذكر أحد التقارير أن بعض هذه المستوطنات الجديدة لم تحصل على موافقة سلطات التوطين ، ووصف معظمها بأنه " عمليات سريعة " تستهدف فرض الأمر الواقع على الأرض. ويرد فيما يلي بيان لبعض هذه المستوطنات الجديدة وتواريخ " استقرارها على الأرض " أو افتتاحها :

٨ تموز/يوليه ١٩٨٤

أقام قرابة ٢٠ مستوطنا خياما في موقع نيوت - ادوميم ، بين قرية عيزريه العربية ومعالي - ادوميم . وكانت هيئات التوطين قد اعتمدت الموقع ، بيد أنه لم يتم تدبير الاموال اللازمة للمستوطنة . وذكر أن مجموعة من المستوطنين استقرت في موقع قبر - يعقوب ، بالقرب من قرية عقب العربية ، شمالي النبي يعقوب . وذكر أحد المصادر في ادارة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية أن هاتين المستوطنتين أقيمتا بمبادرة من المستوطنين أنفسهم .

١٥ تموز/يوليه ١٩٨٤

أقيم احتفال في آدم ، على بعد ٥ كيلومترات شمال شرق النبي يعقوب . وتقرر أن تسكن آدم أسر كانت تقطن قبل ذلك في الأحياء الفقيرة للقدس . وفي نفس اليوم ، اعتمدت لجنة الاستيطان المشتركة بين الحكومة والاتحاد الصهيوني العالمي اقامة أربع مستوطنات أخرى في الضفة الغربية ومستوطنة على الساحل الشرقي لبحيرة طبرية (بحر الجليل) . والمستوطنات التي اعتمدتها اللجنة هي : أفني - هيفيتز

(مستوطنة حضرية تستوعب ... ١ أسرة ، على بعد ٥ كيلومترات شرق طولكرم) ؛ ونافا (مستوطنة جماعية في السامرة) ؛ وسيليم (حي ثان في مستوطنة عتريت الجماعية) ؛ وآنار (مستوطنة جماعية في السامرة) وقرية لصيادي الاسماك في مرتفعات الجولان ، على الساحل الشمالي الشرقي لبحر الجليل .

١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤

أقيم احتفال في جيفاد ايحود ، بالقرب من مودعين . وفي موقع أصغر ، على بعد ٨ كيلومترات شمال شرق الخليل ، سلم جنود النحال موقعهم المتقدم الى مجموعة من طلبة المعهد الديني (يشيفا) . وأقيم احتفال في ميتزاد ، في تلال الخليل .

١٨ تموز/يوليه ١٩٨٤

تم تحويل يتزهار ، وهو موقع عسكري متقدم جنوب جبل بيراخا ، (جنوب شرق نابلس) ، الى مستوطنة مدنية .

١٩ تموز/يوليه ١٩٨٤

تم تحويل هاغاى ، وهو موقع عسكري متقدم في جبل زيف ، جنوب الخليل ، الى مستوطنة مدنية .

٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٤

تم اعتماد انشاء ثلاث مستوطنات جديدة في قطاع غزة هي : نيسانيت ونيتزاريم ورافياه - يام .

وفي نفس اليوم ، اعتمدت اللجنة المشتركة بين الحكومة والاتحاد الصهيوني انشاء ثلاث مستوطنات جديدة : تيرزا ، وهي مستوطنة جماعية بالقرب من توباس (أشار مساعد لأحد الوزراء الى أن نابلس محاطة فعلا بالمستوطنات اليهودية وان كانت هناك ثغرة في منطقة توباس) ؛ وايلانيت ، في غرب السامرة ، وقرية لصيادي الأسماك في الجزء الشمالي من قطاع غزة . (جيروساليم بوست ، ١٣ و١٩ و٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ ؛ هآرتس ، ١٠ و١٣ و١٧ و١٨ و٢٢ و٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٤)

٢ ـ مصادرة الممتلكات

٢٧٢ـ تشتمل الفقرات التالية على اشارات الى "الدونم" لوصف المساحة السطحية . والدونم يعادل ١٠٠٠ متر مربع .

٢٧٣ـ في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣، صودرت أراض مساحتها ٢٥٠ دونما في منطقة بيت ساحور . وتقع هذه الأراضي، التي توصف بأنها "منطقة زراعية جبلية"، بالقرب من أحد المخيمات العسكرية؛ وقد صودرت "لأغراض عسكرية". ويذكر أن الأمر العسكري الذي صودرت الأراضي بمقتضاه أعطى الملاك فترة غير محددة من الوقت للطعن في أمر المصادرة والمطالبة بالتعويض (الفجر، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣)

٢٧٤ـ وذكر أن السلطات العسكرية الاسرائيلية استولت على أكثر من ٢٠٠ دونم من الأراضي المملوكة لبعض أهالي قرية جمّا، الى الجنوب من نابلس، باعلانها "ممتلكات حكومية". وذكر كذلك أنه جرى الاستيلاء على ١٠٠٠ دونم من اللبن الشرقية، بزعم تشجيرها وتسليمها الى مستوطنة شيلو . كما ذكر أن هناك أربعة آلاف دونم بالقرب من قرية جين، في منطقة طولكرم، تم اعلانها كممتلكات عامة . وتقع الأراضي المصادرة في مناطق جبل سارس وكرم عابد وخالة هلال . (الفجر، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣)

٢٧٥ـ وذكر أنه تم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ اعلان ما يتراوح بين ٤ آلاف و ٦ آلاف دونم في قرية بيت علا بمنطقة الخليل باعتبارها ممتلكات حكومية . وقد أخطر ملاك الأراضي الستون شفويا، عن طريق المخاتير، أن بوسعهم الاحتجاج على القرار خلال ٣٠ يوما . وتقع الأراضي المصادرة في مناطق الوديان الخصبة وتزرع بالخضروات والقمح . وقد قام الجيش الاسرائيلي في بعض المناسبات باستخدام أجزاء أخرى من بيت علا للتدريب واجراء المناورات . وذكر كذلك أنه تم الاستيلاء في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ على أكثر من ١٥٠٠ دونم في مناطق رام الله وبيتونيا ورافات . ووفقا لمصادر اسرائيلية، جرى الاستيلاء على هذه الأراضي لأغراض عسكرية. (الفجر، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣)

٢٧٦ـ وقد قامت السلطات العسكرية بمصادرة ٣ آلاف دونم في قرية عجول (رام الله). وبذلك يصل مجموع الأراضي المصادرة الى ثلث مساحة أراضي القرية في أقل من أربع سنوات . وتقع الأرض المصادرة من قرية عجّول الى الجنوب من القرية . وعلى مسافة غير بعيدة من هذه الأراضي تقع مستوطنة آتيريت، التي أقيمت قبل أربع سنوات على أراض تابعة لقريتي عجّول وأم صفا . ويزرع نحو ٨٠ في المائة من الأراضي المذكورة بأشجار الزيتون والتين بالاضافة الى الشعير والقمح . (الاتحاد، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)

٢٧٧ــ وقامت الادارة المدنية في الضفة الغربية باعلان ٥٠٠ ٤ د ونم بالقرب من قرية جبا ، بين رام الله وأريحا ، باعتبارها أراض تابعة للدولة. (جيروساليم بوست، ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٢٧٨ــ وقد قام ملاك الأراضي من أبناء قرية أبوعين ، القريبة من رام الله، بتقديم طعن الى لجنة الطعون العسكرية ضد مصادرة ٣٠٠ ١ د ونم من أراضيهم. (الفجر، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٢٧٩ــ وفي أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، أقام سكان مستوطنة كرميلا أسوارا حول منازل وأراضي عرب الكعابنة التي تغطي مساحة تتراوح من ٨٠٠ ١ الى ٠٠٠ ٢ د ونم، وزعموا أن هذه الأرض من الممتلكات التابعة للدولة. وقد بلغت مساحة الأراضي التابعة لبدو الكعابنة والتي صودرت منذ عام ١٩٦٧ لأغراض عسكرية أكثر من ٠٠٠ ١٠ د ونم.

٢٨٠ــ وذكر أن الحكومة العسكرية أخطرت مجلس كُفر اللَّبد القروى (طولكرم) بأنه جرت مصادرة ٢٠٠ ١ د ونم من الأراضي الزراعية الواقعة في القرية التابعة له المعروفة باسم شوفة. (الفجر، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤)

٢٨١ــ وأبلغت الحكومة العسكرية مجلس حلحول البلدى بمصادرة ٠٠٠ ٢ د ونم من الأراضي في مناطق ظهر خلال وراس أشرف وقانيا بالقرب من بيت علا وثوبا. (الفجر، ٤ أيار/مايو ١٩٨٤)

٢٨٢ــ وكانت ادارة الآثار الاسرائيلية تقوم باستعدادات لتسوير ومصادرة مساحات كبيرة من الأراضي في تل بلاطة، الى الشرق من نابلس. وذكر أن السلطات قامت قبل ذلك بفتح طريق عبر الأراضي المملوكة للعرب والتابعة لسكان قرية كُفر قلّيل بغرض ربط مستوطنة إيلون موريه بمستوطنة براخا على جبل جرزيم. وتضم المنطقة المستهدفة أكبر مدرستين في نابلس، وهما مدرسة الحاج معزوز المصرى ومدرسة قدرى طوقان، ويبلغ عدد الطلاب في كل منهما ٥٠٠ ١ طالب. (الفجر، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٢٨٣ــ وذكر أن الحاكم العسكرى لقطاع غزة قام بتسليم سكان بيت لحيّا أمرا باغلاق مساحة ٤٥٠ ٢ د ونم من الأراضي المزروعة بالموالح. وقد فرض هذا الأمر حظرا على دخول ٠٠٠ ٢ من الفلاحين المزارعين الى أراضيهم في شمال القرية والعمل فيها. (الفجر، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

هاء ــ المعلومات المتصلة بمعاملة المحتجزين

٢٨٤ــ اشتكى السجناء الفلسطينيون في سجن الخليل من أن حراسهم الاسرائيليين يعاملونهم "كما لو كانوا حيوانات"؛ وذكروا أنهم حرموا من الرعاية واللوازم الطبية الأساسية

وأرغموا على النوم على الأرض الجرداء ومنعوا من الاستماع الى الاذاعة ومن استقبال الزوار . ولم يسمح لآباء السجناء وأقاربهم بزيارتهم لمدة شهرين . (الفجر، ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣)

٢٨٥ - وذكر أن أفراد الشرطة والجنود استخدموا الغازات المسيلة للدموع لاخماد حالة شغب في المحتجز التابع لشرطة غزة . وقد أُلقي سجين، مشتبه في تعاونه مع الشرطة، من نافذة بالطابق الثاني وأصيب اصابة بالغة، ولكن ذكر فيما بعد أنه تجاوز مرحلة الخطر . (جيروساليم بوست، ٤ أيلول / سبتمبر ؛ هآرتس، ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣)

٢٨٦ - وأصدر المحتجزون الفلسطينيون في سجن عسقلان بيانا في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ يدينون فيه السياسات التمييزية التي تمارسها سلطات السجن ضدهم. وذكر البيان أن السجناء أُخضعوا لاجراء تجارب طبية عليهم في الوقت الذي حرموا فيه من العلاج الطبي الأساسي . وطالب السجناء، على وجه الخصوص، بالتدخل لانقاذ حياة كل من خضر حسن قطامي الذي كان يعاني من سرطان الجلد وفايز بدوي الذي كان مصابا بسرطان الدم. (الفجر، ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣)

٢٨٧ - ووفقا لما ذكرته المحامية فيليسيا لانغر، كان السجين نبيل خليل الشوكة، وهو من نابلس وعمره ٢٥ عاما، يعاني من مرض كلوي ويحتاج الى علاج فوري لانقاذ حياته . وقد اعتقل الشوكة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ بتهمة الاشتراك في عضوية احدى المنظمات غير القانونية والتدرب على استخدام الأسلحة، وحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف . وقد تقدمت أسرته في أيار / مايو ١٩٨٣ بالتماسات لاطلاق سراحه الا أن رسائلهم قوبلت بالتجاهل . ومنذ ذلك الحين، تم ارساله عدة مرات الى مستشفى سجن الرملة حيث أجريت له عمليات دليزة . (الفجر، ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣)

٢٨٨ - وطبقا لما ذكرته مجموعة معروفة باسم "النساء المناهضات للاحتلال"، فان أوضاع السجينات الفلسطينيات في سجن نيفي - تيرتزا آخذة في التدهور وأضحت "غير محتملة". وقد رفضت السجينات السياسيات الفلسطينيات في نيفي - تيرتزا القيام بأعمال الطبخ لحراس السجن والعمل في المطبخ . ويزعم أن سلطات السجن عمدت، انتقاما لذلك، الى زيادة تعقيد الأمور للسجينات وانتزعت منهن بعض الحقوق المفروضة لهن في السجن . وطبقا للتقرير المنشور في صحيفة هآرتس، الصادرة في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، قامت وحدة "العطيات والحماية" التابعة لشعبة السجون باستخدام الغازات المسيلة للدموع يوم ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ضد ٣٠ سجينة تظاهرن داخل زنزاناتهن . وكانت السجينات يحتججن على نقل المكتبة، التي تضم في أغلبها كتبا باللغة العربية، من قاعة الطعام الى جناح آخر . وقد تعرضت السجينات للضرب، وفقا لما ذكرته المحامية ليا تسيمل التي قامت بزيارة لسجن نيفي - تيرتزا بعد وقوع الحادث . كما ذكرت بعض السجينات للسيدة تسيمل أنهن منعن من الحصول على العلاج الطبي . وقد كذّب متحدث باسم شعبة

السجون هذه الادّعاءات . وفي تطور متصل بذلك ، ذكرت المحامية فيليسيا لانغر أن موكلتها ، عطاف سلامة ، أبلغتها أنها سقطت مريضة قبل شهر وانها طلبت رؤية أحد الأطباء ، ولكنها ذكرت أن طلبها قوبل بالاهمال . وذكر أن عطاف سلامة كانت تعاني من نوبات متقطعة من الصداع الشديد ، وكانت تخشى من أن تكون مصابة بمرض في المخ يستلزم عناية طبية . وذكر أن طفليها ، البالغين من العمر ٨ و ١٠ سنوات ، لم يسمح لهما بالدخول الى سجن نيفي ـ تيرتسا عندما قدما لزيارة أمهما . (الفجر ، ٧ تشرين الأول /اكتوبر ؛ هآرتس ، ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣)

٢٨٩ـ واشتكى الفلسطينيون المحتجزون في أحد المراكز القريبة من سجن الرملة من سوء معاملة الجنود الاسرائيليين لهم ومن اعتدائهم عليهم بالضرب . وذكر أحد المحتجزين في رسالة بعث بها الى أحد المسؤولين الاسرائيليين أن أحد السجناء حاول الانتحار بعد الاعتداء عليه بالضرب . (الفجر ، ١٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣)

٢٩٠ـ وذكر في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ أن السجناء المحكوم عليهم في قضايا أمنية في الخليل قاموا باضراب استمر عدة أسابيع احتجاجا على تجزئة احدى الساحات المخصصة لممارسة التمرينات الرياضية . وذُكر أن السجناء رفضوا مغادرة الزنزانات للقيام بالتمرينات الرياضية كما رفضوا استلام البرقيات من أقاربهم وامتنعوا عن استلام الخطابات أو ارسالها . (جيروساليم بوست ، ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣)

٢٩١ـ وقام السجناء المودعون في سجن جنين والمحكوم عليهم في قضايا أمنية بالاستمرار في الاضراب عن الطعام احتجاجا على أحوالهم في الحجز . وذكر كذلك أن الاضراب الذى أعلنه السجناء السياسيون في سجن الخليل دخل شهره الخامس . كما ذكر أن أحد السجناء وهو الدكتور ابراهيم أبو هلال ، كان يعاني من آلام شديدة في الظهر والأذنين الاّ أنه لم يحصل بعد على أى علاج . (هآرتس ، ٥ كانون الأول /ديسمبر ؛ الفجر ، ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣)

٢٩٢ـ وقد طلبت المحامية فيليسيا لانغر من المستشار القانوني العسكرى للضفة الغربية وقف تعذيب موكلها ، عبد الله محمود بشير ، في سجن نابلس . وقد عرفت ، بعد قيامها بزيارة بشير الذى يقضي عقوبة السجن لمدة عشرة أشهر ، أنه وضع لمدة ١٦ يوما في زنزانة انفرادية لا يرى فيها الضوء ولا يمكنه فيها الاغتسال بالماء . وقد تعرض كذلك للاعتداء عليه بالضرب وسوء المعاملة البدنية والنفسية لارغامه على الاعتراف بارتكاب أعمال لم يرتكبها في الواقع . (الفجر ، ٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤)

٢٩٣ـ وفي يوم ٧ شباط/فبراير ، ذكر مردخاى ورتهايمر ، مفوض شعبة السجون ، أمام لجنة تحقيق بشأن أوضاع السجون في اسرائيل ، انه يجرى منذ سنوات عديدة استخدام الغاز المسيل للدموع في السجون الاسرائيلية في حالات الشغب حين لا تكون ثمة طريقة

أخرى للتغلب على أحد السجناء أو بعضهم . وذكر أحد أعضاء اللجنة ، وهو البروفيسور ديفيد ليفاى ، أنه سأل النزلاء في سجن الرملة بشأن المزاعم التي وردت في الصحافة عن استخدام الغاز المسيل للدموع كذلك ضد سجناء منفردين في الحبس الانفرادى . وذكر أن النزلاء أكدوا هذه الادعاءات . الاّ أن السيد ويرتهايمر ذكر أنه لم يسمع بتلك الادعاءات وانه لم يتلق أى شكاوى بشأن تلك المسألة . (معاريف ، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٢٩٤ - وذكرت معلومات متسربة من مركز استجواب الفارعة ونشرتها صحيفة الاتحاد أن الأوضاع آخذة في التدهور. ووفقا لهذا التقرير، تم انشاء فريق خاص لاستجواب المحتجزين كما حرم السجناء من الدخول الى ساحة التمرينات الرياضية. وقد زاد عدد السجناء في الفارعة سبعين سجينا في أوائل شباط/فبراير، منهم ثلاثون سجينا من طلاب التوجيهية الذين القي القبض عليهم لمدة يومين مما أدى الى تفويت الامتحانات عليهم (امتحانات القبول في الجامعة) ومن ثم رسوبهم فيها. وكان هناك ثلاثة طلاب من جامعة بيرزيت لا يزالون محتجزين في الفارعة على الرغم من اطلاق سراح ثمانية آخرين في الأسبوع السابق على ذلك. وفضلا عن ذلك، استمر الاضراب الذى قام به السجناء السياسيون المحتجزين في سجن الخليل احتجاجا على أوضاعهم في الحجز. وقد اشتكى هؤلاء السجناء الى السيدة فيليسيا لانغر من ازدحام الزنزانات ومن حرمانهم من رؤية الشمس بسبب السور الذى يحيط بساحة مركز الفارعة. وذكرت السيدة فيليسيا لانغر أن موكلها راجح خفش وضع قيد الاحتجاز لمدة ٧٥ يوما في زنزانة منفردة بسجن نابلس. (الطليعة، ١٦ شباط/فبراير؛ الفجر، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٢٩٥- وذكر حمزة زقوط، وهو طالب في السنة الرابعة بجامعة بيرزيت ويبلغ من العمر ٢٣ عاما، ان شرطة الأمن منعت عنه الرعاية الطبية بعد أن أصيب بطلقات نارية في كلتا رجليه عندما قامت مظاهرة في جامعة بيرزيت في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٣ احتجاجا على حادث الهجوم بالقنابل اليدوية على جامعة الخليل والذى أسفر عن مصرع ثلاثة أشخاص، مع أنه يذكر لم يشترك في تلك المظاهرة. وقد وضع زقوط تحت الرعاية الطبية في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٤ في مستشفى المقاصد بالقدس بعد أن ساءت حالته وخشي الأطباء من احتمال حدوث تلف في جهازه العصبي. وقد وافق أحد القضاة في رام الله، بعد محاكمتين، على اطلاق سراحه بكفالة ولكنه ظل مقيدا في أحد الأسرة بمستشفى الرافدية في نابلس. وذكر الأطباء المعالجون لحمزة أن هناك فرصة ضئيلة في أن يتمكن مرة ثانية من المشي المعتاد. وكان يخشى من عدم التمكن من علاج أعصاب احدى الرجلين، بسبب التأخير في العلاج. وقد رد ديفيد كوهين نائب قائد الشرطة في الضفة الغربية بقوله أنه سيقوم ببحث هذه الحالة وأنه سيقوم باتخاذ الخطوات اللازمة اذا وجد أن هذه الادعاءات تستند الى اساس صحيح. (الفجر، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤، هآرتس، ١ شباط/فبراير ١٩٨٤).

٢٩٦- وقد واصل السجناء الفلسطينيون المحتجزون في سجن عسقلان العسكرى (٤٠٠ سجين) اضرابهم عن الطعام الذى بدأ في ٥ آذار/مارس ١٩٨٤. وكانوا قد قاموا بهذا الاضراب للاحتجاج على الأوضاع التي يعانون منها في السجن، وهي: سوء المعاملة، وعدم وجود مياه ساخنة لأكثر من سبعة أشهر، وابقاء الزنزانات مغلقة

٢٢ ساعة في اليـــوم ، وتكدس الزنزانات ، بالاضافة الى حرمانهم من الكتـــب والصحـف والاستماع الى الاذاعة . (الاتحاد ، ٩ آذار/مارس ١٩٨٤) .

٢٩٧- وطبقا لتقرير نشر في ذو - هاديريخ (المجلة الأسبوعية للحـــزب الشيوعـــي الاسرائيلي " راكاح ") ، واصل ٢٥٠ سجينا من السجناء السياسيين محتجزيـــن فـــي سجن الخليل اضرابهم عن الطعام لمدة ثمانية أشهر لرفض السماح لهم بالتجول فـــي ساحة السجن ومنعهم من استقبال الزوار وكتابة الرسائل . وفي أحد التقارير التي تـم تهريبها من السجن ، زعم المحتجزون أن سلطات السجن تمارس ضغوطا شديدة عليهم لوقف الاضراب الا أنهم مصممون على الاستمرار فيه الى أن تجاب طلباتهم . وتشتمـــل تلك الطلبات على زيادة المساحـــة المخصصة للمشي في الساحة ، وتحسين نوعيـــة الوجبات ووقف اعتداءات حراس السجن على المحتجزين ، وتوفير فرش اضافية ، وازالـــة أسوار الأسلاك الشائكة من قاعات الزيارة وتخفيف الازدحام في الزنزانـــات وتحســـين الأحوال الصحية . (ذو - هاديريخ ، ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤) .

٢٩٨- وتعاني المحتجزات في سجن نيفي ، تيرتزا من أوضاع بالغة في القسوة ، وذلك وفقا لتقرير منشور في صحيفة الاتحـــاد اليومية . وذكرت نعمت الحلو ، وهي فلسطينية كانت محتجزة لقضاء فترة عقوبة في السجن بسبب تهم متصلة بالأمن وأطلق سراحها فـــي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، بعض التفصيلات عن تجربتها في سجن نيفي تيرتـــزا . ففي بداية أحد الاضرابات التي وقعت في حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، أرغمت السجينات ، على ما يبدو ، على عدم مغادرة زنزاناتهن لمدة ٢٣ ساعة يوميا ومنعـــن مـــن الاتصال بالخـــارج ، كما منعت عنهن الكتب والصحف . وزعم أن المضربات تعرضن في مرحلـــة تالية لمعاملة قاسية تمثلت في الضرب ورش الغاز في الزنزانات المغلقة النوافذ والأبـواب ومنع المياه الساخنة عنهم ، وما شابه ذلك من الأعمال . (الاتحـــاد ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤) .

٢٩٩- وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٤ ، ادعت رابطة حقوق الانسان والحقـــوق المدنية في اسرائيل أن مركز الاحتجاز في الفارعة يمثل " معملا لاستخلاص الاعترافـــات" ، وأن النزلاء ، وأغلبهم من القاصرين ، يتعرضون للتعذيب والوحشية ولأوضاع غير انسانيـــة لارغامهم على الاعتراف . وذكر أن يوسف الغازي أمين الرابطة قال ان مركز الفارعـــة ينقسم الى قسمين : أحدهما سجن تديره الشرطة العسكرية ، وليست هناك شكـــاوى خطيرة بشأنه ، أما الجزء الآخر فهو مركز الاستجواب الخاضع لرقابة خدمات الأمن العام . ولا يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر ولا للمحامين الممثلين المحتجزيـن بدخول مركـز الاستجواب . وقد رفضت مصادر عسكرية عالية المستوى هذه المزاعم باعتبارها " لا تمثل شيئا جديدا ". وأكدت تلك المصادر أن المحتجزين يتمتعون بجميع الفرص لمخاطبـــة

القضاء والمحامين ، لتقديم الشكاوى المتصلة بسوء المعاملة . وذكرت تلك المصادر أنه من بين الـ ٢٥ محتجزا الذين وردت أسماؤهم في ادعاءات الرابطة ، لم يرغب في الاستفادة من فرصة التقدم بشكوى الى المحاكم العسكرية أو الى المحامين الا سجينان فقط ، " وهذا أمر غريب ومحيّر " . وأضافت تلك المصادر قائلة أنه يجرى التحقيق الكامل في أى ادّعاء بسوء المعاملة وأن المتهمين يقدمون للمحاكمة وتوقع عليهم عقوبات اذا كانوا مذنبين . ومضت تلك المصادر الى القول بأن كل محتجز يسمح له بمقابلة خاصة مع ممثل الصليب الأحمر خارج مركز الاستجواب في اليوم الرابع عشر من الاحتجاز اذا لم يستكمل الاستجواب . وفي حدود علم تلك المصادر ، لم تنقل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الى السلطات العسكرية أية شكاوى تتصل بالتعذيب أو سوء المعاملة . (وخدمات الأمن العام ، المسؤولة عن مركز الاستجواب ، مسؤولة أمام رئيس الوزراء ، ولكنها تعمل في الأراضي المحتلة تحت اشراف قائد المنطقة المركزية وبمقتضى أحكام القانون الدولي ، نظرا لأن المنطقة خاضعة للاحتلال العسكرى) . (جيروزاليم بوست ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤)

٣٠٠- وذكّر أن أسرة السجين السياسي السيد سامح الهمشرى ، من طولكرم ، تعمل بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاطلاق سراحه على أساس أنه مريض عقليا ويحتاج الى علاج . وكان السيد الهمشرى ، الموجود في سجن نابلس ، قد حكم عليه في عام ١٩٧٨ بالسجن لمدة سبع سنوات بتهم تتعلق بالأمن . (الفجر ، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤) .

٣٠١- وذكّر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمحامية فيليسيا لانغر وجّها نداء الى السلطات العسكرية الاسرائيلية لاطلاق سراح السيد خضر حسن قطامي ، الذى صدر عليه حكم في عام ١٩٧٨ بالسجن مدى الحياة . ويعاني السيد قطامي ، البالغ من العمر ٣٧ عاما ، من سرطان الدم . وقد ذكرت السيدة لانغر ، التي قامت بزيارة هذا السجين السياسي الفلسطيني في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، أن حالته آخذة في التدهور وأنه يجب اطلاق سراحه فورا حتى يمكن تقديم الرعاية الطبية المناسبة له . (الفجر ، ٤ أيار/مايو ١٩٨٤) .

٣٠٢- ووفقا لما ذكره متحدث باسم شرطة المنطقة الجنوبية ، وصل التكدس في مراكز الحجز وأقسام الشرطة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة " الى حدود الانفجار" . ويزعم أن هذا التكدّس يؤدى الى نشوب معارك فيما بين المحتجزين . وفي أحد الحوادث التي من هذا النوع والتي وقعت في محتجز رفح في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٤ ، قام اثنان من السجناء بالهجوم على سجين ثالث يدعى عايد اسماعيل مرح وعمره ٢٨ عاما وأصيب اصابات خطيرة . ويبلغ عدد المحتجزين الذين تتسع لهم جميع أقسام الشرطة في

قطاع غزة ٥٨ محتجزا ، الا أنه في منتصف أيار/مايو ١٩٨٤ بلغ عدد المحتجزين هناك ١٢٣ محتجزا . أما في أقسام الشرطة في الضفة الغربية فالحالة أكثر سوءا ، حيث يوجد ٦٨ محتجزا في مراكز احتجاز مصممة لاستيعاب ٢٢ محتجزا . (معاريف، يديعوت أحارونوت ، ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٤).

٣٠٣- وفي ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ افتتح بالقرب من نابلس سجن مركزي جديد للضفة الغربية ، يسع ١٠٠٠ سجين من المحكوم عليهم في قضايا أمنية . وذكر أنه كان من المقرر نقل نحو ٥٠٠ من السجناء المحكوم عليهم في قضايا أمنية من سجن بئر سبع الى السجن الجديد خلال فترة قصيرة . كما سيجرى اغلاق السجن الصغير القريب من طولكرم ، والذى يضم ٨٠ سجينا ، وسيتم نقل السجناء المحتجزين في مراكز احتجاز الشرطة الى السجن الجديد . وذكر أن السجن الجديد مزود بمعدات الكترونية معقدة ستمكن من تخفيض عدد الحراس. كما أن السجن مزود بمستشفى ومرافق للأشعة السينية ومطابخ حديثة ومساحات كبيرة للتنزه . (يديعوت أحارونوت ، ٤ حزيران/يونيه ، جيروزواليم بوست ، هاآرتس ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٣٠٤- وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، تقدم ثلاثة من سكان الضفة الغربية المحتجزين في سجن الفارعة الى المحكمة العليا بطلب لوقف ما زعموا انهم تعرضوا له في السجن من تعذيب وسوء معاملة . وزعم الالتماس ، الذى قدمته المحامية فيليسيا لانغر، أن أحد السجناء ، وهو السيد كيام أنور عوانس من نابلس ، حاول الانتحار بابتلاع مفتاح بسبب ما كان يتعرض له من ضرب وتعذيب . وزعم الالتماس كذلك أن المحققين في الفارعة مازالوا يلجأون الى أساليب غير انسانية للحصول على الاعترافات . (هاآرتس ، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٣٠٥- وكان من المنتظر أن يلتقي السجناء السياسيون الفلسطينيون في سجن الخليل مع الزائرين من أفراد اسرهم في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وذلك للمرة الأولى بعد وقف اضرابهم الاحتجاجي للمطالبة بتحسين الأوضاع . وذكر ان الاضراب انتهى في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ بعد أن وافقت ادارة السجن على معظم طلبات السجناء . وقد تدخلت في المفاوضات لجنة مخصصة مؤلفة من أقارب السجناء وأصدقائهم وتوصلت الى الاتفاق (الفجر ، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٣٠٦- وزعم أن سلطات السجون في غزة استخدمت الغازات المسيلة للدموع لتفريق تجمع احتجاجي قام به السجناء . وقد نفي مصدر تابع لسلطات السجون التقارير القائلة بأن ممثل الصليب الأحمر منع من الوصول الى السجناء الذين أعلنوا اضرابهم عن الطعام (الفجر ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٣٠٧- وقامت أسر المحتجزين في سجن نابلس الجديد بالاعتصام في مكاتب الصليب الأحمر في نابلس . وكانت هذه الأسر تحتج على سوء المعاملة والأوضاع في السجن الجديد (الاتحاد ، ١٠ تموز/يوليه ؛ الطليعة ، ١٢ تموز/يوليه ؛ الفجر، ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤)

واو - معلومات عن وسائل الانتصاف القضائية التي يلجأ اليها السكان المدنيون

٣٠٨- في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، بدأ نحو ١٧٠ من المحامين العرب في الضفة الغربية اضرابا لمدة يومين احتجاجا على التغييرات التي أدخلتها الادارة المدنية على النظام القضائي في المنطقة. وكان المحامون، الذين أيدهم القضاة المحليون، يحتجون على أمر عسكري صدر قبل ذلك بشهرين بسحب اختصاص الفصل في المسائل المتعلقة بالأراضي غير المسجلة من المحاكم العربية المحلية ويوكلها الى لجنة عسكرية لبحث الاعتراضات تتألف من ثلاثة موظفين معينين من قبل السلطات العسكرية، اثنان منهم من المحامين. ويرأس لجنة الاعتراضات رئيس المحكمة العسكرية في الضفة الغربية. وذكرت الادارة المدنية ان الأمر رقم ١٠٦٠ قد صدر للتصدي لموجة من أعمال التزوير التي تمس صفقات الأراضي بين الفلسطينيين والاسرائيليين. كما اشتكى المحامون العرب من زيادة رسوم المحاكم والتغييرات التي أدخلت على اللوائح. (هآرتس، ١٢ أيلول/سبتمبر؛ جيروسالم بوست، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)

٣٠٩- تم في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ تبرئة المقدم شالوم لوغاسي، وهو قائد سابق في المنطقة العسكرية الواقعة في جنوب الضفة الغربية، من جميع التهم المتعلقة بوحشيته ضد السكان العرب في الضفة الغربية والسلوك المخالف للقواعد، وذلك في جلسة تأديبية امام العميد دافيد ايفرى، نائب رئيس الأركان. وقد بُرئ من تهمتين مماثلتين العقيد ياكوف هارتافي، قائد اللواء المتمركز في منطقة الخليل وقت وقوع الحوادث في عام ١٩٨٢، ولكن طلب منه احضار شهود فيما يتعلق بتهمتين أخريين. وقد خرجت التهم الموجهة الى الضابطين الى النور اثناء محاكمة أجريت في وقت سابق من عام ١٩٨٣ في المحكمة العسكرية المركزية في يافا لثمانية من الجنود أدين بعضهم باساءة معاملة محتجزين عرب. وقد قررت محكمة يافا، على اساس الأدلة المقدمة اليها، ان الأوامر التي اصدرها العقيد هارتافي غير قانونية بصورة صارخة. وقد ورد في وقت لاحق ان العقيد هارتافي قد بُرئ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ من جميع التهم المتعلقة بالأحداث التي وقعت في الخليل. ولم ينشر أي سبب للتبرئة. (هآرتس، جيروسالم بوست، ١٤ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)

٣١٠- وتفيد التقارير بأن رئيس دولة اسرائيل قد خفف الحكم عن الحركي ارياه بار - يوسف عضو حركة "كاخ"، وعمره ٢٦ سنة، الذى أدين بتهمة اصابة طفل عربي اثناء حادث اطلاق نار في الخليل في بداية السنة. وقد صدر الحكم أصلا على بار - يوسف بالسجن لمدة أربعة أشهر من المحكمة المحلية في القدس، ولكن شدد الحكم الى سنة واحدة بعد

الاستئناف الذى قدمه المدعي العام الى المحكمة العليا في أيار/مايو ١٩٨٣. (جيروسالم بوست ، هآرتس ، ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)

٣١١- برأت محكمة القدس المحلية ، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، الحاخام يسرائيل اريبل و ٢٨ من أتباعه من كريات - أربع من التهمة المتعلقة بمحاولة اقتحام جبل الهيكل في القدس في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٣ وباثارة العداء بين المسلمين واليهود. (جيروسالم بوست ، هآرتس ، معاريف ، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)

٣١٢- في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ، اصدرت محكمة القدس المحلية حكما بالسجن لمدة سنة واحدة وسنة أخرى مع ايقاف التنفيذ ، على ايليعازر اتسكوفيتش ، وهو من مستوطني كريات - اربع ، بعد ادانته باطلاق النار واصابة طاهر جمعة ، وهو شاب من البيرة ، في تموز/يوليه ١٩٨٢. وقد خففت المحكمة العليا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ مدة السجن الى ستة أشهر. وقالت المحكمة العليا انها مقتنعة بأن اتسكوفيتش مواطن مستقيم فقد السيطرة على نفسه عندما قام أولاد تلك المحلة بالقاء الحجارة عليه ، وانه أعرب عن أسفه بصدق ازاء الحادث. (يديعوت احرونوت ، ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ ؛ جيروسالم بوست ، هآرتس ، ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ؛ الفجر ، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ؛ جيروسالم بوست ، هآرتس ، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)

٣١٣- في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ، ذكرت محكمة العدل العليا اسبابها المتعلقة بتأكيد القرار الذى أصدره قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية باغلاق بيتي شابين من مخيم عائده للاجئين بالقرب من بيت لحم ، وذلك لالقائهما قنابل من المنزلين على الحافلات والسيارات العسكرية الاسرائيلية المسافرة على الطريق الرئيسي بين القدس والخليل. وقد احتجت ليا تسيميل ، محامية المدعي الذى سعى الى نقض قرار القائد ، بأن القائد استخدم تقديره بطريقة انتقامية وأساء استعمال سلطته باصدار أمر اغلاق المنزلين. وقد رفضت المحكمة الالتماس في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣. وقالت في حكمها انه نظرا لظروف القضية فانها لا ترى أى سبب للتدخل في تقدير وحكم القائد العسكرى ، الذى يقع على عاتقه واجب حفظ القانون والنظام في المنطقة وحماية مستخدمي الطرق العامة من اليهود والعرب على السواء. (جيروسالم بوست ، هآرتس ، ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣)

٣١٤- أصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا أمرا احترازيا في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ بمنع المحكمة العسكرية في قطاع غزة من عقد أية جلسة لمناقشة تدمير ٢٤ منزلا في مخيم جباليا للاجئين ، الذى صدر أمر به منذ أكثر من سنتين. وقد نهى الأمر الشرطي على ان محكمة مشكلة من ثلاثة قضاة ستقرر ما اذا كانت محكمة غزة العسكرية لديها السلطة

لمناقشة القضية . وكان الحاكم العسكري في غزة قد أصدر أمرا في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨١ ، الى ٢٤ أسرة بهدم الغرف الاضافية والمنازل الجديدة في مخيم جباليا الذى تشرف عليه الأونروا ، التي ادعى العسكريون بأنها بنيت بصورة غير قانونية . وقد أعطيت الأسر مهلة مدتها أربعة أيام لتنفيذ أعمال الهدم . (الفجر ، ٢٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤)

٣١٥- بعد شهرين من الجهود التي بذلها سيف بهلول (من جين صافوط) ، عن طريق محاميه فيليسيا لانجر وجواد بولس ، أقرت محكمة نابلس بملكيته للأرض التي كانت الشركة الاسرائيلية " كوخاف شمسون " تحاول الاستيلاء عليها . وبناء على حكم المحكمة طلب مالك الأرض طرد جميع المستوطنين من أرضه الذين كانوا قد جاءوا اليها بجرارات تسوية. (الطليعة ، ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤)

٣١٦- وجّه المدعي العام لمنطقة القدس ، في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، اتهامات ضد ستة من المستوطنين في كريات - أربع لقيامهم بأعمال شغب في سوق الخليل في تموز/ يوليه ١٩٨٣ في أعقاب مقتل طالب من مدرسة ياشيفا يسمّى اهارون غروس . (جيروساليم بوست ، هآرتس ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٣١٧- أوصت لجنة عسكرية لبحث الاعتراضات مكونة من ثلاثة أعضاء ، برئاسة قاض من المحكمة العليا ، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، بأن يسمح لخالد قدرة ، نائب رئيس نقابة المحامين في غزة ، بمغادرة خان يونس مرتين اسبوعيا لأسباب مهنية . وكان الحاكم العسكري لغزة قد أصدر في ٢٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ أمرا بمنع قدرة من مغادرة مدينة خان يونس الواقعة في الطرف الجنوبي من قطاع غزة لمدة ستة أشهر. وقال خالد قدرة انه لم يرتكب أية جريمة ضد الأمن وان قرار منعه من مغادرة المدينة يهدد حياته المهنية بالخطر، مما يسبب له مصاعب مالية ويقيّد حرية حركته على نحو خطير . (الفجر، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٣١٨- في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، أدين اثنان من زعماء مستوطنة كريات - أربع ، هما موشي روزنثال ، ضابط الأمن السابق بالمستوطنة ، وزئيف فريدمان ، نائب رئيس المجلس المحلي سابقا ، بالتدخل في سير العدالة عن طريق تدمير جهاز متفجر عثرا عليه مخبأً في مبنى المجلس في ربيع عام ١٩٨٢ . وقد حكم على روزنثال بستة أشهر مع ايقاف التنفيذ وفريدمان بتسعة أشهر مع ايقاف التنفيذ . وقد احتج الادعاء بأن الرجلين قد قاما بتدمير الجهاز المتفجر بعد أن قررا انه قد يكون قد تم تجميعه بواسطة يهود وأن الجهاز قد يكون ذا صلة بالهجوم الذى وقع على رؤساء بلديات الضفة الغربية في عام ١٩٨٠ . (جيروساليم بوست ، هآرتس ، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤)

٣١٩- في ٨ آذار/مارس ١٩٨٤، خفّضت المحكمة العليا الحكم على يسرائيل فوخس، وهو مواطن يهودي عمره ٢١ سنة، من ٣٩ الى ٣٠ شهرا. وكان فوخس قد أدين باطلاق النار على سيارة بالقرب من الخليل في عام ١٩٨٣. (جيروساليم بوست، هآرتس، ٩ آذار/مارس ١٩٨٤)

٣٢٠- في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٤، اصدرت محكمة العدل العليا أمرا مانعا مؤقتا يحظر على الادارة المدنية تدمير ثلاثة منازل تخص سكان مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة. وقد أصدر القاضي دوف ليفين الأمر المانع في انتظار قرار نهائي بشأن المسألة كان من المقرر أن تصدره هيئة مكونة من ثلاثة قضاة. وقد رجعت السلطات الاسرائيلية عن قرارها المتعلق بهدم المنازل. (هآرتس، معاريف، ٢ نيسان/ابريل؛ الفجر، ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٣٢١- أصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا أمرا شرطيا في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ يقضي بأن تقوم السلطات الاسرائيلية بشرح سبب عدم الغائها أمر منع مغادرة المدينة الصادر ضد السيد فيصل عبد القادر حسين، رئيس مركز الدراسات العربية في القدس، وقد أعطى قرار المحكمة قائد المنطقة ووزير الداخلية مهلة مدتها ٣٠ يوما لشرح الحظر. (الفجر، ٤ أيار/مايو ١٩٨٤)

٣٢٢- حكم على السيد حازان ليفي، أحد أعضاء حركة "كاخ" بالسجن لمدة أربع سنوات، ٢١ شهرا منها مع النفاذ، لاشتراكه في سلسلة من الأعمال المعادية للعرب. وبعد مساومة دفاعية مع الادعاء، أجاب السيد ليفي بأنه مذنب في جميع التهم، وفي مقابل ذلك، أسقط اتهامه بمحاولة القتل. (يديعوت احرونوت، ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٣٢٣- في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤، برّأت المحكمة العسكرية للمنطقة الوسطى ثلاثة من الضباط المظليين من تهمة التسبب في موت أحد سكان "تياسير" في الضفة الغربية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. وقد قتل القروي برصاصة في منطقة للتدريب تقع بالقرب من منزله. وقد أدانت المحكمة الضباط بالاهمال. وقد حكم على ملازمين بثلاثة أشهر لكل منهما مع ايقاف التنفيذ، وعلى ملازم ثان بشهر ونصف الشهر مع ايقاف التنفيذ. (يديعوت احرونوت، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

٣٢٤- جرت محاكمة ستة من مستوطني كريات-أربع والخليل بتهمة الحريق العمد والسلوك المخل بالنظام في سوق الخليل، وذلك في أعقاب مقتل طالب من مدرسة ياشيفا يدعى اهارون غروس في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٣. (جيروساليم بوست، هآرتس، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤)

خامسا ـ النتائج

٣٢٥ـ أعد هذا التقرير وفقا لولاية اللجنة الخاصة حسبما جددتها الجمعية العامة بقرارها ٣٨/٧٩ دال المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣.

٣٢٦ـ ويتضمن الفرع الثاني وصفا لتنظيم اللجنة الخاصة لأعمالها خلال الفترة التي بدأت منذ اعتماد آخر تقرير لها . وكما يتأكد من هذا الفرع الثاني ، استمرت حكومة اسرائيل في الامتناع عن التعاون مع اللجنة الخاصة . ويوضح الفرع الثالث ولاية اللجنة الخاصة كما تحددت في سنوات سابقة ، وقد لاحظت اللجنة الخاصة ، في هذا الصدد ، ان ثمة اهمية خاصة لذلك الجزء من ولايتها الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٠٠٥ (د-٢٧) ، المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، وذلك اثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير فبموجب ذلك القرار ، وسعت الجمعية العامة نطاق ولاية اللجنة الخاصة لتشمل التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستغلال ونهب موارد الأراضي المحتلة ، ونهب التراث الأثري والثقافي للاراضي المحتلة والتدخل في حرية العبادة في الأماكن المقدسة الموجودة في الأراضي المحتلة . ويورد الفرع الرابع موجزا للمعلومات والأدلة المعروضة على اللجنة الخاصة . وعقدت اللجنة الخاصة ، وقد حيل بينها وبين زيارة الأراضي المحتلة ، سلسلة من جلسات الاستماع في عمان ودمشق في آيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام حيث تسنى لها أن تستمع الى الادلة التي قدمها اشخاص من الأراضي المحتلة لديهم معلومات مباشرة وخبرة شخصية عن حالة حقوق الانسان في هذه الأراضي . وبالاضافة الى ذلك ، تابعت اللجنة الخاصة الحالة في الأراضي المحتلة يوميا من خلال التقارير التي توردها الصحافة الاسرائيلية وقامت اللجنة الخاصة بدراسة عدة رسائل وتقارير موجهة اليها من أفراد ومنظمات أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير .

٣٢٧ـ ويقسم الفرع الرابع الى ستة أجزاء . ويتضمن الجزء ألف من الفرع الرابع موجزا للأدلة الشفوية التي تلقتها اللجنة . ويورد الجزء باء من الفرع الرابع معلومات تعكس السياسة التي تتبعها حكومة اسرائيل في الأراضي المحتلة . وتنقسم هذه المعلومات الى معلومات تصور السياسة العامة للحكومة في هذه الأراضي ومعلومات تعكس سياسة الحكومة فيما يتعلق بمعاملة المدنيين . وقد اعتبر هذا الجزء الأخير ضروريا نظرا لحجم المعلومات الواردة التي رأت اللجنة انها تبين هذه السياسة بشكل لا لبس فيه .

٣٢٨ـ وتلاحظ اللجنة ، استنادا الى المعلومات والادلة المعروضة عليها ، ان السياسة العامة لحكومة اسرائيل تواصل اتباع نفس الخطوط التي اتبعتها في السنوات الماضية وتقوم هذه السياسة على أساس الفكرة القائلة أن الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ تشكل جزءا من دولة اسرائيل ، ومن ثم فان التدابير التي اتخذتها الحكومة

الاسرائيلية ، مثل انشاء المستوطنات ونقل المواطنين الاسرائيليين الى الأراضي المحتلة ، لا تشكل عملية ضم . ومما يوضح هذه السياسة البيانات التي أدلى بها أعضاء حكومة اسرائيل خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ، والتي ترد في الجزء باء من الفرع الرابع أعلاه . وتلاحظ اللجنة الخاصة أن التصريحات التي من هذا القبيل ، مهما كانت صيغتها والتي تعكس نية واضحة لدى حكومة اسرائيل بأن تضم الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ تمثل انتهاكا لالتزامات اسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ، وجدير بالذكر ان هذه الاتفاقية تنص على ان الاحتلال العسكري يجب ان يعتبر حالة مؤقتة يحليها الامر الواقع لا تخول دولة الاحتلال اية حقوق على الاطلاق تمس السلامة الاقليمية للاراضي المحتلة وتتضح هذه السياسة العامة بصورة أجلى في البيانات الصادرة عن أعضاء حكومة اسرائيل والسلطات العسكرية الاسرائيلية فيما يتعلق بمعاملة المدنيين في هذه الأراضي . وترد هذه البيانات في الجزء باء - ٢ من الفرع الرابع أعلاه ، وثمة توضيح لهذه السياسة في الاعلان الصادر في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، كما نقلته صحيفة " جيروساليم بوست " في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، والذي أدلى به لهدف معلن هو " ردع الهجمات العربية على اليهود والتدابير الانتقامية من جانب أعضاء لجان الأمن اليهودية " ، وتقضي هذه " السياسة الجديدة " بأن يطلب الى المحاكم العسكرية فرض عقوبات سجن شديدة على العرب الذين يقومون بالقاء الحجارة او قنابل البنزين ، كما وضعت مبادئ توجيهية جديدة تتعلق بتدابير الاخذ بالثأر منها الهدم والعقاب الجماعي والترحيل بهدف مفترض - مصرح به في تلك المعلومات - هو حرمان المدنيين الفلسطينيين ، الذين تتخذ هذه التدابير ضدهم ، من طلب الانصاف لدى محكمة العدل العليا في اسرائيل . ومن ناحية أخرى ، وفي سياق الاشارة الى " نشاط لجان الامن الاهلية المكونة من المستوطنين اليهود " ، ذكر بيان السياسة هذا أنه " لا يجوز لاى شخص من غير أعضاء الهيئات المخولة تنفيذ القانون وحفظ النظام العام ان يضطلع بدور شرطي او جندى . ويعتبر اى اجراء يتخذه هذا الشخص للمعاقبة أو الانتقام لانتهاك القانون او النظام ، اخلالا يعرض مرتكبه لتوقيع العقوبة القانونية . ولا تتضمن هذه الفقرة مايمكن تفسيره على انه استبعاد لاتخاذ اجراء قانوني دفاعا عن النفس " . وكانت ستوضع مبادئ توجيهية متعلقة بحمل الاسلحة - التي يطلب حملها من قبل جميع المستوطنين الاسرائيليين . وكما يتبين من المعلومات الواردة في الفروع الاخرى من هذا التقرير ، ادت هذه السياسة ، في الواقع ، الى زيادة في قسوة العقوبات الصادرة ضد المدنيين الفلسطينيين ، والى ارتفاع عدد حوادث العنف بشكل كبير ، واكتشاف جماعات منظمة واسعة النطاق من المستوطنين الاسرائيليين تستهدف تخويف المدنيين الفلسطينيين وتوسيع وتعزيز الاستيطان الاسرائيلي وضم الأراضي المحتلة . وثمة مثال آخر على موقف السلطات الاسرائيلية ازاء السكان المدنيين في الأراضي المحتلة ورد في بيانات مثل البيان الذى أدلى به السيد م . درولز ، رئيس ادارة الاستيطان

بالاتحاد الصهيوني ، والذى نشر فيما نقلته صحيفتا " جيروساليم بوست " و " هآرتس " في ٢٨ و ٢٩ ايار/مايو ١٩٨٤ ، حيث وصف السكان الفلسطينيين شمالي القدس بأنهم " سرطان حول مدينة القدس ، يهدد بخنق العاصمة . . . " .

٣٢٩ - ويحاول الفرع الرابع - جيم ان يعكس الواقع اليومي الذى يواجهه السكان المدنيون في الأراضي المحتلة . ويتضمن معلومات عن معاملة المدنيين وأنشطة المستوطنين الاسرائيليين والتدابير التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية للحد من بعض حقوق السكان المدنيين بالأراضي المحتلة .

٣٣٠ - ويتضمن الجزء الفرعي الرابع - جيم - ١ معلومات مفادها ان المحاولات التي بذلك في السنوات السابقة لفرض مايسمى " رابطات القرى " قد توقفت بالفعل ، الأمر الذى أدى الى وضع السلطات البلدية بالمدن الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة في يد اسرائيليين معينين من قبل السلطات العسكرية . ولا زال حل المجالس البلدية ، التي انتخبت بصورة سليمة سببا في زيادة تعقيد شؤون حياة السكان المدنيين ، وتسهيل تعزيز الوجود الاسرائيلي في الأراضي المحتلة . ويتضمن هذا الفرع أيضا نموذجا من تقارير الحوادث مثل المظاهرات والقاء القنابل وغير ذلك مما وقع خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير . ويوجد اختلاف كبير بين وقت وآخر في تكرار وقوع هذه الحوادث . ففي فترات قليلة كان عدد الحوادث المبلغ عنها منخفضا نسبيا ، بينما يكون عدد الحوادث المبلغ عنها في معظم الأوقات كثيفا الى حد يتعذر معه تعقبها من الناحية المادية . وتلاحظ اللجنة الخاصة ان هذه الحوادث مستمرة في تعريض الكثير من المدنيين في الأراضي المحتلة للاصابات الخطيرة والموت . ويتضمن الفرع الرابع - جيم - ١ معلومات عن التدابير المتخذة على سبيل العقوبة الجماعية ، بما في ذلك هدم المساكن . وفي هذا الصدد ، تلفت اللجنة الخاصة الانتباه بصفة خاصة الى الحالة الخطيرة التي يعيشها سكان مخيم الدهيشة للاجئين . وتبين الفقرات ١٠٥ الى ١١٦ من التقرير تدابير القهر المستديمة المطبقة على هؤلاء المدنيين الذين هم في الواقع لاجئون من مناطق أخرى من وطنهم الفلسطيني ويقدم نفس الفرع معلومات عن التدابير الانتقامية المتخذة ضد المدنيين في الاراضي المحتلة ، مثل اغلاق المساكن واقفال الحوانيب وتقييد حركة بعض قطاعات السكان المدنيين واتلاف المحاصيل وموارد المياه وما الى ذلك . وقد أكملت المعلومات المتعلقة بمعاملة المدنيين بمعلومات عن استمرار ممارسة ترحيل المدنيين او طردهم . وقد لاحظت اللجنة الخاصة . بشكل محدد ، قضية السيد عبدالعزيز شاهين التي نعتبرها مثالا واضحا على هذه السياسة وغنيا عن البيان . وقد تتبعت اللجنة الخاصة قضية السيد شاهين من كثب خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير . فقد تعرض السيد شاهين الذى قضى حكما بالسجن مدته ١٥ عاما ، لأمر طرد عند الافراج عنه من السجن . وبقاوم السيد شاهين مسألة طرده ، وعند اتمام هذا التقرير ، كان ينتظر الحكم بشأن طلبه الغاء أمر الطرد الصادر ضده .

٣٣١ - ويورد الفرع الرابع - جيم - ٢ معلومات من أنشطة المستوطنين الاسرائيليين التي تمس السكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، وتبين هذه المعلومات المعاملة التي يلقاها السكان المدنيون على يد المستوطنين الاسرائيليين الذين يتحدون المحاولات ، أيا كانت التي تبذلها السلطات العسكرية للحد منها . ولاحظت اللجنة الخاصة تقارير تتحدث عن احتجاجات من بعض قطاعات المجتمع الاسرائيلي على التصرفات غير المشروعة التي يقوم المستوطنون الاسرائيليون . وينعكس هذا الموقف ، على نحو له مغزاه الى أبعد حد في المعلومات المتصلة بالمصير الذى لقيه تقرير لجنة التحقيق المنشأة في وزارة العدل الاسرائيلية برئاسة السيدة ى . كارب ، نائبة المدعي العام . وقد انهت هذه اللجنة تقريرها وقدمته فى ايار/مايو ١٩٨٢ ، واستقالت رئيستها فى ايار/مايو ١٩٨٣ ، لأن ، السلطات كما ذكر في ذلك الحين ، تجاهلت نتائج وتوصيات اللجنة . وكانت اللجنة ، قد اكتشفت ان المستوطنين الاسرائيليين يتصرفون ، من نواح عديدة ، خارج حدود القانون ، وانهم لا يخضعون لأية سلطة عسكرية كانت أو مدنية . وفي شباط/فبراير ١٩٨٤ نشر التقرير ، فجاء مؤكدا الكثير مما ذكرته اللجنة الخاصة في تقاريرها السابقة . وكما يرد في الفرع الرابع - جيم - ٢ ، اكتشفت سلسلة مما يسمى بالجماعات " اليهودية السرية " على يد السلطات العسكرية ، ولقد اتهم العديد من الاشخاص بجرائم تتراوح بين محاولة اغتيال القادة الفلسطينيين والتخطيط لالقاء القنابل على وسائل النقل العام التي تقل العمال الفلسطينيين من الأراضي المحتلة واليها . ويرد في التقارير المستنسخة في الفرع الرابع - جيم - ٢ أعلاه وصف لانواع الأعمال المنسوبة الى تلك الجماعات . ومن هذه المعلومات يمكن التحقق ان أنشطة المستوطنين الاسرائيليين تشمل جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ ، وانها تؤثر على جميع قطاعات السكان المدنيين الفلسطينيين . وتلاحظ اللجنة أنه قد تم تقديم عدد قليل من المستوطنين الاسرائيليين المعنيين الى المحاكم ، ولكن لم تتخذ بعد تدابير جادة لانهاء هذه الظاهرة . وتكرر اللجنة الخاصة الاعراب عن اقتناعها بان حكومة اسرائيل تظل مسؤولة بصورة كاملة عن أعمال سكانها المدنيين ، ولاسيما المستوطنين الاسرائيليين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة .

٣٣٢- يتضمن الجزء رابعا - جيم - ٣ معلومات عن التدابير التي تؤثر على التمتع ببعض حقوق الانسان الاساسية ، مثل الحق في حرية الحركة ، والحق في حرية التعليم ، والحق في حرية التعبير . لذلك ترى اللجنة الخاصة ان من الضرورى ايراد هذه المعلومات لبيان مدى تاثير الاحتلال على الحياة اليومية للمدنيين في الاراضي المحتلة. فمثلا ، تلاحظ اللجنة الخاصة انه خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير تعرض الزعماء الفلسطينيون المدنيون ، مثل النقابيين والمحامين والصحفيين والمدرسين وهلم جرا ، لاوامر تعسفية تحد من حرية حركتهم . وينطبق القول ذاته على التدابير التي تؤثر على حرية التعليم . فلقد واصلت سلطات الاحتلال تطبيق تدابير تؤثر على ادارة المؤسسات الاكاديمية في الضفة الغربية ، خاصة فيما يتعلق بمحاولات التطبيق الفعلي للامر العسكرى رقم ٨٥٤ الذى اخضعت بمقتضاه السلطات العسكرية عقود عمل هيئة التدريس لاصدار اذونات سنوية من قبل السلطات العسكرية . ومما يذكر ان هذا الامر قوبل بالمقاومة من جانب الوسط الاكاديمي ؛ وتؤكد المعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة ان هذه المقاومة مستمرة وان المشكلة التي اثارها صدور الامر العسكرى رقم ٨٥٤ لا تزال قائمة . فالنهج الذى وضع في السنوات السابقة والمتمثل في نقل المدرسين والطلبة نقلا جماعيا من منطقة الى اخرى في الاراضي المحتلة واغلاق المدارس لفترات طويلة ، وهو ما ذكر في التقارير السابقة ، استمر تطبيقه خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير.

٣٣٣- وتشير اللجنة الخاصة الى ان التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال فيما يتعلق بالمؤسسات الاكاديمية ، خاصة التدابير التي تقتضي توقيع تعهدات ذات طابع سياسي ، ادت الى ادخال عنصر سياسي في الوسط الاكاديمي وبذلك أنشأت حالة من المجابهة المستمرة بين السلطات العسكرية والمدرسين والطلبة .

٣٣٤- كذلك يتضمن الجزء رابعا جيم - ٣ معلومات عن التدابير التي تؤثر على حرية التعبير من قبل السكان المدنيين . وتعكس هذه المعلومات نهجا مستمرا يتمثل في فرض الرقابة على المنشورات بما في ذلك الصحف والكتب ، واشكال التعبير الاخرى مثل الفن واقامة الاحتفالات الثقافية ذات الطابع الوطني الفلسطيني . وعلى سبيل المثال ، اشارت اللجنة الخاصة الى حالة السيد فتحي غابن ، وهو فنان حكم عليه بالسجن لمدة ٦ اشهر وبغرامة فادحة في ٩ ايار/ مايو ١٩٨٤ وذلك ، في جملة امور ، بحجة " التحريض" ، لانه استخدم في رسمه الالوان الاربعة للعلم الفلسطيني . وترى اللجنة الخاصة ان اتخاذ مثل هذه التدابير يتجاوز نطاق اتفاقية جنيف الرابعة لانه لا يوجد ما يبرره من الحاجة الى امن دولة الاحتلال او صيانة النظام من قبل السلطات العسكرية. والهدف الوحيد من هذه القيود هو خنق اية محاولة للتعبير عن المشاعر الوطنية الفلسطينية .

٣٣٥- ويتضمن الجزء رابعا دال معلومات عن تدابير الضم والاستيطان ويعطي مثالا لمعلومات تتصل باستمرار اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة والتدابير التي تتخذ بهدف مصادرة الممتلكات . وتلاحظ اللجنة الخاصة ان النهج الذى اتبع في السنوات السابقة استمر بقوة جديدة خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير. وبالاضافة الى ذلك تلاحظ اللجنة الخاصة ان الخطط الرسمية المتعلقة بالمستقبل لا يزال يجرى اعلانها ومثال ذلك الخطة الواردة في وثيقة ظهرت في شباط/ فبراير ١٩٨٤ صادرة عن ادارة المستوطنات بالاتحاد الصهيوني ، وسوف تتم وفقا لما جاء فيها ، في جملة امور ، اقامة ٢٧ مستوطنة في منطقة واحدة ، تقع شمال القدس بحلول عام ٢٠١٠ بتكاليف تقدر بمبلغ ٨٥ بليون شاقل اسرائيلي (قرابة ٦٥٠ مليون دولار) . كذلك سجّلت بلاغات عن استمرار انتزاع الملكية بنفس النهج الذى اتبع في السنوات الماضية على امتداد كامل المنطقة التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وتلاحظ اللجنة الخاصة ان هذه التدابير محظورة بصورة محددة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة .

٣٣٦- ويضم الجزء رابعا ، هاء معلومات عن معاملة المحتجزين ، تتألف من معلومات عن الاحوال العامة للسجون وعن معاملة الافراد اثناء الاستجواب والسجن . واستشفت اللجنة الخاصة زيادة في عدد الادعاءات بسوء المعاملة بالمقارنة مع السنوات الماضية . فقد دفعت احوال السجون المحتجزين الى الاحتجاج في شكل اضرابات عن الطعام وغير ذلك من التدابير الواردة في الجزء رابعا - هاء . وخلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير تلقت اللجنة الخاصة معلومات عن احوال ما يسمى " معسكر اعتقال الفارعة " الذى فتح كمعسكر اعتقال مؤقت بهدف معلن هو احتجاز المعتقلين الصغار ، بانتظار تقديمهم الى محاكمات فورية لارتكاب جرائم " طفيفة " مثل رمي الحجارة والتظاهر ، بمعزل عن المحتجزين الآخرين المتهمين بارتكاب جرائم امنية " خطيرة " . وان المعلومات الواردة في الجزء رابعا - هاء تبين الاحوال القاسية السائدة في معسكر الفارعة ، ويبدو ان طابعه المؤقت محل شك الى حد كبير . وتلاحظ اللجنة الخاصة في هذا الصدد ان احوال الاعتقال ومعاملة المحتجزين تشكل موضوعا لاحكام واضحة في اتفاقية جنيف ، التي تكشف المعلومات المعروضة عليها ، انه لا يجرى مراعاتها .

٣٣٧- ويضم الجزء رابعا - واو معلومات عن وسائل الانتصاف القضائية . وفي هذا الصدد اشارت اللجنة الخاصة الى تقارير تتعلق بقضايا وجهت فيها اتهامات الى بعض المواطنين الاسرائيليين وافراد دوائر الامن بارتكاب جرائم ، مثل اساءة استغلال السلطة . وفي عدد من الحالات الاخرى تلقت المحكمة العليا ومحكمة العدل العليا في اسرائيل طلبات من مدنيين في الاراضي المحتلة يطلبون فيها الانصاف من تدابير اتخذت في حقهم يرون انها حرمتهم من الحماية المكفولة لهم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . وكما في السنوات السابقة ، تشير اللجنة الخاصة الى ان وسائل الانتصاف

هذه ذات طابع مؤقت ولا تتيح انتصافا قاطعا . بل كما اعترفت المحاكم في مناسبات عديدة ، فان سلطتها محدودة بسلطة حسن التقدير المكفولة لسلطات الاحتلال العسكرى .

٣٣٨- لهذه الاسباب تستنتج اللجنة ان الحالة في الاراضي المحتلة تتعرض لتدهور مستمر في مستوى احترام حقوق الانسان للسكان المدنيين . وان الاحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة ، المستنسخة في المرفق الاول لهذا التقرير ، لا تزال محل تجاهل . فحلقة القمع ورد الفعل على هذا القمع استمرت بلا انقطاع وهي تؤثر على جميع قطاعات الحياة بين السكان المدنيين ، من القطاعات المدنية والسياسية الى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومن ناحية اخرى ، فان هنالك مئات الالاف ممن يعيشون خارج الاراضي المحتلة لا يزال ينكر حقهم في العودة بينما تصادر ممتلكاتهم بهدف اقامة المستوطنات الاسرائيلية . بل ان هنالك حركات نشأت ، داخل اسرائيل ذاتها ، وكسبت التاييد فيما يتعلق بمناهضة هذه الحالة . واشارت اللجنة الخاصة ، بصفة خاصة ، الى المعلومات التي تعكس زيادة حالات الاحتجاج من قبل منظمات مثل المنظمة المعروفة بـ " السلم الآن " .

٣٣٩- وتكرر اللجنة الخاصة القول بضرورة ان يؤكد المجتمع الدولي على مسؤوليته وان يتخذ التدابير اللازمة لمنع تدهور الحالة وان يفعل ذلك باتخاذ الخطوات الاولى المتمثلة في حماية ابسط الحقوق للسكان المدنيين في الاراضي المحتلة .

سادسا - اعتماد التقرير

٣٤٠- اعتمدت اللجنة الخاصة هذا التقرير ووقعت عليه في ١٤ تموز/ يوليه ١٩٨٤ وفقا للمادة ٢٠ من نظامها الداخلي .

(توقيع) ن . ويجيوارد ان (سرى لانكا) (الرئيس)

(توقيع) أ. سين (السنغال)

(توقيع) د . جوفانيك (يوغوسلافيا)

الحواشـــي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشـــرون ، البند ١٠١ من جدول الاعمال ، الوثائق A/8089 ؛ و A/8389 وCorr.1 و Corr.2 ؛ و A/8389/Add.1 و Add.1/Corr.1 و Corr.2 و A/8828 ؛ و A/9148 و Add.1 ؛ و A/9817 ؛ و A/10272 ؛ و A/31/218 ؛ و A/32/284 ؛ و A/33/356 ؛ و A/34/631 ؛ و A/35/425 ؛ و A/36/579 ؛ و A/37/485 و A/38/409 .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشـــرون ، المرفقات ، البند ١٠١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8237 ؛ المرجع نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الاعمال ، الوثيقـــة A/8630 ؛ المرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٢ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8950 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/9374 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات البند ٤٠ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/9872 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٢ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/10461 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/31/399 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/32/407 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/33/439 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، المرفقات البند ٥١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/34/691 و Add.1 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/35/674 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٦٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/36/632/Add.1 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقـــات ، البند ٦١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/37/698 ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثامنـــة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٦٩ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/38/718 .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامســـة والعشـــرون ، المرفقات ، البند ١٠١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8089 ، المرفق الثالث .

(٤) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، رقـــم ٩٧٣ ، صفحة ٢٨٧ .

(٥) المـرجع نفسه ، رقم ٩٧٢ ، صفحة ١٣٥ .

الحواشي (تابع)

(٦) المرجع نفسه ، المجلد ٢٤٩ ، رقم ٣٥١١ ، صفحة ٢١٥ .

(٧) منحة كارنيجي للسلم الدولي ، اتفاقيات واعلانات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ (نيويورك ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩١٥ Oxford University Press, 1915) .

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ الف (د - ٢١) .

المرفق الأول

مواد اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، المشار اليها في الفقرة ٣٣٨

١ - المادة ٤٧، فيما يتصل بضم الاقليم المحتل، وفيما يلي نصها:

"لا يحرم الأشخاص المتمتعون بالحماية في الاقليم المحتل، بأى حال من الأحوال أو بأية طريقة كانت من فوائد هذه الاتفاقية بأى تغيير يدخل، نتيجة احتلال الاقليم، على مؤسسات ذلك الاقليم أو حكومته، ولا بأى اتفاق يبرم بين سلطات الأراضي المحتلة ودولة الاحتلال، ولا بأى ضم من جانب الاخيرة للاقليم المحتل سواء كان الضم كليا أو جزئيا".

٢ - المادة ٤٩، فيما يتصل بنقل المستوطنين الاسرائيليين الى الاراضي المحتلة، وفيما يلي نصها:

"ان اجراءات النقل بالقوة الفردية أو الجماعية، وكذلك ابعاد الاشخاص المتمتعين بالحماية من الاقليم المحتل الى اقليم دولة الاحتلال أو الى اقليم أى بلد آخر، سواء كان محتلا أو لم يكن، محظورة بصرف النظر عن دوافعها.

"على انه يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم باخلاء منطقة معينة، كليا أو جزئيا، اذا اقتضت ذلك أسباب تتعلق بأمن السكان أو ضرورة عسكرية. ولا يجوز أن تنطوى حالات الاخلاء هذه على تشريد الاشخاص المتمتعين بالحماية خارج حدود الاقليم المحتل الا اذا أصبح من المتعذر لأسباب مادية تجنب هذا التشريد ويعاد نقل الأشخاص الذين تم اجلاؤهم على هذا النحو الى منازلهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في المنطقة المعنية.

"وتضمن دولة الاحتلال التي تقوم باجراءات النقل والاجلاء هذه، الى أقصى حد ممكن عمليا، توفير أماكن مناسبة لايواء الأشخاص المتمتعين بالحماية، ومباشرة عمليات النقل هذه في ظروف تستوفي الى حد مرض متطلبات التصحاح والصحة والسلامة والتغذية للسكان المنقولين، وعدم الفصل بين أفراد الأسرة الواحدة.

"وتبلّغ دولة الحماية بأية عمليات نقل أو اجلاء بمجرد حدوثها.

" ولا تحتجز دولة الاحتلال الأشخاص المتمتعين بالحماية في منطقة معرّضة لأخطار الحرب بشكل واضح ، ما لم تقتض ذلك أسباب تتعلق بأمن السكان أو ضرورة عسكرية .

" ولا ترحّل دولة الاحتلال أو تنقل أجزاء من سكانها المدنيين الى الاقليم الذى تحتله " .

٣ - المادة ٢٩ ، فيما يتصل بسلوك المستوطنين الاسرائيليين في الاراضي المحتلة ، ولاسيما بالنسبة الى أعمال العنف التي ترتكب ضد أشخاص السكان المدنيين وممتلكاتهم ، ونصها كما يلي :

" يكون طرف النزاع ، الذى لديه أشخاص خاضعون للحماية ، مسؤولا عن المعاملة التي يلقاها هؤلاء الاشخاص من موظفيه بصرف النظر عن أية مسؤولية فردية قد تترتب على ذلك " .

٤ - المادتان ٣٣ و ٥٣ ، فيما يتصل بتدابير العقوبة الجماعية مثل اللجوء التعسفي لحظر التجول وتدمير المنازل وغير ذلك من الأفعال الانتقامية ، ونصها كما يلي :

المادة ٣٣

" لا يجوز توقيع عقوبة على شخص متمتع بالحماية بسبب جريمة لم يقترفها شخصيا . وتحظر العقوبات الجماعية وبالمثل كافة التدابير الرامية الى التخويف أو الارهاب .

" وتحظر أعمال السلب والنهب .

" وتحظر التدابير الانتقامية ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية وضد ممتلكاتهم " .

المادة ٥٣

" يحظر قيام دولة الاحتلال بأى تدمير للممتلكات العقارية أو الشخصية المملوكة بصفة فردية أو جماعية للأشخاص العاديين أو للدولة أو غيرها من السلطات العامة أو للمؤسسات الاجتماعية أو التعاونية ، ما لم يكن ذلك التدمير ضرورة مطلقة تحتمها العمليات العسكرية " .

٥ - المادتان ٦٤ و ٧٦ ، فيما يتصل بمعاملة المسجونين المحتجزين . وفيما يلي نصهما:

المادة ٦٤

" تظل قوانين العقوبات الخاصة بالاقليم المحتل نافذة ، غير انه يجوز لدولة الاحتلال أن تلغي هذه القوانين أو توقف نفاذها في الحالات التي تشكل فيها تهديدا لأمن تلك الدولة أو عائقا يحول دون تطبيق هذه الاتفاقية . ورهنا بهذا الاعتبار وبضرورة تأمين تنفيذ العدالة بصورة فعالة ، تستمر محاكم الاقليم المحتل في أداء وظائفها فيما يتعلق بجميع الجرائم التي تشملها القوانين المذكورة .

" ومع ذلك ، يجوز لدولة الاحتلال أن تخضع سكان الاقليم المحتل لما يلزم من الأحكام لتمكين دولة الاحتلال من الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية ، ومن الحفاظ على الحكم النظامي للاقليم ، ومن كفالة أمن دولة الاحتلال وأفراد قوات أو ادارة الاحتلال وممتلكاتهم ، وبالمثل ما يستخدمونه من منشآت وخطوط الاتصال " .

المادة ٧٦

" يحتجز في البلد المحتل الاشخاص المتمتعون بالحماية المتهمون بارتكاب جرائم ، وتنفذ فيه الأحكام الصادرة ضدهم في حالة ادانتهم . ويجرى ، اذا أمكن ذلك ، فصلهم عن بقية المحتجزين ويتمتعون بالظروف التغذوية والصحية الكافية لبقائهم في صحة جيدة ، والتي تعادل على الأقل ما يتوفر منها في سجون البلد المحتل .

" ويتلقون ما تتطلبه حالتهم الصحية من عناية طبية .

" ويكون لهم أيضا الحق في تلقي أية مساعدة دينية يطلبونها .

" وتحتجز النساء في أماكن خاصة تحت اشراف مباشر من المشرفات .

" وتولى العناية المناسبة لتوفير ما يلزم من معاملة خاصة للاحداث .

" ويكون للأشخاص المتمتعين بالحماية المحتجزين الحق في أن يزورهم مندوبون من دولة الحماية ولجنة الصليب الأحمر الدولية وفقا لأحكام المادة ١٤٣ .

" ويكون لهؤلاء الأشخاص الحق في أن يتلقوا لفافة اغاثة واحدة على الأقل شهريا " .

٦ - وبالاضافة الى هذه المواد توجه اللجنة الخاصة الانتباه الى المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة ، والتي تتوخى سن تشريع لفرض عقوبات جنائية على الاشخاص الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للاتفاقية . ويرد في المادة ١٤٧ تحديد الأفعال التي تعتبر انتهاكات جسيمة .

وتنص المادة ١٤٦ على مايلي :

" تتعهد الأطراف المتعاقدة السامية أن تسن مايلزم من التشريعات لفرض عقوبات جنائية فعالة على الأشخاص الذين يرتكبون أو يأمرون بارتكاب أية انتهاكات جسيمة لهذه الاتفاقية مما يرد تحديدها في المادة التالية .

" ويلتزم كل طرف من الأطراف المتعاقدة السامية بالبحث عن الأشخاص الذين يدّعى أنهم ارتكبوا أو امروا بارتكاب مثل تلك الانتهاكات الجسيمة ، ويقوم باحضارهم أمام محاكمة بصرف النظر عن جنسيتهم . ويجوز له أيضا ، اذا رأى ذلك ، أن يقوم وفقا لأحكام تشريعه الخاص بتسليم هؤلاء الأشخاص الى طرف معني آخر من الأطراف المتعاقدة السامية بغية محاكمتهم ، بشرط أن يكون ذلك الطرف قد أتام دعوى صحيحة مبدئيا .

" ويقوم كل طرف من الأطراف المتعاقدة السامية باتخاذ مايلزم من التدابير لقمع أي فعل مخالف لأحكام هذه الاتفاقية غير الانتهاكات الجسيمة المحددة في المادة التالية .

" ويتمتع الأشخاص المتهمون ، في كافة الظروف ، بضمانات المحاكمة والدفاع اللازمة والتي لاتقل في ملاءمتها عن الضمانات المنصوص عليها في المادة ١٠٥ ، وفي اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة سجناء الحرب والمؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ " .

وتنص المادة ١٤٧ على مايلي :

" الانتهاكات الجسيمة التي تشير اليها المادة السابقة هي التي تنطوي على فعل من الأفعال التالية ، اذا ارتكبت ضد شخص أو مال يتمتع بالحماية بموجب هذه الاتفاقية : القتل العمد ، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية ، بما في ذلك التجارب البيولوجية ، والقيام عمدا بما يسبب ألما شديدا أو اصابة جسدية أو صحية خطيرة لشخص متمتع بالحماية ، والترحيل أو النقل أو الاحتجاز غير المشروع ، واجبار شخص متمتع بالحماية على الخدمة في قوات دولة معادية ، أو القيام عمدا بحرمان شخص متمتع بالحماية من الحقوق المتعلقة بتلقي المحاكمة العادلة والقانونية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وأخذ الرهائن والتدمير الشامل للممتلكات ومصادرتها بطريقة تعسفية وغير مشروعة ، دون أن تكون ثمة ضرورة عسكرية تبرر ذلك " .

المرفق الثانـــي

بيان مقدم من وزارة الخارجية بالجمهورية العربية السورية
الى اللجنة الخاصة في ٣حزيران/يونيه ١٩٨٤

ادارة المنظمات والمؤتمرات الدوليـــة

تقرير عن الممارسات الاسرائيلية في منطقة الجولان العربية السورية المحتلة

منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلي مختلف الوسائـــل الرامية الى تعريض المواطنين العرب السوريين في منطقة الجولان العربية السورية الـــى الاضطهاد والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ، وتدابير الارهـــاب علـــى مختلف أشكاله ، وقد بلغت هذه الممارسة ذروتها في ١٤ كانون الاول/ديسمبـــر ١٩٨١ حينما اتخذ الكنيست الاسرائيلي قرارا بضم الجولان وتطبيق القوانين والولاية القضائيـــة والادارة الاسرائيلية عليه الأمر الذي يتنافى على نحو صارخ مع قواعد القانون الدولـــي المعترف بها عالميا ومع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ومع اتفاقيتي لاهاي ١٨٩٩ و١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

وفي هذا التقرير بعض الأمثلة على الممارسات الاسرائيلية العنصرية المنتهكة لحقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وسياسة التهويد وسلب الأراضي من أصحابها وبناء المستوطنات عليها التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

أولا ـــ حملات الارهاب والضغط وقمع الحريـــات

١ـــ ممارسة الضغط والارهاب على السكان لارغامهم على حمل الهوية الاسرائيلية .

٢ـــ منع التجمعات والاحتفالات بالأعياد الوطنية والقومية والأعراس .

٣ـــ اصدار أوامر التوقيف الادارى التعسفي بحق المواطنين .

٤ـــ مداهمة المنازل دون اخطار مسبق ليلا ونهارا وبث الرعب في نفوس السكان ولا سيما الشيوخ والنساء والأطفال منهم من جراء التصرفات اللاانسانية المستخدمة في التفتيـــش ومصادرة الأشياء الثمينة والأثرية المتنوعة والسكاكين والخناجر وفرض العقوبات بحق أصحابها وادخالهم السجون لمدد لا تقل عن ستة أشهر .

٥ــ الغاء المقابلات بين أفراد الأسرة الواحدة المنشطرة الى شطرين بسبب الاحتلال ، التي كانت تتم تحت اشراف مندوبي الأمم المتحدة قبل اصدار قرار ضم الجولان الى الكيان الصهيوني .

٦ــ ممارسة الضغط على السكان واجبارهم على الهجرة .

٧ــ منع عودة المسافرين بحجة أمنية مزعومة .

٨ــ فرض المجالس المحلية الهزيلة على القرى ، والتي لا تعبر عن اختيار السكان ولا تلبي طموحاتهم .

٩ــ استبعاد الشخصيات الوطنية والقومية بهدف تغيير البنية الاجتماعية .

١٠ــ خلق التناقضات والخلافات العائلية بقصد اضعاف الموقف الموحد لسكان القرى المحتلة .

١١ــ قمع الشعور الوطني والقومي المتأجج في نفوس المواطنين العرب في الجولان المحتل عن طريق حملة الاعتقالات الواسعة التي شملت رجال الدين والوجهاء والمعلمين والطلاب والعمال وزجهم في السجون لمدد مختلفة وعلى فترات متعاقبة بغية تحطيم ارادة الصمود عندهم وزرع اليأس في نفوسهم للرضوخ الى مطالب سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

١٢ــ عدم السماح للسكان بالتحرك ضمن الأرض المحتلة الا بموجب تصريح من قوات الأمن الاسرائيلي .

ثانيا ــ في الشؤون الصحية

١ــ لم تقم سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتأمين مياه الشرب النقية للسكان في القرى المحتلة وكانوا يشربون المياه الملوثة غير الصالحة للشرب مما حدا بحكومة الجمهورية العربية السورية الى تأمين جر مياه الشرب النقية الى سكان مجدل شمس .

٢ــ العناية الصحية شبه معدومة وتتجلى بالأمور التالية :

(أ) لا توجد عيادات خاصة في القرى المحتلة .

(ب) يحضر طبيب عام للقرية الكبيرة ثلاث مرات في الأسبوع ويقوم بمعاينة عدد قليل من المرضى خلال أربع ساعات ويكتب لهم الوصفة الطبية فقط .

(ج) لا تقدم الأدوية الى السكان العرب مجانا ويتم شراؤها بأسعار باهظة .

(د) المريض الذى يحتاج لدخول المستشفى يسمح له بدخول مستشفى صفد وباجرة يومية تقدر بمبلغ ٣٥٠٠ شيكل عن الليلة الواحدة عدا ثمن الدواء وأجور المعاينة .

(هـ) يوجد حسم على تكاليف المعالجة للمنتسبين الى صندوق المرضى الاسرائيليين (كوبات مولم) لكن العرب لا يستفيدون من هذا الحسم لأنهم يرفضون الانتساب الى هذا الصندوق .

(و) المرافق الصحية من طرق ومياه وكهاريز ومستوصفات في القرى المحتلة معدومة .

(ز) لا تقدم سلطات الاحتلال الاسرائيلي لسكان المناطق المحتلة الطب الوقائي وبصورة خاصة اللقاحات المختلفة للأطفال .

(ح) لا تقدم سلطات الاحتلال الاسرائيلي لسكان المناطق المحتلة سيارات اسعاف لنقل المرضى الى المستشفيات في حالات الاسعاف .

(ط) عدم مكافحة الحشرات والأوبئة المتواجدة في المناطق المحتلة .

ثالثا ـ في الشؤون الثقافية والاجتماعية

١ ـ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بفرض المناهج التعليمية الاسرائيلية على طلبة المدارس في القرى المحتلة واستهدفت طمس التاريخ العربي وتمجيد التاريخ الاسرائيلي وتكريس التعصب الطائفي والمذهبي .

٢ ـ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالغاء المناهج التعليمية العربية وبخاصة كتب الأدب العربي والتاريخ والجغرافيا .

٣ ـ قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي فرض اللغة العبرية على الطلاب في مدارس القرى المحتلة .

٤ ـ تم تسريح عدد من المعلمين العرب الأكفاء وأسندت سلطة الاحتلال مهمة التعليم لأشخاص غير مؤهلين لهذه المهنة .

٥ ـ حرمت الطلاب العرب من اتمام دراستهم في الجامعات السورية .

٦ ـ وضعت سلطات الاحتلال صعوبات كبيرة أمام الطلاب العرب الذين يودون اتمام دراستهم في الجامعات الاسرائيلية وفرضت عليهم رسوما باهظة .

رابعا ــ في الشؤون الزراعية والتجارية والمعاشيـــة

١ ــ بسطت سلطات الاحتلال الاسرائيلي كل ما يتعلق بالحياة المعاشية لأهالـــي المناطق العربية المحتلة بشرط الحصول على الهوية الاسرائيلية حيث لا يستطيع المواطـــن العربي في الأرض المحتلة أن يعمل أو يتحرك أو يبيع أو يشترى أو يتنقل من مكان لآخر ما لم يحصل على الهوية الاسرائيلية .

٢ ــ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضـــي العربية في الجولان المحتل بحجة بناء المعسكرات وللأعمال العسكرية أيضـــا بـــدون أى تعويض على أصحابها .

٣ ــ أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على زيادة الضرائب على السكان العرب بمـــا لا يتناسب مع دخلهم .

٤ ــ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتطبيق عقوبة منع التجول والحرمان من تصاريـح التنقل على أى مواطن عربي في المناطق المحتلة يرتكب أى خطأ مهما كان صغيرا . وهـــذا يؤدى الى حرمانه من العمل في أرضه أو في أى مجال آخر وحرمانه بالتالي من كسب معيشته ومعيشة أسرته .

٥ ــ يتعرض المواطنون في الأرض المحتلة الى بيع محاصيلهم الزراعية بأرخص الأسعـــار ، وتتعرض محاصيلهم للتلف أحيانا كثيرة بسبب الصعوبات المفروضة على بيعها .

٦ ــ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتحديد ثمن بعض المحاصيل الزراعية بشـــكل مسبق وفرضت على السكان العرب حصر بيع هذه المحاصيل لبعض الشركات الاسرائيلية .

٧ ــ فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضرائب باهظة على الانتاج الزراعـــي لسكان المناطق المحتلة ويجرى تطبيق هذه الضرائب بشكل كيفي وتعسفي من قبل موظفي ضريبـــة الدخل الاسرائيليين .

٨ ــ فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضريبة باهظة على استثمار مياه بحيرة مسعدة في رى الأراضي للسكان في القرى المحتلة وفي حال امتناع السكان عن دفع هذه الضريبة تتعرض محصولاتهم للتلف وتتعرض أشجارهم ومزروعاتهم للجفاف . ويعتبر هذا العمل من قبيـــل الضغط على السكان للهجرة عن قراهم بالاكراه .

٩ ــ قامت سلطات الاحتلال بمصادرة قسم كبير من كروم العنب والأراضي الزراعية الأخرى في القرى المحتلة بحجج أمنية واهية بقصد تبوير الأرض .

١٠ــ منعت سلطات الاحتلال السكان في القرى المحتلة من حفر الآبار الزراعية .

١١ــ منعت سلطات الاحتلال السكان في القرى المحتلة من استثمار المراعي المحيطة بالقرى سواء أكانت هذه المراعي من أملاك الدولة أو المشاع أو من الأملاك الخاصة ، وقيّدت عملية الرعي ضمن مساحات محددة لا يجوز تجاوزها .

سياسة التهويد والضم وبناء المستعمرات :

تتخذ سلطات الاحتلال الاسرائيلي تدابير وتقوم باجراءات منذ عام ١٩٦٧ تهدف الى تغيير المركز القانوني والطبيعة الجغرافية والتركيب الديمغرافي في الأراضي التي تحتلها ومن هذه التدابير والاجراءات يمكن ذكر ما يلي :

١ــ تدمير كل القرى العربية المهجورة وازالة الآثار التي تدل عليها بحيث أصبح من المتعذر على الانسان التعرف على مواقع هذه القرى حتى ولو استخدم خريطة لهذا الغرض .

٢ــ استخدام حجارة القرى المهجورة في بناء مستعمرات للمستوطنين الصهيونيين .

٣ــ زرع المنطقة بالمستعمرات بحيث بلغ عدد المستعمرات المقامة والمقرر اقامتها في الجولان ما يزيد عن ٤٠ مستعمرة .

٤ــ اعطاء المستعمرات أسماء عبرية والغاء الأسماء العربية عن المواقع التي أقيمت عليها هذه المستعمرات فمثلا مستعمرة (نقه اتيف) أقيمت على أنقاض قرية جباتا الزيت ، ومستعمرة الروم أقيمت على أنقاض قرية (عين حور) والأمثلة عديدة على اجراءات من هذا النوع .

٥ــ القيام بحملة مركزة لاخفاء جميع المعالم الحضارية العربية ، والشواهد التاريخية على عروبة المنطقة وذلك عن طريق التنقيب في الجولان عن آثار يدعون أنها عبرانية والادعاء بأن أجدادهم سكنوا هذه المنطقة .

٦ــ اجراء تسويات ترابية والقيام باستصلاح الأراضي التابعة للقرى المهجورة وجر المياه اليها وتحويلها الى مناطق سياحية اسرائيلية .

٧ــ كتابة شعار (الجولان جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل) بالعبرية والانكليزية في كل مكان من هضبة الجولان .

٨ــ اصدار قانون بتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ يقضي بتطبيق قوانين الولاية القضائية والادارة الاسرائيلية على الجولان المحتل .

(توقيع) مدير ادارة المنظمات
والمؤتمرات الدولية

./..

المرفـق الثالث

تقريـــر لجنـــــة كـــــارب

دولة اسرائيل
وزارة العـدل
٢٥ أيار/مايـو ١٩٨٢

من وكيل النائب العام

الى النائـب العـــام

الموضوع : التحقيق في الاتهامات الموجهة الى الاسرائيليين في يهودا والسامرة

تقريـر لجنـة التحقيـق

في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، عيّنت لجنة ، يشار اليها فيما بعد باسم " لجنـة التحقيق " . وكانت اختصاصات اللجنة ، كما حددت في كتاب التعيين ، على النحـــــو التالـي :

(أ) حيثما تنشأ مشكلة في اجراء التحقيقات في الاتهامات الموجهة الـــــى المستوطنين في يهودا والسامرة فيما يتعلق بارتكاب الجرائم التي لا يمكن اعتبارها افعـــالا اجرامية عادية نظرا لأنها تتصل بالعلاقات مع السكان العرب .

(ب) حيثما يظهر أن هناك ، في أمور معينة ، افتقارا الى الوضوح فيمـــــا يتعلق بالهيئة المخولة سلطة اجراء مثل هذه التحقيقات ، وبالاجراءات التي يتعين اتخاذها في هذه التحقيقات ، وبالاستنتاجات التي ستستخلص منها .

(ج) تقرر تشكيل لجنة للتنسيق بين الهيئات المعنية في هذا الشأن . وتتألـف اللجنة المذكورة من ممثل للنائب العام ، يكون رئيسا للجنة ، وممثل للشرطة ، وممثـــــل للمشاور العدلي العام ، والمدعي العام لمنطقة القدس .

(د) تقوم لجنة التنسيق بوضع مقترحات بشأن الاجراءات والمبادئ التوجيهيـــة لاجراء التحقيقات وبشأن الاجراءات القانونية التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالجرائـــم الآنفة الذكر .

(هـ) تقوم اللجنة ، عند الضرورة ، بمراقبة وتنسيق عملية اجراء التحقيقات وسير الاجراءات القانونية اذا وجدت أدلة كافية على الجرائم الآنفة الذكر .

../..

(و) تحال نتائج التحقيقات في الجرائم الآنفة الذكر الى المدعي العام المحلي لاتخاذ قرار نهائي ، ليس فقط في القضايا التي تنطوى على أفعال جنائية ، ولكن أيضا في القضايا التي تنطوى على جنح .

وتتألف لجنة التحقيق من الأعضاء التاليين : المدعي العام لمنطقة القدس، المستشار القانوني لقائد يهودا والسامرة ، مدير ادارة التحقيقات والدعاوى بمقر قيادة الشرطة الاسرائيلية ، والموقع أدناه . والاستنتاجات التي يتم التوصل اليها في التقرير المقدم من لجنة التحقيق بعد عام من المداولات تأخذ في الاعتبار التقارير المقدمة اليها في نطاق اختصاصها ، وتوضح النتائج التي تسفر عنها أى محاولة غير ناجحة لاستكمال المعلومات المقدمة من وسائط الاعلام .

وقد أنشئت اللجنة استجابة لرسالة وجهها أساتذة القانون بالجامعة العبرية وجامعة تل أبيب أعربوا فيها عن قلقهم ازاء الاحتفاظ بسيادة القانون في دولة اسرائيل ، وأثاروا مسألة " أنشطة الشرطة الخاصة " التي يقوم بها المستوطنون في يهودا والسامرة. وأشاروا الى مجموعة من الحوادث أدعوا بشأنها أن المستوطنين ، فرادى أو جماعات، قد خرقوا القانون بارتكاب جرائم ضد سكان يهودا والسامرة ، وان الشرطة لم تحقق في الكثير من تلك الحوادث بأى شكل من الأشكال ، وأنه ، حيثما جرت مثل هذه التحقيقات، تم حفظها في مرحلة مبكرة . وأعرب كاتبو الرسالة عن مخاوفهم من أن يكون عدم اتخاذ اجراء في الرسالة ما يلي :

" وحيثما يشتبه في ارتكاب احدى الجرائم ، يتوجب على السلطات الحكومية التحقيق في الأمر واتخاذ الخطوات اللازمة لاكتشاف المجرمين وتقديمهم الى المحاكمة بصرف النظر عن هويتهم ، أو جنسيتهم ، أو الدافع وراء الأفعال التي ارتكبوها . ونظرا للروابط القائمة بين الوقائع موضع البحث ، يكون ثمة شك فيما اذا كان قد أجرى تحقيق ملائم في الجرائم التي ارتكبت ضد العرب من قبل المستوطنين في الأراضي المحتلة . كما يتجه الشك الى أن هناك تمييزا بين مختلف الجرائم والمجرمين ، وهذا الشك يستدعي اجراء تحقيق كامل " .

وعلى أثر اجتماع عقده ممثلو وزارة العدل والشرطة الاسرائيلية وقوات الدفاع الاسرائيلية ، تبين أنه يلزم اجراء تحقيق واف في الاتهامات الموجهة الى الاسرائيليين في يهودا والسامرة .

وفي ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، أى في اليوم الذى أنشئت فيه اللجنة ، استمعت المحكمة العليا الى الالتماس رقم ١٧٥ - ٨١ في قضية بيت هداسا ، التي تناقش أدناه . وفي ضوء التوبيخ الشديد الذى وجهته المحكمة الى الشرطة لعدم كفاية تحقيقها في

الشكاوى المقدمة في الخليل ، أبلغت الحكومة المحكمة أنها ستسعى بقوة الى الحيلولة دون حدوث انتهاكات للقانون والنظام العام وأنها ستجرى تحقيقا كاملا في الشكاوى وعمليات الاستيلاء التي جرت في هذا الشأن . ولدى نطق المحكمة العليا برأيها وحكمها ، أكدت أنها ترفض الالتماس استنادا الى اقتناعها بأن النائب العام وممثليه والسلطات العسكرية سوف يتخذون الخطوات الفعالة للحفاظ على القانون والنظام العام في الخليل عن طريق (أ) اجراء تحقيق تام وواف في كل شكوى ، و (ب) البقاء في حالة تأهب بالنسبة للحوادث التي تقع في المناطق الحساسة للحيلولة ، قدر الامكان ، دون وقوع أى أفعال غير مشروعة .

وزوّدت المحكمة العليا بنسخة من أمر أصدره قائد المنطقة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨١ مفاده أن " أى شخص ، يهودى أو عربي ، يقوم بخرق القانون ، يجب أن يعامل بما يتمشى مع القانون " . وأبلغت المحكمة العليا كذلك بأنه صدرت تعليمات مماثلة بموجب أمر شخصي من وزير الدفاع . وفي ٦ أيار/مايو ١٩٨١ ، وجهت ادارة الالتماسات نداء قويا الى جميع السلطات المعنية بأن تبذل جهدا خاصا من أجل الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحفظ القانون والنظام بشكل فعّال .

وعلى اثر تعيين اللجنة ، أعرب رئيس الوزراء عن رغبته في أن يصدر ، من خلال أمين وزارته ، أمرا يطلب فيه الى منسق العمليات في الأراضي المحتلة وقائد منطقة يهودا والسامرة التعاون مع اللجنة (رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨١ وموجهة من النائب العام الى مجلس الوزراء) . وقد صدر هذا الأمر فعلا الى السلطات المعنية (رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨١ من العميد بوران) .

وكان هدف اللجنة هو أن تكفل ، قدر الامكان ، اجراء التحقيق على نحو سريع وواف وكفء في الجرائم التي يرتكبها المدنيون أو العسكريون الاسرائيليون ضد السكان العرب في يهودا والسامرة . واستنادا الى الافتراض الأساسي القائل بأن قدرة اللجنة على العمل بوصفها هيئة للتنسيق تتوقف بالدرجة الأولى على توفر المعلومات الكاملة فيما يتعلق بالحوادث التي تقع في المنطقة الداخلة في نطاق اختصاصها ، فقد حددت اللجنة وظائفها على النحو التالي :

(أ) وضع الاجراءات اللازمة للقيام بشكل منتظم برصد ومعالجة الشكاوى بالتعاون مع رؤساء الشرطة والمستشار القانوني لقائد يهودا والسامرة ، وانشاء قنوات اتصال لنقل المعلومات الى اللجنة ؛

(ب) فحص عينة من الأساليب المأخوذ بها في معالجة جميع الشكاوى التي سبق تقديمها في يهودا والسامرة خلال فترة معينة ، وفي التحقيق في تلك الشكاوى ؛

(ج) القيام بشكل منتظم باستلام التقارير عن الشكاوى المقدمة خلال فترة تكليف اللجنة ، ودراسة الاجراءات المتخذة من قبل الشرطة ، وفحص الأساليب المتبعة في تناول هذه الشكاوى والوقت الذى يستغرقه ذلك ؛

(د) فحص طبيعة ونتائج التحقيقات التي جرت استنادا الى التعليقات التي أبداها المدعون العامون الذين تلقوا الملفات وفقا للاجراءات المعمول بها ؛

(هـ) الرصد الدقيق لتقارير الصحافة وتقارير وسائط الاعلام الأخرى التي تشير الى اتهامات فيما يتعلق بارتكاب جرائم ، والبدء في اجراء تحقيق حتى لو لم تقدم شكاوى .

ويجب التأكيد على أن اللجنة تعتبر نفسها ، في ضوء كتاب التعيين ، هيئة للرصد والتنسيق وليس فريق عمل . وهي لا ترى أن لها سلطة التدخل في التحقيقات الجارية ما لم تر أن من المناسب اصدار أمر باتمام تحقيق معين . بيد أن اللجنة تقوم بعملها استنادا الى الافتراض القائل أن أنشطتها المتعلقة بالرصد سيكون لها تأثير على السلطات المسؤولة عن اجراء التحقيقات .

والأمر الذى يتوجب ايضاحه منذ البداية هو أن هدف اللجنة تمثل في ضمان اجراء تحقيق واف ، حتى في الحالات التي لم تقدم فيها شكاوى ، استنادا الى المعلومات المستقاة من مصادر أخرى عدا سلطات التحقيق ، مثل الصحافة ، والى المعلومات التي يتلقاها المسؤولون في الادارة العسكرية ، والالتماسات المقدمة الى المحكمة العليا . ومما يدعو للأسف أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب القيود المختلفة التي واجهت اللجنة والتي عرقلت نشاطها في هذا الشأن . بيد أن اللجنة أمكنها أن تشير بدقة الى حوادث لم يجر التحقيق فيها قبل تدخل اللجنة . كما تحققت اللجنة من أن التقارير التي قدمتها اليها سلطات التحقيق لم تكن كاملة بما فيه الكفاية . وحيث أن اللجنة لم تستطع أن تفصل فيما اذا كانت أوجه النقص التي لوحظت في تلك التقارير استثناء من القاعدة أو نتيجة لاهمال أساسي ، فقد اضطرت الى الاستناد في تحقيقاتها على الافتراض بأن مثل هذه الوثائق قد تكون غير مكتملة ولا يمكن الاعتماد عليها اعتمادا كاملا لأغراض التقييم . وعليه ، يجب النظر في الاستنتاجات التي توصلت اليها اللجنة في ضوء هذا التحفظ .

وفي ضوء التقسيم الحالي للسلطة ، فحصت اللجنة الأنشطة التي تقوم بها هيئتان ، هما : الشرطة المدنية ، وهي المسؤولة عن المحافظة بشكل فعّال على القانون والنظام في يهودا والسامرة وقطاع غزة ؛ وفرع التحقيقات التابع للشرطة العسكرية ، وله سلطة النظر في الشكاوى ضد العسكريين .

وتتناول اللجنة في استنتاجاتها هاتين الهيئتين كلا على حدة ، رغم أن التحليل الذى يشير الى وجود مشاكل في العلاقات المتبادلة بين هاتين الهيئتين من هيئات التحقيق ينطبق عليهما بدرجة متساوية . (أ) تعهد المستشار القانوني لقائد يهودا والسامرة ، وهو عضو في اللجنة ، بأن يقوم بصفة منتظمة برصد وتصنيف سجلات التحقيقات التي تجريها الشرطة العسكرية ، وبأن يقدم الى اللجنة تقارير دورية عنها .

وتلقت اللجنة تقريرا عن الحوادث التي انطوت على وفيات وتدمير ممتلكات واعتداءات وسرقات ، والتي وقعت حتى شهر تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١ . كما ورد تقرير عن نحو ١٥ حادثة وقعت خلال شهرى آذار/مارس ونيسان /ابريل ١٩٨٢ ، وانطوت جميعها على حدوث وفاة أو اصابة نتيجة لاستعمال أسلحة نارية . ومن ثم ، فان هناك انقطاعا في التقارير لمدة أربعة شهور ، وليس من المحتمل ألا تكون قد وقعت خلال تلك الفترة أى حادثة تتطلب التحقيق . والواقع أنه فيما بين شهر تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١ وتاريخ كتابة هذا التقرير ، وهي فترة تزيد على الستة شهور ، لم يبلغ عن أى حادثة تنطوى على استعمال للأسلحة النارية ، ولم يفتح أى ملف جديد . وتلك حقيقة مثيرة للدهشة في حد ذاتها . وفي ١١ أيار/مايو ١٩٨٢ ، طلبت اللجنة تقريرا عن التحقيق في سلسلة من الاصابات البدنية والوفيات حدثت نتيجة لعملية اطلاق نيران وردت الاشارة اليها في مجلة هاعولام هازيه في ٥ أيار/مايو ١٩٨٢ . وتناول التقرير الحوادث الخمس عشرة الآنفة الذكر ، والتي أدرجت ١١ حادثة منها قيد التحقيق . ولم يشر التقرير الى بعض الحوادث التي ورد ذكرها في مقال المجلة . وعليه ، فانه لاتزال هناك حاجة الى توضيح مسألة ما اذا كانت هذه الحوادث قد وقعت بالفعل ، وما اذا كان قد بدأ بالفعل تحقيق في هذا الصدد .

وأثناء اعداد هذا التقرير ، تسلم الرئيس نسخة من بعض الشكاوى المذهلة التي قدمها بعض الجنود الاحتياطيين الى المشاور العدلي العام في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٢ . ولا نعتزم في هذه المرحلة تناول مسائل معينة ، رغم أنه قد بدأ تحقيق في هذا الصدد بناء على أمر من المشاور العدلي العام . وأننا نأمل أن يتم التحقيق في هذه الشكاوى ، ولكن عدم ابلاغ اللجنة بوقوع أى من الحوادث المذكورة في التقرير يجعل من المشكوك فيه ما اذا كنا سنستطيع تكوين رأى بشأن ما حدث فعلا .

وينبغي أن يلاحظ أنه كلما كثر عدد الحوادث التي تنطوى على اصابات نتيجة لاطلاق النيران ، بات من الأصعب أن تقوم اللجنة بدرجة أكبر بفحص جميع التقارير المقدمة اليها وأن تقيّم ، في الوقت ذاته ، مختلف الشكاوى الموجودة قيد التحقيق . (ب) ومن الممكن التمييز بين حوادث ، مثل الأفعال الاجرامية العادية التي يمكن حفظها عادة في حالة عدم تقديم شكوى ، وبين حوادث مثل الاصابة الناجمة عن اطلاق الرصاص ، التي تستلزم اجراء تحقيق وفقا لأحكام الجيش . ورغم افتراض نقص المعلومات المتلقاة ، يمكن

القول بأن الشكاوى المقدمة ضد أفراد القوات المسلحة يجرى التحقيق بشأنها بصورة طبيعية، نظرا لأنه من مصلحة جيش الدفاع الاسرائيلي ضمان التزام أفراده بالقانون . بيد أنه لدى كتابة هذا التقرير ، وبالنظر الى الشكاوى السالفة الذكر المقدمة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٢ والتي لم ينظر فيها بعد ، لا ترى اللجنة أنها قادرة على اصدار أى بيان قطعي بشأن هذا الموضوع . وفي الواقع ، يمكن افتراض أن الأشخاص الذين أصيبوا في الحوادث موضع النقاش لم يقدموا أية شكاوى ، الأمر الذى يفسر عدم تلقي اللجنة أى تقرير يتعلق بتلك الشكاوى . لذلك ، فان التمييز ، في هذه المرحلة ، بين الحوادث التي قدمت فيها شكاوى والحوادث التي كان ينبغي فيها تقديم شكاوى ، هو ، على ما يبدو ، أمر نظرى صرف .

وفي نفس الوقت ، تود اللجنة أن توجه الانتباه الى ما يلي :

فيما يتعلق بالتحقيق في الاصابات الناجمة عن اطلاق الرصاص ، فان اللجنة لا ترى أن من اختصاصها التشكيك في القرار الذى اتخذه المشاور العدلي العام بشأن ما اذا كان استخدام الأسلحة النارية تنفيذا لتوجيهات عسكرية ، وما اذا كانت تلك الأحداث ستؤدى الى اتخاذ اجراءات قضائية ، نظرا لأن القرار ينطوى ، بوضوح ، على اعتبارات تتصل بالسياسات المتعلقة باستخدام الأسلحة النارية ، والتي تخرج عن نطاق اختصاص اللجنة .

ومن الجدير بالذكر ، مع ذلك ، أن التقارير التي تلقتها اللجنة تشير الى عدد من الحالات التي تشمل اصابات الرأس والأجزاء العليا من الجسم ، فضلا عن اصابات الأرجل .

وترى اللجنة أن هناك سببا وجيها لاجراء استعراض شامل ومحدد لهذا الموضوع . واننا نوصي ، في جملة أمور ، باعادة النظر في التوجيهات المتعلقة باستخدام الأسلحة النارية ، وباستعراض مدى اتساق التعليمات الشفوية مع الاجراءات والتوجيهات الكتابية المتعلقة باستخدام الأسلحة النارية في حالات خاصة ، وذلك كمحاولة للتوصل الى استنتاجات مناسبة بشأن التضارب القائم بين روح التوجيهات ونتائج تنفيذها . وبالنظر الى بدء قيام الشرطة العسكرية بالتحقيقات في ضوء التقارير التي تلقتها من وسائل الاعلام ، فاننا نقترح أيضا دراسة وانفاذ التوجيهات المتعلقة بالالتزام بالابلاغ عن جميع الحوادث التي تستخدم فيها الأسلحة النارية ضد المدنيين ، حتى ولو لم تحدث اصابات .

وتظهر معظم تحقيقات الشرطة العسكرية ، بوضوح ، المشاكل المتأصلة في توزيع السلطة ، نظرا لأن الشرطة العسكرية مخوّلة سلطة استجواب أفراد القوات المسلحة فحسب، كما أنها تتطلب مساعدة الشرطة المدنية عندما يستلزم الأمر استجواب مجني عليهم شهود من

بين السكان المحليين . ونتيجة لهذه الاجراءات ، لا يتم استجواب مقدمي الشكاوى أو الشهود الا بعد مضي شهر واحد أو أكثر على وقوع الحادث المعني . ولهذه الاجراءات أثر مباشر وفوري على نطاق التحقيقات ونتائجها ، بسبب عدم التمكن من العثور على الشهود . وبسبب صعوبة تذكر التفاصيل والتعرف على الأشخاص ، وما الى ذلك . واستنادا الى المعلومات المتوفرة ، فان اللجنة تخشى أن يؤدي نظام تقسيم مسؤوليات التحقيق الى احداث انخفاض كبير في امكانية تحقيق نتائج ملموسة في التحقيقات .

ويمكن أن نشهد شكلا آخر من أشكال تقسيم المسؤولية في الحالات التي تشمل أفراد حرس الحدود ، الذين يخضعون لسلطة تأديبية مستقلة . ومن الجدير بالذكر أن اللجنة لم تتلق أي تقرير عما قامت به قوات حرس الحدود من تحقيقات في هذا الشأن . والتحقيق المستقل للحوادث التي تستخدم فيها أسلحة نارية لا يمكن أن يكون ناقصا الا بانعدام التعاون من جانب الشرطة العسكرية ، وبانعدام المراعاة الواجبة للاعتبارات السياسية المتعلقة بالاستنتاجات والادانات . وهذه مسألة أخرى تحتاج الى استعراض كامل .

أما معظم التقارير المقدمة الى اللجنة بشأن الحوادث التي أطلقت فيها أعيرة نارية ، فكانت قائمة كلية على استجوابات لأفراد القوات المسلحة . وقد كان هذا نتيجة للحاجة الى اشتراك الشرطة المدنية في استجوابات أخرى ، وعلى وجه أخص ، نتيجة لاشتراك المصابين أو الشهود المحتملين في اضطرابات تنطوي على القاء الحجارة أو في غيرها من الاضطرابات ؛ وبذلك ، ساورتهم الشكوك بشأن الادلاء بالشهادة ، نظرا لأن الشهود لا يتمتعون بالحصانة من المحاكمة . وعلاوة على ذلك ، فان القرار المتعلق بما اذا كان استخدام الأسلحة النارية تنفيذا لتعليمات ، انما يتخذ عادة على أساس أقوال طرف واحد فقط من أطراف الحادث . وهذه الصعوبات ، التي ينبغي أخذها في الاعتبار ، لا تشكل الا جانبا واحدا من المشكلة الأكبر المتعلقة بامكانية اجراء تحقيق سليم بشأن هذا النوع من الحوادث . وتتجلى حدة هذه الصعوبات ، بشكل خاص ، خلال اجراء تحقيق كامل للملابسات ، وذلك بالنظر الى ما قد يترتب على مثل ذلك التحقيق من عواقب وخيمة .

ولقد ركزت اللجنة اهتمامها بصورة أساسية ، فيما يتعلق بطابع واستنتاجات تحقيقاتها ، على دراسة الأسلوب الذي اتبعته الشرطة في اجراء التحقيقات . وقامت اللجنة ، بصفة روتينية ، برصد القرارات التي اتخذها المشاور العدلي العام . وفي احدى الحالات ، التي بدا فيها أن الأحكام التي توصل اليها المشاور العدلي العام هي موضع تشكك ، طلبت اللجنة الحصول على الملف ، الذي اتضح منه أنه قد تم الأخذ بأقوال

الجنود فيما يتعلق بالحادث ، رغم أن أقوالهم كانت تبدو بعيدة الاحتمال ولا تتمشى مع الأدلة الوقائعية التي تدعم الرواية التي ساقها مقدم الشكوى . وقد أعيد الملف الى السلطات العسكرية اتماما للشكليات .

وهناك حادث آخر استرعى اليه انتباه اللجنة بعد دراستها لتحقيق الشرطة، وهو الدعوى الجنائية المحلية رقم ٨١/٣٠٥ ، التي افتتحت نتيجة لشكوى قدمت بشأن أضرار لحقت بعدد من الحافلات في رام الله . وقد أحالت الشرطة المدنية هذا الموضوع الى الشرطة العسكرية ، نظرا لأنه اشتبه في أن الفعل موضع النقاش قد ارتكب على يد عدد من أفراد الاحتياط بالجيش . ويتضح من الملف الخاص بالشرطة المدنية أن الموضوع لم يتم التحقيق فيه لا من جانب الشرطة العسكرية وحدها ولا بالتعاون مع الشرطة المدنية. ويحتوى الملف المتعلق بالحادث على مذكرة تفيد بأن الشرطة العسكرية لم تقدم أية مساعدة في معظم التحقيقات السابقة . وستجرى دراسة هذا الملف ، الذى لم تحصل عليه اللجنة الا مؤخرا ، بغية التوصل الى استنتاجات ملائمة بشأن التعاون بين الشرطة المدنية والشرطة العسكرية .

واللجنة ليست لديها أية معلومات يمكن أن تعتبر برهانا على التفشي الواسع النطاق لمظاهر القصور المذكورة أعلاه . غير أن اللجنة ترى أن الصعوبات الكبيرة المتأصلة في التحقيقات التي تجريها الشرطة العسكرية ، ولاسيما فرعها الخاص ، بشأن الحوادث التي تقع في الأراضي المحتلة ، فضلا عن الحاجة الى التعاون الوثيق بين الشرطة المدنية والشرطة العسكرية ، أمران يتطلبان مزيدا من الدراسة ، نظرا لأنهما يشكلان أخطر العقبات التي تعترض سبيل التحقيق في الحوادث .

الجزء الاخير من التقرير بالصيغة التي اصدره بها المكتب الصحفي الحكومي

تتصل الاستنتاجات المذكورة اعلاه بـ ١٥ حادثا تم التحقيق بشأنها من بين ما مجموعه ٧٠ قضية تلقت اللجنة تقارير عنها . وكما ذكر من قبل ، فان اللجنة لم تجر دراسة كاملة لجميع تلك القضايا . وبناء على ذلك ، فليس بامكانها ان تؤكد على نحو مطلق ان الاستنتاجات المذكورة اعلاه تنطبق على جميع التحقيقات التي اجريت في المنطقة موضع النقاش . بيد أن دراسة تفاصيل الحوادث الـ ١٥ تلك ، وكون ٥٣ من بين الـ ٧٠ قضية ، المعنية قد حفظت دون تحقيق اية نتائج ، لهو أمر يثير التأمل ، بل والقلق . وعلى اية حال ، يبقى ان نشهد ان كان مكتب النائب العام سيتعهد أمام المحكمة ، باجراء تحقيقات جديدة وفعالة .

وينبغي ، لدى تحليل الاستنتاجات المذكورة اعلاه ، أخذ النقاط التالية في الاعتبار :

ألف - (١) ان الشكاوى المقدمة الى الشرطة تتصل أساسا بالاعتداءات ، واتلاف الممتلكات ، والتهديدات ، والتهديدات المصحوبة باستخدام الاسلحة النارية ، والتعدي على ممتلكات الغير ، وانكار حق الوصول الى الحقول ، والى اماكن العمل في المناطق الحضرية ، والتهجم على طالبات المدارس ، واقتحام اماكن العبادة الخاصة .

ويمكننا ، في جميع هذه الحوادث ، ان نستبين سمة مشتركة ، هي ان الملابسات لا تنطوي على افعال جنائية عادية . وباستثناء القضايا المتعلقة باستخدام الاسلحة النارية دفاعا عن النفس ، يمكن تعليل وقوع هذه الحوادث بالرغبة في التمسك بـ "حقوق" في الارض . وعلى اية حال ، فان هذه القضايا تعطي دلالة على سيادة المشاعر غير الطيبة والعلاقات المتوترة بين السكان المحليين والسكان الاسرائيليين في يهودا والسامرة ، ولا سيما في منطقتي الخليل وشيلو .

(٢) وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، في الدعوى رقم ٨١/٢١٤ المرفوعة امام محكمة القدس المركزية ، اتهم اسرائيليان بمهاجمة عربي في الخليل ، وبتعديهما على الممتلكات واتلافها عمدا بعد أن رفض المجني عليه السماح لهم بدخول الدار التي زعما انها يهودية .

وقد أدلى القاضي نولد برغ ، لدى اصدار حكمه ، بالتعليقات التالية :

"في الدعوى التي امامنا ، طلب المدعى عليهما ، في بداية الأمر ، الاذن بدخول الطابق المهجور في بناية ما اظهارا لوجودهما بصورة تخلو من العنف . بيد انه عندما رفض الاذن لهما قاما ، بدلا من أن ينسحبا ، باستعمال القوة

../..

ضد الشخص المعترض سبيلهما . ولا يمكن للاهتمام بالممتلكات اليهودية ، الذى أبداه المتهمان ، أن يبرر ارتكاب أعمال العنف ، ولا يمكن للمدعى عليهما ، بأى حال من الاحوال ، استعادة حقوق متعلقة بممتلكات يهودية عن طريق مهاجمة رجل مسن وقلب صناديق للفاكهة في حانوته . ولا يمكن للمحكمة أن تنظر الى هذه الافعال بعين التسامح ، حتى رغم أن المدعى عليهما شابان ليست لهما سوابق جنائية " .

وقد اقتبست تلك التعليقات في هذا السياق نظرا لانها فيما يبدو ، على طبيعة معظم الشكاوى المطروحة للتحقيق .

(٣) اننا لا نكون قد أدينا واجبنا اذا لم نشر ، في معرض وصفنا لطبيعة هذه الاعمال ، الى الحوادث التي وقعت اثناء فرض حظر التجول في الخليل في أيار/مايو ١٩٨٠ على أثر مقتل احد المستوطنين . ونظرا لان هذه الحوادث قد جرت في اعقاب حادث عرضي مؤسف ، لذلك لا يمكن اعتبارها حوادث طبيعية ، وخاصة في سياقها الكلي . غير انها ذكرت في هذا المقام كدليل على العجز عن منع اعمال العنف المرتكبة ضد السكان العرب ، وعلى عدم التحقيق في الشكاوى المقدمة في هذا الصدد .

وترد اشارة خاصة الى تلقي شرطة الخليل شكاوى من السكان المحليين فيما يتعلق بالسرقة والنهب ، وتدمير الممتلكات ، والاعتداء والقذف بالحجارة والعديد من أعمال التخريب التي حدثت اثناء حظر التجول . وفي تقرير أعده يورى شوهام ، القاضي الاستشارى للقدس ويهودا والسامرة (ملف الشرطة العسكرية رقم ٢٤٠ - ٨٠ المؤرخ في ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٠) ترد ١٣ شكوى من هذا النوع .

ولما كانت هذه الحوادث قد وقعت قبل ان تبدأ اللجنة اعمالها ، لذلك فلن ندخل في تفاصيل موضوع خطير كشف عنه النقاب من تحليل اجرى لهذه الحوادث . غير انه تجدر الاشارة الى ان التقرير المنوه عنه اعلاه يقدم سردا وافيا للاقوال التي أدلى بها شهود عيان عسكريون أثناء التحقيق ، ومفادها انهم رأوا مدنيين من كريات أربع يدمرون ممتلكات عربية أثناء حظر التجول . وبعض هذه الافادات التي ادلى بها شهود عيان مستنسخة فيما يلي :

" اندفع سكان كريات اربع في هياج الى الخليل ، يعيثون بالممتلكات العربية بروح من الثأر . . . وكانت المهمة الرئيسية للوحدة العسكرية (٢٠٢) هي ابعاد سكان كريات أربع عن البلده منعا لهذه الحوادث . . . وأعرف ان سكان كريات أربع اليهود هم الذين حطموا نوافذ السيارات لأني رأيت ذلك بعيني رأسي . . . رأيت سكان كريات أربع يهشمون النوافذ ويقذفون بالحجارة . . .

وكان الاحتكاك بين الجيش الاسرائيلي واليهود القادمين من كريات أربع أكبر من ذلك الذى حدث بين الجيش والعرب ... كان سكان كريات أربع يحملون الاسلحة ويرتدون الملابس المدنية ... رأيت سكان كريات أربع يقذفون بالحجارة ويهشمون نوافذ الحوانيت والسيارات " .

ووصل التقرير الى الاستنتاج بأنه ، استنادا الى روايات شهود العيان فيما يتعلق بتصرفات سكان كريات اربع ، فلا يمكن ان يكون هناك اى شك في ان الضرر قد حاق بمنازل ومركبات يملكها سكان محليون من الخليل . وشهد شهود عديدون على ان مدنيين من كريات اربع ، بعضهم يحمل السلاح ويرتدى الابسة العسكرية ، كانوا يطوفون في الشوارع على الرغم من فرض حظر التجول وكانوا يشاهدون ، في حالات قليلة ، وهم يقذفون بالحجارة وينزلون الاضرار بالممتلكات .

وكشف الستار أيضا عن ان الجنود شاهدوا رجلا وامرأة من كريات أربع يشتركان في اعمال التخريب . غير ان الجنود لم يتدخلوا ، ولم يلقوا القبض على المتهمين بل ولم يأخذوا أسماءهما .

النتيجة : ان جميع الملفات التي فتحتها الشرطة اثناء تحقيقها في الحوادث أقفلت بدعوى جهل هوية الجناة ، وذلك حسبما ورد في التقرير الذى قدمه مفتش الشرطة شتاينميتز في ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ .

(٤) ومن بداية الامر كله كان من العسير أن تفضي طبيعة الاعمال ، وموضوع الشكاوى ، وكون المشتبه بهم غير مجرمين بالمعنى الذى تفهمه الشرطة في العادة - الى زيادة فعالية التحقيق حتى دون اى اعتبار للعوائق التي برزت نتيجة العوامل التالية :

(أ) يمكن القول ،على العموم ، ان نشاط الشرطة في المحافظة على النظام العام وأمن سكان يهودا والسامرة - في اطار العلاقات اليهودية - العربية على الاقل - يستند الى التحقيق في الشكاوى المقدمة . وبعبارة أخرى ، انه لا يجرى التحقيق في انتهاكات القانون الا بعد تقديم الشكاوى . وينطبق ذلك ، بوجه خاص ، على الاصابات المستديمة نتيجة استعمال الاسلحة النارية ، ولكنه يصح أيضا في حالة المخالفات الجنائية الطفيفة . وعلى كل حال ، لم تتلق اللجنة أية تقارير عن نتائج أبحاث الشرطة ، ويتضح ذلك من سرد الحوادث المنوه عنها اعلاه ، ولا سيما تلك التي فتح تحقيق بشأنها سواء بناء على طلب المحكمة العليا أو بناء على الحاح من اللجنة . ومن ثم ، يمكن القول ان الشرطة ، خلافا للتوقعات أخفقت في الوفاء بالالتزام الذى تعهدت به امام المحكمة العليا وهو أن تظل مفتوحة الأعين ازاء الحوادث التي تقع في المناطق الحساسة حرصا على منع حدوث الاعمال غير المشروعة قدر المستطاع .

(٢) ان رئيس مكتب التحقيقات في يهودا أعلم اللجنة بأن الشرطة في اعتقاده لا تملك الصلاحية اللازمة لفتح تحقيق في الحوادث التي لا تقدم فيها الشكاوى .

جيم - (١) ان الوثائق التي زودت بها اللجنة تدل على أن السكان المحليين يحجمون عن تقديم الشكاوى (مثال ذلك حادث بيت هداسا ، وناظر مدرسة الخليل ، والهجوم على الحرس في المغارة الخ ...) . وعلى الرغم من ان الطريقة الوحيدة التي تتمكن بها اللجنة من رصد الحوادث عن كثب في المنطقة هي تقارير الشرطة ، الا انه يمكن الاستدلال بدرجة عالية من اليقين على ان هناك اعمالا اجرامية تقع في المنطقة وان هذه الاعمال ، التي لا تدركها اللجنة ، لا يجرى التحقيق فيها . وتجدر الاشارة ، في هذا الصدد ، الى حقيقة مذهلة هي ان الشرطة في قضاء السامرة لم تبلغ الا عن شكويين طوال فترة ستة أشهر .

(٢) وتتفاوت الأسباب المحتملة لعدم وجود الشكاوى من شعور نابع عن الايمان بالقضاء والقدر ، الى نزعة طبيعية نحو عدم تقديم الشكاوى ، الى رغبة في تجنب الاتصال مع السلطات ، الى مخاوف ناجمة عن التهديدات باحتمال الثأر ، الى عقم الشكاوى التي قدمت الى الشرطة فيما سبق ، أو رفض الشرطة القيام باجراءات التحقيق .

ومع أن عدم الابلاغ هذا عن الاعتداءات لا يقتصر على يهود والسامرة لأن عدد الشكاوى لا يعكس عدد المخالفات حتى في اسرائيل نفسها ، فان الوثائق التي قدمت الى اللجنة تدل بوضوح على الاحجام عن تقديم الشكاوى الى السلطات ، حسبما يتضح من المثل العربي " فيك الخصام وأنت الخصم والحكم " . والواقع ، أن المخاوف المتعلقة باحتمال الثأر هي أحد أسباب عدم الابلاغ عن الحوادث . أما في حالة الاصابة بجراح من طلقات نارية فان السبب الآخر يكمن في أن الضحية قد يكون سبق له الاشتراك في القذف بالحجارة أو أعمال الشغب الأخرى .

وعلاوة على ما جاء أعلاه ، فلا شك في وجود صلة مباشرة ، على أي حال ، بين كثرة عدد التحقيقات الجنائية التي تركت معلقة أو دون البت في نتيجتها وبين التخلي عن ممارسة حق الشكوى . وهذه الحالة أشبه بحلقة مفرغة تترك الحوادث فيها دون تحقيق بسبب عدم تقديم الشكاوى بينما لا تقدم الشكاوى بسبب عدم وجود التحقيق المناسب . ويكون النظام العام والقاعدة القانونية هما الخاسرين في هذه الحالة .

(٣) سعت اللجنة أول الأمر الى اقناع الشرطة ومكتب قائد يهود والسامرة برصد وسائل الاعلام على نحو منتظم بهدف تشجيعهما على فتح التحقيقات في الحوادث التي لم تقدم بشأنها أية شكاوى . غير أن اللجنة لم تفلح في محاولاتها اقناع الأشخاص المعنيين بالمثابرة على هذا الرصد . وكما جاء أعلاه ، كان رصد اللجنة لتقارير وسائل الاعلام رصدا غير متواصل . ودرست اللجنة في بادئ الأمر امكانية القيام بخطوات لتشجيع السكان على تقديم الشكاوى ، ولكنها أدركت أخيرا عقم اتخاذ مثل هذه الخطوات قبل دراسة الطريقة التي يمكن بها اعداد اجراءات التقاضي . ووفقا لتجربة اللجنة ، لا يمكن اجراء تحقيق موثوق وكامل دون الرصد المنتظم لوسائل الاعلام ، ولا سيما الصحف المنشورة باللغة العربية .

دال ــ ان مشكلة التعاون بين الشرطة المدنية والشرطة العسكرية بحاجة الى اعادة النظر . وتبرز المشكلة عندما تكون الشرطة المدنية بحاجة الى المساعدة من الشرطة العسكرية في التحقيقات التي يكون فيها أفراد عسكريون يشتبه باشتراكهم في اقتراف المخالفات ، وعندما تكون الشرطة العسكرية بحاجة الى المعونة من الشرطة المدنية في الحالات التي يحتاج فيها الى أقوال الشهود . وتدل الوثائق المقدمة الى اللجنة على أن مثل هذا التعاون يكون غير موجود في كثير من الأحيان . ومن ثم ، يجب اعادة النظر في هذه المسألة على أعلى المستويات .

هاء ـ (١) ورغم عدم تمكّن اللجنة من اجراء دراسة مقارنة ، فقد تشكّل لديها انطباع عام بأن عدد القضايا من هذا النوع الذى أقفلت فيه الملفات بدعوى عدم التمكّن من التعرّف على الجناة ، كان أكبر من العدد الذى يمكن اعتباره مقبولا في الأنواع الأخرى من القضايا .

(٢) ومن الواضح أنه ينبغي مراعاة الصعوبات التي برزت في التعرّف على المشتبه فيهم في مثل هذه القضايا . فمن العسير ، بطبيعة الحال ، التحقيق بأى قدر من النجاح في حوادث تنطوى على أضرار وقعت في الظلام أو طلقات أطلقت من سيارة تسير بسرعة كبيرة . وتبرز الصعوبة الأخرى في الحوادث التي تقع فيها جراح بعيارات نارية لأن الذين يقعون ضحيتها ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، قد يواجهون الاتهام عن أعمال ارتكبوها نفسهم ، ومن ثم ، يحجمون عن اعطاء أقوالهم . ويجب أخذ جميع هذه الصعوبات الكبيرة في الاعتبار .

(٣) وثمة صعوبة أخرى ، سبقت الاشارة اليها ، تتمثّل في أن التحقيقات التي تجريها الشرطة العسكرية قد تحتاج الى سماع أقوال السكان المحليين الذين لا يمكن استجوابهم الاّ من قبل الشرطة المدنية التي تحال اليها القضية ولكن بعد وقت طويل من وقوع الحادث . ولذلك يكون من المشكوك فيه ما اذا كان لهذا التحقيق أى فائدة . ونتيجة لذلك ، لا يتم استجواب أى شهود من بين السكان المحليين ومن المألوف ، لدى عدم وجود الشهود ، أن يزعم بأن أعمال سداد الطرق والقذف بالحجارة استلزمت استخدام الأسلحة النارية واطلاقها ظاهريا في الهواء . ومن الواضح أنه يعسر التعرّف على الشخص الذى أطلق العيارات النارية ، بل ان هذه الصعوبة تزداد حدّة في الحوادث التي تفضي الى وقوع خسائر في الأرواح . ولذلك يثور السؤال عما اذا كانت الخسائر في الأرواح تستدعي منح الحصانة لمرتكبي أعمال القذف بالحجارة أو أعمال الشغب للحصول على افاداتهم . وفي قضية مقتل أحد الأشخاص في بني نعيم قررت الشرطة عدم منح الحصانة للأشخاص الذين اشتركوا في المظاهرات . وفي تلك المرحلة ، يمكن أن يقال ان التحقيق هو من جانب واحد ، وكان لهذه الحقيقة آثار واضحة على النتيجة .

(٤) أما الجانب الآخر الذى يتصل بالعجز عن التعرّف على المشتبه فيهم فهو أن مقدّمي الشكاوى يسحبون أقوالهم التي ادعوا فيها القدرة على هذا التعرّف . حدث ذلك في حالة وقوع حادث مغارة المقبلة وأيضا فيما يتصل باقتلاع أشجار الكروم في كفر قدّوم . ومع أن اللجنة ليست في مركز يمكّنها من التأكّد من أسباب هذا التغيّر المفاجئ في الموقف ، فلا يمكننا استبعاد احتمال حدوث تهديدات ضد مقدّمي الشكاوى ، كما هي حالة التاجر القادم من أريحا . واللجنة غير مقتنعة بأن الشرطة بذلت جهدا حقيقيا لضمان تعاون مقدّمي الشكاوى في الحالات التي يغيّر فيها هؤلاء الأخيرون آراءهم بشأن مقدرتهم على معرفة هوية المشتبه فيهم .

(٥) بيد أنه تجدر الاشارة الى أن هناك علاقة مباشرة ، لا مراء فيها بين كثرة عدد القضايا التي أقفلت ملفاتها بسبب العجز عن التعرّف على الجناة وعدد التحقيقات التي كان

مآلها الاخفاق نظرا لبطء الطريقة التي أجريت بها ، أو لعدم بذل المحاولات الكافية لتحديد أمكنة الأشخاص المشتركين . ومما تجدر ملاحظته ، في هذا الصدد ، أن ١٣ قضية أو أكثر من القضايا التي قدّمت فيها شكاوى تتعلّق بالاضرار بالممتلكات ، أو أعمال التخريب ، أو الاعتداء ، الخ ، أثناء حظر التجوّل في الخليل ـ أقفلت كلها بسبب العجز عن التعرّف على الجناة .

(٦) ونظرا للقيود المفروضة ، لم تتمكّن اللجنة من دراسة جميع الملفات التي أقفلت بدعوى العجز عن معرفة هوية الجناة . غير أن الملفات القليلة التي تمكّنت من دراستها كانت تبعث على القلق . والمثال على ذلك ، كما سلفت الاشارة ، أن الملفات المتعلّقة بقضية هاداسا ، والاعتداء على مغارة الأولياء " المقبلة " والحوادث المتعلّقة بالمغاسل العامة للثياب والباصات تتصف بعدم اتخاذ أي خطوات للتعرّف على الجناة .

وكانت العيّنة العشوائية التي اختارتها اللجنة للدراسة تضم الملف الجنائي رقم ٨١/٢٨٠ المتعلّق بالاصابات التي وقعت بعد أعمال القذف بالحجارة وسد الطريق في محطة الباصات في رام الله . ولاحظ المدعي العام لقضاء القدس أن الملف لا يتضمّن أية أقوال أدلى بها شهود عيان ، وفي رأيه ، أنه لم يبذل أي جهد حقيقي للعثور على شهود العيان في التاريخ الذي قدّمت فيه الشكوى أو بعد ذلك بوقت قصير ، والذي كان في هذه الحالة تاريخ وقوع الحادث .

وفيما يتعلّق بالملف الجنائي رقم ٨٢/١٦٩ ، المتعلّق بالتحقيق في الشكوى التي قدّمها سائق سيارة أدّعى أنه قد لحقت سيارته أضرار من جرّاء حجارة قذفت من مستوطنة بالقرب من أوفيرا ، فقد أعلمنا المدعي العام لقضاء القدس ، كتابيا ، في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ، أنه : " لم يؤخذ الاّ أقوال السائق . وقد أغلق الملف بالنظر الى انعدام الأدلة التي يمكن تقديم اتهامات على أساسها . وان هذا الموضوع لا يدخل في اطار صلاحياته . وبالرغم من أن سجل التحقيق يشير الى أنه قد بذلت جهود للعثور على الأشخاص المحليين المسؤولين ، فان الملف لا يتضمّن أية معلومات عن نتائج تلك الجهود " .

وان الوقائع لجلية في حد ذاتها . فقد أغلقت الملفات لعدد كبير جدا من القضايا بدعوى جهل الجناة .

واو ـ (١) لقد تراءى للجنة أن تحقيقات الشرطة في المسائل التي تعنينا قد تم القيام بها بصورة متضاربة ، كما يتبيّن من نتائج تلك التحقيقات .

ولا يمكن أن يعزى هذا التضارب الى التشعّب الطبيعي للحالة فقط أو الى أن الشرطة لا تعتبر الأشخاص المشبوه فيهم في القضايا المذكورة أعلاه مجرمين بالمعنى العادي للكلمة . وفي الواقع فان هذا التضارب ينشأ أساسا ، على ما يبدو ، عن التدخل الخارجي من قبل أعضاء الادارة العسكرية الذين يصدرون أوامر تتعلّق ببدء التحقيقات وبالمسائل ذات الصلة مثل اطلاق سراح المحتجزين .

(٢) وقد قدّمت الى اللجنة أمثلة واضحة على هذه الحالة من قبل المفتش كاليج ، رئيس فرع التحقيق في يهودا ، كما يتضح من تقريره المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨١ عن قضية بيت هاداسا الذى ذكر فيه أن : " أمر الحاكم العسكرى للخليل مدير الشرطة بعدم اتخاذ أية اجراءات بشأن المسألة لأنه سيسعى الى ضمان قيام الادارة العسكرية بتعويض الأضرار ... وفي القضية الأولى ، لم يجر أى تحقيق مناسب في الشكوى المتعلّقة بالسقف ... حيث أن الحاكم العسكرى السابق قد أصدر تعليمات بعدم اتخاذ أى اجراء " .

وقد أضاف كاليج ، لدى مثوله أمام اللجنة ، أن ممارسة الحاكم العسكرى لضغوط من ذلك القبيل كانت فعّالة لضمان اطلاق سراح الأشخاص المحتجزين للتحقيق معهم . وقال ان مدراء الشرطة لا يمكنهم مقاومة تلك الضغوط المباشرة حيث أنهم يترددون في الدخول في مواجهة مع الحاكم ، بتجاهلهم لتوجيهاته . ونتيجة لذلك ، يتم اطلاق سراح أشخاص على أساس أنه لا صلة لهم بالمرّة بالقضية قيد التحقيق .

(٣) وبالاضافة الى أن تدخل مسؤولين من السلطات العسكرية في عمل الشرطة يثير مشكلة دستورية ، فانه يزيد أيضا من الصعوبات التي تواجه عادة أثناء اجراء التحقيقات ، وهو يفسّر بطبيعة الحال على أنه دعم للأشخاص المتهمين . وأبلغ السيد كاليج اللجنة أن السكان الاسرائيليين ، في بعض الأجزاء من الأراضي المحتلة ، يعتبرون أنفسهم جنودا بكل ما للكلمة من معنى وانهم ، بصفتهم تلك ، لا يخضعون الاّ للولاية القضائية العسكرية .

ولذلك ، وعلى هذا الأساس ، فان السكان الاسرائيليين في يهودا والسامرة يرفضون التعاون مع الشرطة المدنية ، اذ يعتبرون أنفسهم أدوات للسياسة التي تقرر على أعلى المستويات ويعلنون أنهم غير ملزمين بالتعاون في مسائل من ذلك القبيل .

(٤) وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٢ أصدر قائد منطقة يهودا والسامرة الأمر رقم ١٢٨ - ٢٣ م.ب الى رؤساء فروع التحقيق في منطقته . وينص ذلك الأمر على أن جميع القضايا التي تتعلّق باستخدام أسلحة نارية من قبل السكان اليهود في يهودا والسامرة ، والتي تسفر عن وفيات بعض السكان المحليين تتولاّها الشرطة الاسرائيلية العسكرية وليس الشرطة المدنية . وصدر في وقت لاحق تعديل ، غير واضح الغرض ، مفاده أن أية قضية تنطوى على وفيات بعض السكان المحليين نتيجة لاستخدام سكان يهودا والسامرة لأسلحة نارية انما يتولاّها الحاكم العسكرى .

وعندما استرعي انتباه النائب العام الى هذا الأمر ، احتج في اجتماع للوزراء عقد في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٢ . وقدّمت توضيحات وأعلمه نظيره العسكرى في وقت لاحق بأن قائد منطقة يهودا والسامرة قد ألغى ذلك الأمر .

بيد أن رئيس فرع التحقيق في يهودا قد أشار ، في اجتماع عقد في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٢ وقدّمت فيه للجنة نسخة من أمر الالغاء ، الى أنه لم يتلق أى اخطار مفاده أن الأمر

الأول قد سحب . ولذلك فان موظفيه مازالوا يعتبرون أنفسهم ملزمين بالأمر الأول . وقد ظلّت الحالة كما هي عليه الى ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، عندما بعث النائب العام برسالة الى رئيس مدراء الشرطة يطلب فيها منه اخطار كل موظفي الشرطة في يهودا والسامرة بالغاء الأمر .

زاى ـ (١) وبالرغم من عدم توجيه الرسالة المذكورة أعلاه الى سكان كريات ـ أربع ، فانه يفترض أنهم قد أبلغوا بمحتوياتها . وقد نوقش الموضوع في نشرة تم توزيعها على نطاق واسع ، صدرت باسم المجلس المحلي لكريات ـ أربع في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ ، أشير فيها على السكان بعدم التعاون مع الشرطة وعدم الاجابة عن أية أسئلة ، حتى التي يوجّهها اليهم محقّقون عسكريون ، الاّ اذا كانوا على يقين من أن المسألة لن تحال الى الشرطة المدنية أو الى مكتب النائب العام في القدس . ولذلك فلا فائدة من التساؤل عما اذا كان سكان كريات ـ أربع قد اخطروا بالغاء الأمر السابق اذ مازالوا متمادين بكل وقاحة في مقاطعة الشرطة المدنية ، سواء طلب منهم الادلاء ببيانات بوصفهم أشخاصا مشبوها فيهم أو بوصفهم شهودا قد يساعدون في التحقيقات .

(٢) وليس من الصعب فهم الحيرة التي يشعر بها حقّا سكان يهودا والسامرة لمجرد فكرة أنهم قد يدعون الى تقديم توضيحات بشأن أعمال الدفاع عن النفس التي يقومون بها . وتزيد من حدّة هذا الشعور العام بالقلق ، الأخطار الحقيقية التي يتعرّضون لها عند تجوّلهم بالطرقات في المنطقة . بيد أن تحدّيهم العلني للشرطة وما يبدونه من قلة احترام لرئيس فرع التحقيق في يهودا والسامرة ومكتب النائب العام للدولة لا يقتصران على مسألة استخدام الأسلحة النارية ؛ فرفضهم الدخول في أية اتصالات مع الشرطة ينطبق على جميع الجرائم حتى التي لا يتعلّق منها باستخدام أسلحة نارية . وهذا يعني انعدام القدرة والاستعداد للتحقيق في أية شكوى توجّه ضد سكان كريات ـ أربع . وقد ذكر السيد كاليج للجنة أنه لا يرغب شخصيا في اجراء تحقيقات في كريات ـ أربع في وقت لا يستطيع فيه رجال الشرطة اتخاذ أية اجراءات حاسمة . وكما سبقت الاشارة ، فان النتيجة غير المرضية لتلك التحقيقات انما هي نتيجة مباشرة لانعدام التعاون هذا .

(٣) وتمكن مشاهدة جانب أكثر خطورة من جوانب هذه المسألة في عملية التحقيق المتعلّق بالحوادث التي جرت في قريتي سنجال وبني نعيم التي لقي فيها عدّة أشخاص حتفهم . ففي كلتا القضيتين ، صرّح الأشخاص المتهمون بعمليات القتل هذه لدى استدعائهم للمثول أمام الشرطة ، بأنهم لن يحضروا ، اذ لا يتعاملون الاّ مع الادارة العسكرية . وبالرغم من خطورة الاتهامات ، لم تقم الشرطة بأية محاولة لاحضار الأشخاص المشبوه فيهم . بالاضافة الى ذلك ، فان الظروف المحيطة بعدم تنفيذ أمر صادر باعتقال شخص مشبوه في ارتكابه لجريمة قتل في قضية بني نعيم يستوجب دراسة كاملة .

ففي قضية بني نعيم ، وبالاستناد الى السيد كاليج ، جاء وفد مفوّض يتضمّن رئيس مجلس كريات ـ أربع وممثلا عن مجلس غوش اتسيون الى مركز الشرطة بعد ثلاثة أيام وذكروا ، وهم يدعون أنهم يحظون بمساندة السلطات الادارية العسكرية ، أنهم لن يتعاونوا اذ أن الشرطة والنائب العام في القدس يبدون موقفا عدائيا تجاههم . وقالوا انهم لن يقدّموا روايتهم فيما يتعلّق بالحادثة الاّ اذا تلقّوا تعليمات من زعمائهم السياسيين . وتجدر الملاحظة أنه بالرغم من أن أحد أعضاء الوفد المفوّض هو ذاته أحد الأشخاص المشبوه فيهم ، فانه لم يجر استجوابه في تلك المناسبة . وفي هذه الحالة لم يحضر الأشخاص المشبوه فيهم أبدا ؛ وبعد مرور ستة أيام على الحادثة ، وبالرغم من أن الأشخاص المشبوه فيهم معروفون جدا ، فقد ظلّت الشرطة تحاول الحصول على أدلّة من أجل قضية تتعلّق بجريمة قتل غير متعمّد أو مشتبه في تعمّده . وقد كان لذلك طبعا تأثير مباشر على التحقيق ذاته . ومن الصعب أن يتصوّر المرء أن هذه هي الطريقة التي تتم بها معالجة قضية قتل في اسرائيل .

(٤) وتعتقد اللجنة أنه ينبغي أن تناقش الهيئات السياسية المناسبة ، على سبيل الاستعجال ، مسألة رفض التعاون هذه القائمة على أساس الموقف العدائي المزعوم للشرطة والنائب العام للدولة . اذ من المستحيل غض الطرف عن هذه الحالة الفوضوية التي تمنع فيها الشرطة من التمييز بين أعمال الدفاع الشرعي عن النفس والأعمال التي يأخذ فيها أشخاص حقّهم بأنفسهم دون الالتجاء الى القانون ، بدعوى الدفاع عن النفس . وان سلطة الشرطة في التحقيق في الجرائم مهما كانت طبيعتها ، وخاصة في القضايا التي تنطوي على وفيات ، هي أحد المبادئ الأساسية للقانون والنظام وينبغي مساندتها مساندة تامّة . كما يجب عدم النظر الى الحق في الدفاع عن النفس على أنه يمنح الاعفاء من العقوبة .

وبالنظر الى الطبيعة المتشعبة والفريدة النوع لهذه الحالة ، فانه ينبغي حل المشكلة الحسّاسة المتمثّلة في أمن سكان يهودا والسامرة في حدود القانون ودون السماح لأشخاص معينين بأن يأخذوا حقّهم بأنفسهم دون الالتجاء الى القانون .

ويجب وضع مبادئ توجيهية لمعالجة مسألة القذف بالحجارة واقامة الحواجز بالطرقات . وينبغي أن يحترم المدنيون أيضا هذه المبادئ التوجيهية ، بما في ذلك السكان الاسرائيليون في يهودا والسامرة ، عندما تنشأ حالات من ذلك القبيل . كما يجب اعادة النظر في الاجراءات التي يسمح بمقتضاها للمدنيين بحمل أسلحة تقدّمها لهم قوات الدفاع الاسرائيلية ، وكذلك في التعليمات المتعلّقة بالحالات التي يمكن فيها استخدام تلك الأسلحة . وينبغي التمييز بوضوح بين الجيش والمستوطنين المدنيين فيما يتعلّق بالمسؤولية عن الأمن في المنطقة . وقد يكون من المستصوب جعل الابلاغ عن كل الحالات التي يتم فيها استخدام الأسلحة التي يقدّمها الجيش الزاميا ، حتى في الحالات التي لا تسفر عن اصابات ، والتأكّد من أن كل شخص يدرك بوضوح الفرق بين حالات الدفاع الشرعي عن النفس والحالات المتعلّقة بالاضطلاع غير القانوني بالسلطة والمسؤولية لأغراض

أمنية . وان رد فعل سكان كريات ـ أربع وقضاء الخليل ، وطلبهم بأن تتولّى السلطات العسكرية اجراء التحقيقات هما عبارة عن تمرّد ، ويشكّلان تحدّيا للشرطة المدنية ، والنائب العام ، وللمحاكم في دولة اسرائيل .

وعموما ، تشير الاستنتاجات التي توصّلت اليها اللجنة الى أن هناك بعض أوجه القصور من جانب الشرطة في تحرّي الأحداث بين الاسرائيليين والسكان المحليين في يهودا والسامرة وفي معالجة الشكاوى التي يتقدّم بها السكان المحليون ضد الاسرائيليين .

وقدّمت مسودّة هذا التقرير الى الشرطة وفيما بعد وردت رسالة ، ترد مستنسخة بوصفها مرفقا للتقرير ، من مدير ادارة التحقيقات والدعاوى الجزائية في مقر قيادة الشرطة . وبالرغم من الطابع الجدير بالثناء للتدابير التي ينوى البوليس اتخاذها ، وفقا للرسالة ، فلا يمكن انكار أنها تمثّل فقط خطوة أولى في الاتجاه الصحيح . ان أوجه القصور التي ذكرت أعلاه ، والتي تستحق دراسة شاملة ، تصوّر فقط بعض الجوانب لمشكلة أعمق ، تنبئ ببداية عملية خطرة ، من الصعب التنبؤ بنتائجها . وفي هذه الظروف ، ينبغي عدم قصر التشديد على أنشطة الشرطة المدنية أو العسكرية ؛ فكل جوانب هذه المشكلة الخطيرة ينبغي أن تبحث ، بوصفها مسألة ذات أولوية ، من قبل الأجهزة السياسية المختلفة بهدف ايجاد حل مبكّر من خلال صياغة وتنفيذ سياسة رسمية تستهدف منع حدوث مزيد من التدهور في الوضع ، الأمر الذى يضعف بصورة خطيرة الأساس الذى يقوم عليه حكم القانون .

١ ـ وعلى ضوء بيان الوقائع والاستنتاجات التي احتواها تقرير اللجنة ، من المشكوك به كثيرا ما اذا سيكون في مقدور اللجنة أن تعمل بقدر معقول من الاستقلال وبطريقة من شأنها أن تجلب تحسّنا حقيقيا في الوضع . وبناء عليه ، هناك شكوك بشأن استمرارية أنشطتها .

٢ ـ ان الصعوبات والتقييدات التي تعوق عمل اللجنة هي كما يلي :

(أ) لم يتمكّن أعضاء اللجنة من تكريس الوقت اللازم لتأمين نتيجة ناجحة لمهمتهم الأساسية ، وذلك بسبب اثقالهم بالعمل . ولم يكن عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة كافيا لاجراء فحص شامل لكل ملفات التحقيق ولبدء رصد الحوادث في الميدان . وشعرت اللجنة طوال فترة عملها ، أن مجال أنشطتها ضيّق جدا .

(ب) أنشئت اللجنة في المقام الأول لتقوم بوظيفة تنسيقية . ومع ذلك ، فبعد عام كامل من العمل ، أكملت فقط المرحلة الأولية من المراقبة وجمع الحقائق ، وهي متطلبات أساسية لأى مناقشة للمسائل المتعلّقة بالتنسيق ، والتي يجب أن تبت فيها السلطات السياسية ، على أية حال ، حيث أن تكوين اللجنة لا يتماشى مع ذلك الهدف .

(ج) وكما سبقت الاشارة ، شعرت اللجنة أن المواد التي جمعتها أثناء عملها غير كاملة وأنها فشلت في ايجاد نظام للرصد المنتظم للأحداث لكيما تقارنها مع التقارير التي ترد اليها .

وكنتيجة لذلك ، فشلت اللجنة في تحقيق هدفها في ضمان تحقيق أولي في الأحداث حتى في الحالات التي لم تكن قد قدّمت فيها شكاوى .

(د) ولم تكن التقارير التي تلقّتها اللجنة دقيقة وكاملة دائما . وفي كل الأحوال ، كان ورودها متأخرا الى درجة كان يتعذّر معها اجراء دراسة حقيقية للتطورات . ووصول التقارير في وقت متأخر على هذا النحو ، الذي كان يعزى الى صعوبات في الاتصالات حرم اللجنة من الشعور بأنها تضع اصبعها على أصل المشكلة القائمة . فعندما طلبت اللجنة ، على سبيل المثال ، تقريرا عن حادثة ماتت فيها فتاة عربية ، استلم التقرير بعد مرور ١٠ أيام . وكانت أقصر فترة مطلوبة لاستلام معلومات اضافية تخص المسائل التي تتناولها التقارير اسبوعا .

(هـ) وتمثّلت عقبة أخرى واجهت اللجنة في الصعوبة الكبيرة في التحقّق من التفاصيل الدقيقة لتحقيق فعّال ومتابعته . وزيادة على ذلك ، فمراقبة هيئة تتمتّع بسلطة وظيفية تختلف عن مراقبة هيئة لا تمتلك تلك السلطة . ولم تكن تتدخل اللجنة في عملية التحقيق نفسها ، الّا في الحالات التي رأت أن من المناسب اعادة الملفات لاستكمالها أو لمراجعة النتائج التي تم التوصل اليها فيها .

(و) وقد فشلت المحاولة التي قامت بها اللجنة للتأكّد من شمولية التحقيقات بمساعدة المدعون العامون ، فيما عدا المساعدة التي قدّمها المدعي العام لمنطقة القدس ، الذي كان نفسه عضوا في اللجنة .

(ز) وكانت اللجنة تأمل في أن تؤدّي تحرياتها وكونها مكلّفة بتقديم تقارير الى تحسّن في عادات عمل أجهزة التحقيق . ومع ذلك ، فان ذلك الأمل لم يتحقّق ولذلك نشأت شكوك بشأن فعالية أنشطة اللجنة . وعلى الرغم من أن ممثلة الشرطة في اللجنة بذلت أقصى جهدها لتحث مكاتب التحقيق ولتقنعها بأهمية العمل السريع والفاعل ، لم يلاحظ ما يشير الى حدوث تحسّن .

(ح) كان هناك توافق عام في الرأي بين أعضاء اللجنة على أن المدخل المناسب الى هذه المشكلة يقع خارج نطاق سلطتها واختصاصاتها نظرا لأنه كان من الصعب التغلّب على المشكلة بدون تحديد أساسي للآراء المختلفة المتعلّقة بأسبابها الأصلية ، واللجنة ليست هيئة تمثيلية في هذا الخصوص .

٣ - وأعرب ممثلو الشرطة ومكتب قائد يهودا والسامرة في اللجنة عن وجهة نظر تقول ان وجود اللجنة ، في حد ذاته ، يشكّل حافزا للشرطة المدنية والعسكرية لاجراء تحقيقاتها باجتهاد وكفاية أعظم . كما أعربوا عن اعتقادهم بأن هناك حاجة الى مثل هذه الهيئة التي تستطيع نشر المعلومات في المنطقة ، وحث السلطات ، اذا اقتضى الأمر ذلك ، على الشروع

في اجراء تحقيقات . ولكن هذا التقرير ، للأسف ، لا يؤيد الادعاء بأن اللجنة يمكن أن تساعد في تحقيق التغييرات الأساسية المطلوبة . وزيادة على ذلك ، فهناك خطر يتمثل في امكانية استخدام وجود اللجنة كستار لاخفاء ظاهرة تعترض عليها اللجنة . وقد تساعد على منع التسليم بالحاجة الى معالجة المشكلة في جميع أوجهها . ان الحل ينبغي ألا يلتمس في المراقبة الفنية للتحقيقات ، أو تقييم اجراءات التحقيق أو فحص الجوانب القانونية ؛ وانما في اجراء تصحيح جذري للضعف الأساسي الكامن في حكم القانون بأوسع معانيه .

المرفق الرابـــــع

بيـان مقدم من وزير شـؤون الأراضـي المحتلة بالاردن الى اللجنة الخاصة في ٢٨ أيـار/مايو ، قائمة بالمؤسسات التعليمية الـــتي أغلقـت خلال الفترة من شـباط/فـبراير ١٩٨٣ ولغـاية شـباط/فـبراير ١٩٨٤

المؤسســـة	المنطقة	تاريخ الاغـلاق	تاريخ اعادة فتحها
جميع مدارس الضفة الغربية		٢٩ آذار/مارس ١٩٨٣	٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣
جامعة النجـاح	نابـــلس	٣ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
		٥ حزيران/يونيه ١٩٨٣	١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣
مدرسة معزوز المصري الثانوية	نابـــلس	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣	٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة قدري طوقان الثانوية	نابـــلس	٢ آذار/مارس ١٩٨٣	١٠ آذار/مارس ١٩٨٣
		١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣
المدرسة الصناعية في نابلس	نابـــلس	١ آذار/مارس ١٩٨٣	١ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة الملك طلال بنابلس	نابـــلس	٤ أيار/مايو ١٩٨٣	٢٨ أيار/مايو ١٩٨٣
جميع مدارس جنـين		٢٧ آذار/مارس ١٩٨٣	١ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة عنبتا الثانوية للذكـور	طـولكرم	٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٨ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة عنبتا الابتدائية للبنات	طـولكرم	٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٨ أيار/مايو ١٩٨٣
جامعة بـير زيت	بير زيـت	٢ شباط/فبراير ١٩٨٣	٢ أيار/مايو ١٩٨٣
معهـد معلمات وكالة الغـوث	رام الله	١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣
		١٦ أيار/مايو ١٩٨٣	٦ آب/أغسطس ١٩٨٣
الكليات العربية للمهن الطبية	رام الله	٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٩ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة رام الله الثانوية للبنين	رام الله	٣ آذار/مارس ١٩٨٣	٣ نيسان/ابريل ١٩٨٣
		٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣
مدرسة رام الله الثانوية للبنات	رام الله	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	لاشعار آخر
كلية التمريض في البـيرة	رام الله	٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣	٤ أيار/مايو ١٩٨٣
المدرسة الهاشمية في البيرة	رام الله	١٦ أيار/مايو ١٩٨٣	٢٨ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة بنات البيرة الثانويـة	رام الله	٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤	لاشعار آخر

../..

المرفق الرابع (تابع)

المؤسسة	المنطقة	تاريخ الاغلاق	تاريخ اعادة فتحها
جامعة بيت لحم	بيت لحم	٣ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
	بيت لحم	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣
جميع مدارس بيت ساحور	بيت لحم	١٠ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
جميع مدارس مخيم الدهيشة	بيت لحم	١٠ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة بيت ساحور الابتدائية	بيت لحم	١٧ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة ذكور الدهيشة الاعدادية	بيت لحم	٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣	٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣
معهد التدريب المهني في قلنديا	القدس	١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣	١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣
مدرسة مخيم قلنديا	القدس	٢٥ آذار/مارس ١٩٨٣	٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة اناث قلنديا الابتدائية والاعدادية	القدس	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤
مدرسة خولة بنت الازور الاعدادية للبنات	القدس	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	لاشعار آخر
جامعة الخليل	الخليل	١٠ آذار/مارس ١٩٨٣	٧ نيسان/ابريل ١٩٨٣
معهد البوليتكنك بالخليل	الخليل	١٠ آذار/مارس ١٩٨٣	٢٥ أيار/مايو ١٩٨٣
		٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٣	٢ آب/أغسطس ١٩٨٣
مدرسة بنات حلحول الثانوية	الخليل	٢ آذار/مارس ١٩٨٣	٧ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة ذكور يطا	الخليل	٢ آذار/مارس ١٩٨٣	٧ نيسان/ابريل ١٩٨٣
اغلاق جميع مدارس يطا وبيت أومر	الخليل	٢٩ آذار/مارس ١٩٨٣	٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣
مدرسة ذكور سعير الثانوية	الخليل	١٢ أيار/مايو ١٩٨٣	٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة اناث سعير الثانوية	الخليل	١٢ أيار/مايو ١٩٨٣	٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣
مدرسة طارق بن زياد	الخليل	٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

A/39/591
Arabic
Page 169

خريطة تبين المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت او المزمع اقامتها او الجارى اقامتها في الاراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧

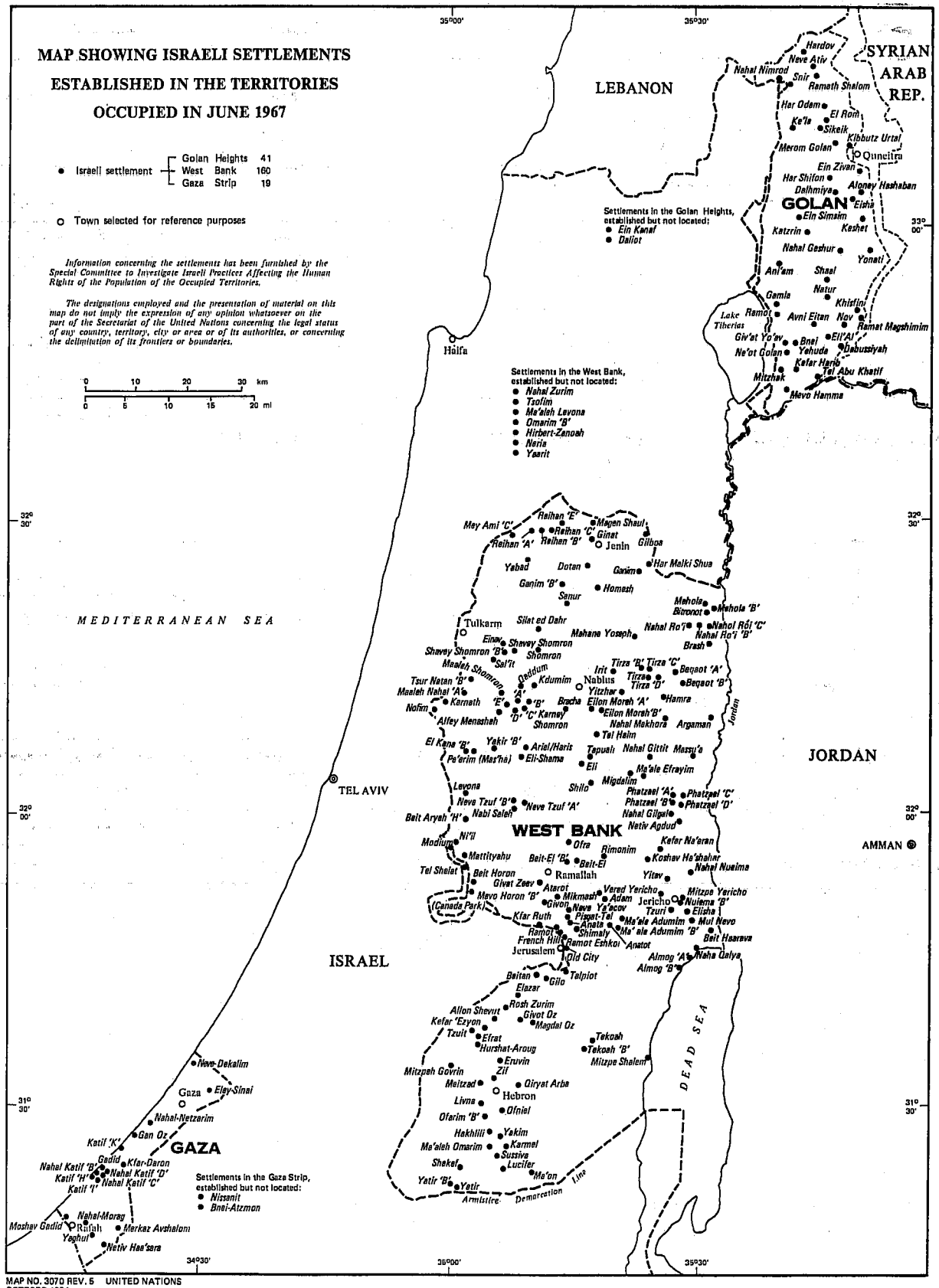

المرفق السادس

دراسة عن المستوطنات في الاراضي المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة : الدكتور وليد مصطفى والسيد عبد الجواد صالح - قائمة بالمستوطنات التي انشئت من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٣ ، والمستوطنات المزمع انشاؤها في الضفة الغربية وقطاع غزة

اسم المستوطنة	الموقع	سنة الانشاء	الوحدات السكنية		عدد الاسر		المساحة بالدونم	
			في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠
الموغ " الف "	وادى الاردن	١٩٧٧	٤٢	٢٠٠	٢٣	٢٠٠	١٩٠٠	
الموغ " باء "	وادى الاردن	١٩٨١	٤٢	٢٠٠	٢٣	١٢٠	١٩٠٠	
المون " الف "	القدس	١٩٨٣	١٠٥	٢٥٠	١١	٢٥٠	٢٠٠	٥٠٠
المون " باء "	القدس	١٩٨٣	٥	٢٥٠	١١	٢٥٠	٢٠٠	٥٠٠
الون شفوت	بيت لحم	١٩٧٠	٢١٢	٦٠٠	١٦٥	٢٥٠	٤٧٠	
ارغامان	وادى الاردن	١٩٦٨	٤٠	١٦٠	٢٨	١٦٠		
اريئيل	نابلس	١٩٧٨	١٠١٠	٣٥٠٠٠	١٣٠٠	٣٤١٠		٣٠٠٠٠
اتيريت	رام الله	١٩٨١	٤٥	٢٠٠	١٨	٢٠٠	٤٠٠	
اتسمونه	غزة	١٩٧٩	٢٠	٢٥	٢٠	٢٥		
بيت ابا (بركان)	نابلس	١٩٨١	٥٠	٢٥٠	٥٠	٣٥٠	٢٠٠	٨٠٠
بيت اريه	رام الله	١٩٨١	٦١	٤٠٠	٦١		٩٥٠	
بيت ايل " الف"	رام الله	١٩٧٧	١٣٩	٤٠٠	٩٠		٢٥٤	
بيت ايل " باء "	رام الله	١٩٧٧	١١١	١٥٢	٧٥		٧٥	
بين هاعربا	وادى الاردن	١٩٨٠	٢١		١٥	١٦٠	١٦٠٠	
بيت هورون	رام الله	١٩٧٧	٨٠	٢٥٠	٤٠		١٠٠	
بقاعوت	وادى الاردن	١٩٧٢	٥٥	١٦٠	٣١	٨٠		
براخا " الف "	نابلس	١٩٨٢	١٥	٢٠٠	١٥		٢٥٠	٣٥٠
كرمل	الخليل	١٩٨١	٣٠	٢٠٠	٢٠	٢٠٠	٢٤٠٠	
افراتا	بيت لحم	١٩٨٠	٣٣٠	٤٠٠٠	١٨٠	٥٠٠٠	٢٣٥٠	
عيناف	نابلس	١٩٨٢	٤٠	٢٠٠	١٩	٨٠		
الدافيد	بيت لحم	١٩٨٢	٣٢	٢٠٠	٢٠		٣٥٠	٣٥٠
العازر	بيت لحم	١٩٧٥	٥٠	١٢٠	٣٠	١٠٠	٨٥٠	
ايلي سيناء	غزة	١٩٨٢			٢٠			
القانا	نابلس	١٩٧٧	٢٨٠	٤٥٠	١٣٠	٧٠٠٠	٢٠٠٠	
ايلون موريه	نابلس	١٩٨٠	١٢٤	١٥٠٠	٨٠	١٥٠٠	٧٠٠	١٥٠٠
عمانويل	نابلس	١٩٨٣	٨٨٠	١٠٠٠٠		٤٠٠٠		
اشكولوت	الخليل	١٩٨٢	٢٠	١٠٠		١٠٠	٣٠٠	٣٠٠
فتازاقيل	وادى الاردن	١٩٦٩	٩٢	١٦٠	٥٠	٨٠	٣٠٠٠	
غديد	غزة	١٩٨٢	٣٦	١٢٠	٢٣	٣٠		

حاشية : هذه القائمة مأخوذة من المنشور المشار اليه في العنوان . وقد تختلف المصطلحات المستخدمة في القائمة اختلافا بسيطا عن المصطلحات المستخدمة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة .

(يتبع)

المرفق السادس (تابع)

اسم المستوطنة	الموقع	سنة الانشاء	الوحدات السكنية		عدد الاسر		المساحة بالدونم	
			في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠
غان اور	غزة	١٩٨٢	٤٠	١٦٤	١٦	٢٦		
غاني تال	غزة	١٩٧٩						
غليغال	وادى الاردن	١٩٧٠	٩٠	١٢٠	٥٠	١٠٠	٢٣٠٠	
جينات	جنين	١٩٨٢		٢٥٠		٢٥٠		
غتيت	وادى الاردن	١٩٧٣	٦٤	١٢٠	٢٢	١٢٠	٣٧٠٠	
غيفيات زيف	القدس	١٩٨٢	١٢٤	٣٠٠٠	١١٠		٥٠٠	١٥٠٠
غيفعون	القدس	١٩٨١	٦٠	٣٠٠	٢٤		٦٠	٦٠
غيفعون هداشا	القدس	١٩٨٠	٥٠	١٢٠	٢٢	٢٠٠	٢٥	
حلميش	رام الله	١٩٧٧	١١٥	٢٥٠	٧٣		١٠٠٠	
هارغيلو	بيت لحم	١٩٧٨	٨٠	٣٠٠	٥٠	٢٠٠	٢٨٤	
ايريت	نابلس	١٩٨٢	٢٠	٢٥٠		٢٥٠	١٧٠	٢٥٠
كاليا	وادى الاردن	١٩٦٨	٣٦	١٦٠	١٨		١٩٠٠	
كارني شمرون	نابلس	١٩٧٨	٢٢٠	٢٥٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠		
كتيف	غزة	١٩٧٨	٣٦	١١٢	٢٠	٢٦		
قيد وميم	نابلس	١٩٧٥	٢٦٥	٣٠٠٠	١٧٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
كفار اد وميم	القدس	١٩٧٩	٩٣	٢٥٠	٥٠		١٠٠٠٠	
كفار داروم	غزة	١٩٧٤						
كفار اتزيون	بيت لحم	١٩٦٧	٨٠	١٢٠	٦٥	١٢٠	٨٧٠	
كفار روث	رام الله	١٩٧٧						
كفيرا	القدس	١٩٨٢		٣٥٠		٣٥٠		
حمراء	وادى الاردن	١٩٧١	٦٠	١٦٠	٤٠	١٢٠		
حمدات	وادى الاردن	١٩٨٠		٢٠٠		٢٠٠		
هنانيت	جنين	١٩٨١	٤٠	٢١٠	١٥	٢٥٠		
هوميش	نابلس	١٩٨٠	٥٠	٢٥٠	٢٠	٢٠٠		
كريات اربع	الخليل	١٩٦٨	١١٠٠	٤٠٠٠	٧٥٠	١٥٠٠٠	٩٠٠	١٧٠٠٠
كوخاف هاشاهار	رام الله	١٩٧٧	٦٠	٣٠٠	٢٧		٨٥٠	
قرياتيم	الخليل	١٩٨٠	٣٠	٢٠٠	٢٥	٢٠٠	٢٤٠٠	
معالي اد وميم	القدس	١٩٨١	٢٨٠٠	٥٠٠٠	١٢٠٠			
معالي عاموس	بيت لحم	١٩٨١	٦٠	٢٠٠٠	٣٨	٢٥٠	٢٣٥٠	

(يتبع)

المرفق السادس (تابع)

اسم المستوطنة	الموقع	سنة الانشاء	الوحدات السكنية		عدد الاسر		المساحة بالدونم	
			في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠
معالي افرايم	وادى الاردن	١٩٧٠	٢٦٤	٣٠٠٠	٢٤٠	٢٥٠٠		٤٠٠٠
معالي شمرون	نابلس	١٩٨٠	٤٧	٢٥٠	٤٦	٢٥٠		
معون	الخليل	١٩٨١	١٧	٢٠٠	٧	١٠٠	٢٤٠	
مسكيوت	وادى الاردن	١٩٨٢		٢٠٠		٢٠٠		
مسوعا	وادى الاردن	١٩٧٠	٥٠	١٦٠	٣٠	٨٠		
متيتياهو	رام الله	١٩٨١	٤٠	١٦٠	١٦	٨٠	٥٠٠	٦٨٠
ميهولا	وادى الاردن	١٩٦٨	٧٠	١٦٠	٣٩	٧٠		
ميخورا	وادى الاردن	١٩٧٣	٥٥	١٦٠	٣٠	٧٥		
ميفود وتان	جنين	١٩٧٨	٤٠	٢٠٠	٢٤	٢٥٠		
ميفو هورون	رام الله	١٩٧٠	٤٨	١٦٠	٤٦	٨٠	١٠٥٠	
معالي مخماس	رام الله	١٩٨١	٤٠	١٠٤	٣٥	٢٠٠	١٦١٠	
مجدل عوز	بيت لحم	١٩٧٧	٥٠	١٦٠	٢٦	٧٥	٦٥٠	
ميتسبي شاليم	وادى الاردن	١٩٧١	٣٢	١٦٠	٣٢		٢٣٠٠	
ميتسبي يبريهو	القدس	١٩٧٨	٥٧	٤٧١	٣٧		١٠٠	٤٧١
موراغ	غزة	١٩٨٢						
مول نيفو	وادى الاردن	١٩٨٢		١٢٠		١٢٠	٥٨٠٠	
نعامه	وادى الاردن	١٩٨٢			١٤	٦٠	٣٣٠٠	
النبي د يقاليم	غزة	١٩٨٢	٧٠	١٦٠	٧٠	١٢٠		
نيغوهوت	الخليل	١٩٨٢		٢٥٠		٢٥٠		
نيعوت اد وميم	الخليل	١٩٨٢		١٠٠		١٢٠		
نيتافيم	نابلس	١٩٨٢				٢٥٠	١٧٠	٣٥٠
نيتيف هغيد ود	وادى الاردن	١٩٧٦	٦٨	١٦٠	٣٣	٨٠	٣٦٠٠	
نيتساريم	غزة	١٩٨٠						
نيتسر هزاني	غزة	١٩٧٣			٣٩			
النبي دانيال	بيت لحم	١٩٨٢	٢	٢٠٠	٦٠			
نيللي	رام الله	١٩٨١	٦٨	٢٥٠	٤٠		٢١٠٠	
نيران (نعران)	وادى الاردن	١٩٧٧	٧٠	١٢٠	٣٠	٦٩	٢٣٠٠	
عفرا	رام الله	١٩٧٥	١٢٠	٢٥٠	١٠٠		٢٥٠	٣٥٠
بيسغوت	رام الله	١٩٨١	٥٠	١٥٠	٤٥			٢٠٠

(يتبع)

المرفق السادس (تابع)

اسم المستوطنة	الموقع	سنة الانشاء	الوحدات السكنية		عدد الاسر		المساحة بالدونم	
			في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠
رامات قدرون	بيت لحم	١٩٨٢		٢٠٠٠		٢٠٠٠		١٠٠٠
ريحان	جنين	١٩٧٧	٤٨	٢٠١٠	١٣	١٢٠		
ريمونيم	رام الله	١٩٧٧	٥٠	٣٢٠	٢٥	٣٢٠	٣١٠	٣٠٠
روعي	وادى الاردن	١٩٧٧	٥٠	١٦٠	٢٥	٧٥		
روش تسوريم	بيت لحم	١٩٦٩	٥٥	١٢٠	٢٠	١٠٠	٤٠٠	
سانور	نابلس	١٩٨٢	٤٠	٢٥٠	١٢	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠
شعارى تيكفا	نابلس	١٩٨٢	٧٠	٧٠٠				
ساليت	نابلس	١٩٧٧	٤٠	١٦٠	٣٨	١٢٠		
شافي شومرون	نابلس	١٩٧٧	٩١	٢٥٠	٦٠	٢٥٠	٢٠٠	٣٥٠
شد موت ميهولا	وادى الاردن	١٩٧٨	٤٠	١٦٠	٣٠	٧٥		
شيقيف	الخليل	١٩٨٢						
شيلو	رام الله	١٩٧٩	١٢٤	٢٥٢	٦٥		٧٤٠	
سوسيا	الخليل	١٩٨٣		٢٠٠		٢٥٠		
كفار تبواح	نابلس	١٩٧٨	٣٦	٢٥٠	١٨	٢٥٠		
تيليم	الخليل	١٩٨١		٢٠٠	٤٠		٤	
تيقوعا	بيت لحم	١٩٧٧	٧٨	٢٥٠	٥٤	١٢٠	١٠٦٧	
توميم	وادى الاردن	١٩٧٨	٧٤	١٦٠	٤١	٨٠	٢٧٠٠	
تسافتا	نابلس	١٩٨٣	٣٠٠	٢٥٠٠				
فيريد يريحو	القدس	١٩٨٠	٥٠	١٤٠	٣٥		٢٤٠٠	
يافيت	وادى الاردن	١٩٨٠	٤٤	١٦٠	١٩	٦٥	٣٥٠٠	
ياقين	الخليل	١٩٨٢		٢٠٠		٢٠٠		
ياقير	نابلس	١٩٨١	٥٠	٢٥٠	٤٠	٢٥٠		
ياتير	الخليل	١٩٨٢			٥٠٠			
يبتاف	وادى الاردن	١٩٧٠	٥٠	١٢٠	٣٠	٩٠	٢٣٠٠	
يوهيزر	نابلس	١٩٨٢		٦٠٠		٦٠٠		١٠٠٠
يوسيفيا	نابلس	١٩٨٣		٣٠٠٠		٣٠٠٠		
شقيد	جنين	١٩٨١	٤٠	٤٠٠	٣٠	٢٥٠		
عدورا	الخليل	١٩٨٢		٢٥٠		٢٥٠		
الفي ميناشي	نابلس	١٩٨٢		٢٥٠٠		٢٥٠٠		

(يتبع)

المرفق السادس (تابع)

اسم المستوطنة	الموقع	سنة الانشاء	الوحدات السكنية		عدد الاسر		المساحة بالدونم	
			في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠٠٠
اساعيل	رام الله	١٩٨٢						
بيد ولاه	غزة	١٩٨٢						
اليشع	وادى الاردن	١٩٨٢						
مهاني غيفعون	القدس	١٩٧٧						
ميشور اد وميم	القدس	١٩٧٥						
نيعوت قد وميم	وادى الاردن	١٩٨٢						
نيسانيت	غزة	١٩٨٢						
اوتنييل	الخليل	١٩٨٢						
بتزاعيل	وادى الاردن	١٩٧٥						
روتيم	وادى الاردن	١٩٨٢						
شيلوم تزيون	وادى الاردن	١٩٧٧						
زوحار	الخليل	١٩٧٨						
تسورى	وادى الاردن	١٩٧٩						
عتاروت	القدس	١٩٧٠	٦١				١٠٠٠٠	
النبي يعقوب	القدس	١٩٧٣	٢٥٠٠				١٠٠٠٠	
راموت	القدس	١٩٧٣	١٥٠٠	٨٠٠٠				
رامات اشكول	القدس	١٩٦٨	١٧٠٠				٦٠٠	
فرينش هيل	القدس	١٩٦٩	٢٤٠٠				١٥٠٠٠	
نحلات دفنا	القدس	-	٣٠٠	١٤٠٠			٢٧٠	
غيلو	القدس	١٩٧٣	٤٥٠٠	١٠٠٠٠			٤٠٠٠	
تاليبوت	القدس	١٩٧٣	٢٣٥٠	٥٠٠٠				
الحي اليهودى	القدس	١٩٦٧	٣٢٠					
هداسا (الجامعة العبرية)	القدس	١٩٦٩						
سان هبدربا	القدس	١٩٧٣	٣٠٠					
غيفعوت شعول	القدس	١٩٧٣						
رامات راحيل	القدس	١٩٧٣						
عماسا	الخليل	١٩٨٢						
غيفعوت همفتار	القدس	١٩٧٣	٣٠٠	٩٠٠			٣٥٠٠	

(يتبع)

المرفق السادس (تابع)

المستوطنات المزمع انشاؤها في الضفة الغربية وقطاع غزة

اسم المستوطنة	الموقع	سنة الانشاء	الوحدات السكنية		عدد الاسر		المساحة بالدونم	
			في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠
اد وراعيم	الخليل	٨٤/٨٥		٢٠٠		٢٠٠		
اكرابيت	نابلس	٨٤/٨٥		٢٥٠		٢٥٠		
انخيل	بيت لحم	٨٣/٨٤		١٢٠		١٢٠		
اريبل وست	نابلس	٨٤/٨٥		١٥٠		١٥٠		
آثارا	نابلس	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		٢٥٠
اتنيبل	الخليل	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠
افني خيفيز	نابلس	٨٤/٨٥		١٠٠٠		١٠٠٠	٢٥٠	٧٥٠
بيتسار	بيت لحم	٨٤/٨٥		٥٠٠		٥٠٠		٤٠٠
براخا " باء "	نابلس	٨٥/٨٦		٢٠٠		٢٠٠		
بروش	وادى الاردن	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		
بروخئيل	نابلس	٨٤/٨٥		٥٠٠		٥٠٠		
دير كلع	نابلس	٨٦/٨٧						
دوليف	رام الله	٨٣/٨٤		٣٠٠		٣٠٠		
القانا " باء "	نابلس			١٥٠٠		١٥٠٠		
القانا " جيم "	نابلس	٨٣/٨٤		٧٠٠		٧٠٠		
القانا " دال "	نابلس	٨٦		١٢٠٠		١٢٠٠		
اشتموع	الخليل	٨٤/٨٥		٢٠٠		٢٠٠	١٥٠	٢٥٠
غانيئ مودين	رام الله	٨٣/٨٤		٧٠٠		٧٠٠		
غانيم	نابلس	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		
غارش	نابلس	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠	٢٠٠	٣٥٠
غيفعات احود	رام الله	٨٦		٧٠٠		٧٠٠		
غيفسانيت	وادى الاردن	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		
هارمتغاخ	الخليل	٨٦		٢٠٠		٢٠٠	٣٠٠	٣٠٠
كابيريت	نابلس	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠		
كاتسيف	رام الله	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		

(يتبع)

المرفق السادس (تابع)

اسم المستوطنة	الموقع	سنة الانشاء	الوحدات السكنية		عدد الاسر		المساحة بالدونم	
			في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠
كيشبيت بيهوناتان	نابلس	٨٤/٨٥		١٥٠		١٥٠		
خليليم	الخليل	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠		
هفلي براك	نابلس	٨٣/٨٤		٤٠٠		٤٠٠		
حور	نابلس	٨٤/٨٥		١٠٠٠		١٠٠٠		
حرمش	نابلس	٨٦		٢٠٠		٢٥٠		
حرمش الشمالية	نابلس	٨٤/٨٥		٢٥٠		٢٥٠	٣٠٠	٣٠٠
كوخاف عين عروف	بيت لحم	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠	٥٠٠	٥٠٠
ليف هاشمرون	نابلس	٨٣/٨٤		٤٥٠		٤٥٠		
معالي ليفونا "الف"	نابلس	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		
معالي ليفونا "باء"	نابلس	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠	١٠٠	٢٥٠
معالي يوناتان	—							
ماتار	نابلس	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠	٤٠٠	٤٠٠
ماتياهو "باء"	رام الله	٨٣/٨٤		٨٠٠		٨٠٠		
مجد اليم	نابلس	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		٢٥٠
مخميتات	نابلس	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠	١٠٠	٢٥٠
مبتسبيه عد ولام	—							
مبتسبيه يهودا	بيت لحم	٨٣/٨٤		٢٠٠٠				
نعاليه	رام الله	٨٣		١١٠٠		١١٠٠		
نعامه "باء"	وادى الاردن	٨٦		٢٠٠		٢٠٠		
نعران "باء"	وادى الاردن	٨٥/٨٦		٢٠٠		٢٠٠		
نغيد	بيت لحم	٨٤/٨٥		٢٥٠		٢٥٠	٥٠	٢٠٠
نحال تسورى	وادى الاردن	٨٦		١٢٠		١٢٠		
نحال زوهار	الخليل	٨٦		٢٥٠		٢٥٠		
نحاليم	—							
نرسيس	نابلس	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		٢٠٠

(يتبع)

المرفق السادس (تابع)

اسم المستوطنة	الموقع	سنة الانشاء	الوحدات السكنية		عدد الاسر		المساحة بالدونم	
			في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠	في الوقت الحاضر	في سنة ٢٠١٠
نافا	نابلس	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠	١٧٠	٢٥٠
نيريا	نابلس							
نيتا	الخليل	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		
اوفاريم " الف "	رام الله	٨٣		٢٥٠٠		٢٥٠٠		
اوفاريم " باء "	رام الله	٨٥/٨٦		١٥٠٠		١٥٠٠		
عومريم	الخليل	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠		
عرانيت	نابلس	٨٣/٨٤		٥٠٠		٥٠٠		
باتي هبرون								
براغوت	بيت لحم	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠		
راما	بيت لحم	٨٤/٨٥		٧٠٠		٧٠٠		٥٠٠
راس كركر	رام الله	٨٤/٨٥		٤٠٠		٤٠٠	٢٠٠	٣٥٠
ريحان " باء "	نابلس	٨٥/٨٦		٢٥٠		٢٥٠		
ريحانيت		٨٦						
ساليت "باء "	نابلس ٨٦/٧	٨٦/٨٧						
شومورونيت	نابلس	٨٦		٥٠٠٠		٥٠٠٠		٣٣٠٠
تل حاييم	نابلس	٨٣/٨٤		٢٥٠		٢٥٠	٣٥٠	٣٥٠
تيليم " باء "	بيت لحم	٨٤/٨٥		٢٠٠		٢٠٠		
تيربتس		٨٦		٣٠٠٠		٣٠٠٠		
ترزاح	نابلس	٨٤/٨٥		١٥٠		١٥٠		
تسالاف		٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		٢٥٠
تسور ناتان								
تسوريت عد ولام	بيت لحم	٨٤/٨٥		٢٥٠		٢٥٠		
ياربت								
زيف	الخليل	٨٤/٨٥		٢٠٠		٢٠٠		
الحي اليهودى	الخليل	٨٤/٨٥						
تسوريت	بيت لحم	٨٣/٨٤		٢٠٠		٢٠٠		